وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية ـ أدرار ـ الجزائر
كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية
قسم العلوم الاجتماعية

أطروحة دكتوراه بعنوان

العوامل المؤثرة في استخدام العمالة الإفريقية من طرف المتعاملين بولايتي أدراروبشار

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (ل م د) في العلوم الاجتماعية
تخصص :علم الاجتماع تنظيم وعمل

اعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**
*** قدوري نزيهة** **أ.د/لعلى بوكميش**

نوقشت بتاريخ2021/02/25 على الساعة (9:30 صباحا)

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
رضا نعيجة	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	رئيسا
لعلى بوكميش	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	عضوا مشرفا
مسعد فتح الله	أستاذ محاضر"أ"	جامعة أدرار	عضوا مناقشا
أحمد لعريبي	أستاذ محاضر"أ"	جامعة أدرار	عضوا مناقشا
رمضان محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عين تموشنت	عضوا مناقشا
تريكي أحمد	أستاذ محاضر"أ"	جامعة بشار	عضوا مناقشا

السنـــــــة الجامعية: 2019 – 2020 م

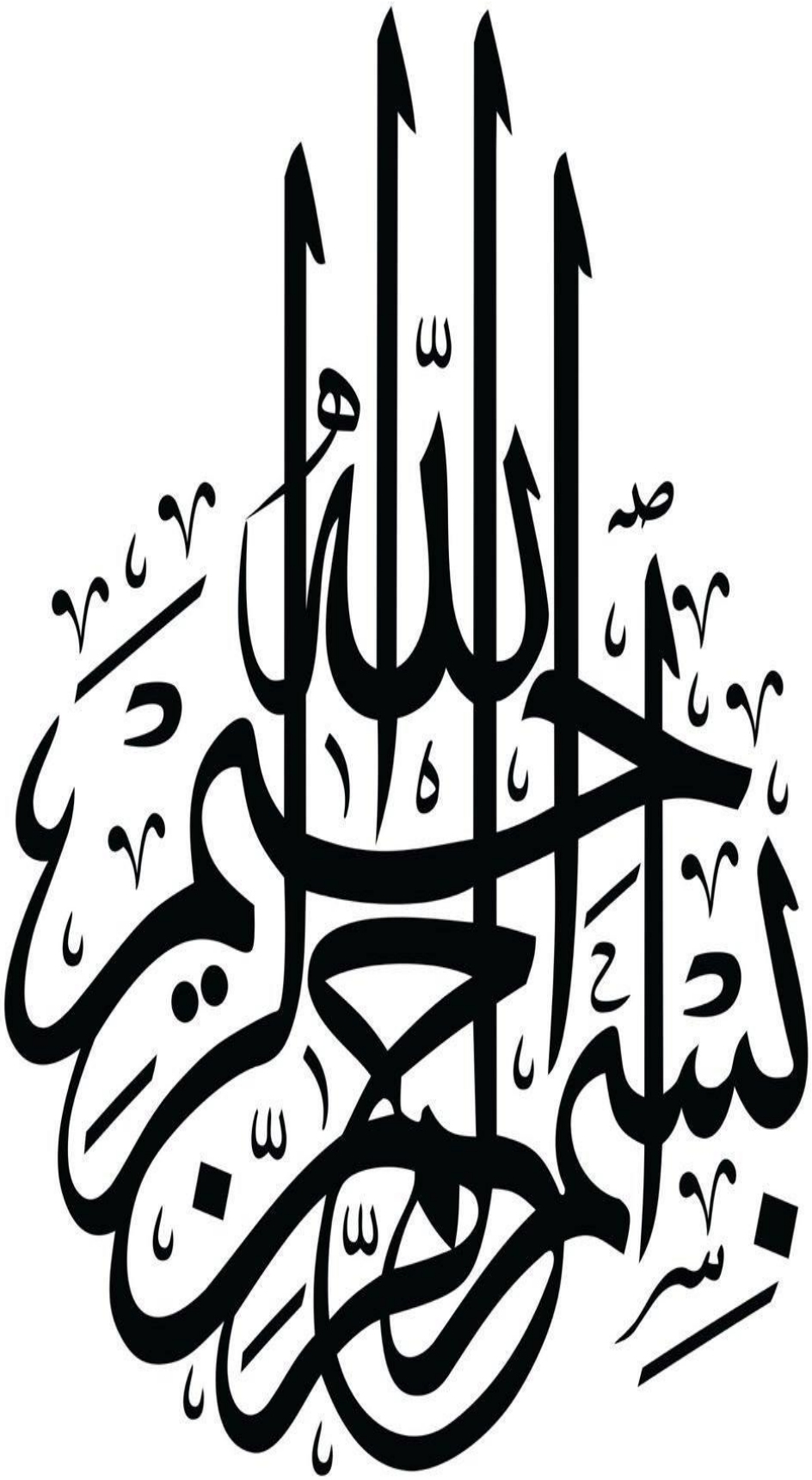
بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

سورة المجادلة﴿ الآية 11﴾

الإهـــداء

إلى من بلغ رسالة الحق وأدى الأمانة إلى خير البشرية حبيبنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى – الجنة تحت قدميها ،ووقرها في كتابه- أمي- الحبيبة

و إلى من كان له الفضل بالدرجة الأولى في تشجيعي على الوصول إلى هذه الدرجة - أبي- الكريم

إلى من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب إخوتي،زوجي

إلى كل جميع معلمي وأساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.

إلى من جمعتنا بهم رحلة الحياة من الأصدقاء والزملاء.

لكم جميعا أهدي هذا العمل

قدوري نزيهة

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين و على آله وصحبه أجمعين.

في نهاية عملي المتواضع أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذه الدراسة، فالحمد لله حمدا كثيرا.

أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني لأستاذي الفاضل المشرف على رسالتي الأستاذ الدكتور لعلى بوكميش , الذي لم يبخل عليّ بعلمه الثري وإرشاداته وتوجيهاته السديدة لهذه الدراسة حتى خرجت بصورتها الحالية .

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى السادة الأساتذة المحكمين.

و أتقدم بالشكر لجميع أرباب العمل على ما قدموه من تسهيلات ومساعدات لانجاز هذه الدراسة

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة بقبولها لمناقشة هذه الرسالة،فهم أهل لسد خللها وتهذيب أخطائها والإبانة بمواطن القصور فيها ، وأسأل الله العلي القدير أن يجزيهم خير الجزاء،مع أصدق الدعوات بدوام الصحة والعافية والتوفيق لخدمة العلم.

وأشكر كل من ساهم وأعانني في انجاز هذه الدراسة ولو بكلمة استحسان.

فهرس المحتويات

الإهداء	**أ**
شكر وعرفان	**ب**
فهرس المحتويات	**ج**
فهرس الأشكال و الجداول	**ز**
ملخص الدراسة باللغة العربية	**ي**
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	**ل**
ملخص الدراسة باللغة الفرنسية	**م**
مقدمة.....	**ن**
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
تمهيد.....	**03**
أولا)- إشكالية الدراسة.	**04**
ثانيا)- فرضيات الدراسة.	**05**
ثالثا)-أسباب اختيار الموضوع.....	**05**
رابعا)- أهمية الدراسة.....	**06**
خامسا)- أهداف الدراسة.	**06**
سادسا)- التحديد الاجرائي لمفاهيم الدراسة.....	**07**
سابعا)- نموذج الدراسة.	**08**
ثامنا)- منهج الدراسة.	**08**
تاسعا)- مجالات الدراسة.	**09**
عاشرا)- عينة الدراسة.	**11**

حادي عشر)- أدوات جمع البيانات.	**11**
ثاني عشر)- الأساليب الاحصائية المستخدمة.	**13**
ثالث عشر)- الدراسات السابقة.	**14**
رابع عشر)- صعوبات الدراسة.....	**26**
خلاصة الفصل.....	**27**
الفصل الثاني: ماهية الهجرة غير الشرعية	
تمهيد.	**30**
أولا)- مفهوم الهجرة وأنواعها.	**31**
ثانيا)- الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها.	**37**
ثالثا)- التطور التاريخي لظاهرة الهجرة.	**38**
رابعا)- النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة.	**40**
1) النظريات الاقتصادية.....	**40**
2) النظريات السوسيولوجية.....	**45**
خامسا)- عوامل الهجرة غير الشرعية.	**49**
1) العوامل الاقتصادية.....	**49**
2) العوامل الاجتماعية.....	**51**
3) العوامل النفسية.....	**52**
4) العامل الجغرافي والبيئي.....	**52**
5) العوامل السياسية و التاريخية.....	**52**
سادسا)- آليات مواجهة الهجرة غير الشرعية.	**53**
1) الآليات الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.....	**54**
2) الآليات الأورو مغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية...	**58**

3) الآليات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	**60**
أ) الآليات القانونية.....	**60**
ب) الآليات الأمنية.....	**63**
خلاصة الفصل.....	**66**
الفصل الثالث: العمالة الوافدة نظرة تاريخية ورؤية واقعية	
تمهيد.	**69**
أولا)- العمالة الوافدة والمفاهيم المرتبطة بها.....	**70**
ثانيا)- نشأة وتطور مكانة العمل.....	**72**
1) العمل في العصور القديمة.....	**72**
2) العمل في العصور الوسطى.	**73**
3) مكانة العمل في الإسلام.	**74**
ثالثا)- تاريخ الهجرة الدولية للعمالة.	**75**
1) هجرات العمالة إلى دول أوروبا.	**75**
2) هجرات العمالة إلى دول البترول العربية.	**76**
3) هجرات العمالة في إفريقيا.	**77**
4) هجرة العمالة من بلدان المغرب العربي.	**78**
رابعا)- مشكلات العمالة الوافدة في البلدان المستقبلة	**80**
1) انعدام الحماية الاجتماعية.	**80**
2) التمييز والاستبعاد الاجتماعي.	**81**
3) تدني الوضع الصحي.	**81**
4) مشكلة اندماج العمالة الوافدة في البلدان المستقبلة..	**81**
خامسا)- آثار العمالة الوافدة.	**84**
1) الآثار الاجتماعية والثقافية.....	**84**
2) الآثار الأمنية والسياسية.	**85**

3) الآثار الاقتصادية.	**86**
سادسا)- العمالة الوافدة ودورها في التنمية.....	**87**
سابعا)- واقع العمالة الافريقية بالجزائر.....	**89**
1) التطور التاريخي للهجرة الافريقية بالجزائر.....	**89**
2) مسارات الهجرة الافريقية نحو الجزائر.....	**92**
3) الخصائص السوسيواقتصادية للعمالة الافريقية.....	**95**
4) التنظيم القانوني للعمالة بالجزائر.....	**97**
خلاصة الفصل.....	**104**
الفصل الخامس: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية	
تمهيد.	**107**
أولا-عرض وتحليل نتائج ومناقشة نتائج الدراسة.....	**107**
1) عرض وتحليل البيانات المتعلقة بخصائص عينة الدراسة...	**107**
2) عرض وتحليل بيانات المتعلقة بالفرضية الأولى.....	**113**
3) عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية.....	**121**
4) عرض وتحليل البيانات المتعلق بالفرضية الثالثة.....	**129**
5) عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الرابعة.....	**136**
ثانيا- مناقشة نتائج الدراسة بالدراسات السابقة.	**149**
خاتمة.	**154**
قائمة المصادر والمراجع.	**158**
الملاحق.	**173**

فهرس الأشكال والجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	خريطة توضح دول الساحل الافريقي والصحراء الكبرى	**92**
02	خريطة توضح أهم الطرق المستعملة من طرف المهاجرين غير الشرعيين للدخول إلى أوروبا عبر الجزائر	**94**
01	يوضح توزع مفردات العينة حسب السن	**107**
02	يوضح توزع مفردات العينة حسب الحالة الاجتماعية	**108**
03	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	**109**
04	يوضح الولاية التي ينتمي إليها أفراد العينة	**109**
05	يبين طبيعة العمل المعروض على العامل بالنسبة لأفراد العينة	**110**
06	يبين كيفية الاتصال بالعامل الإفريقي	**111**
07	يبين لغة التواصل مع العامل الإفريقي	**111**
08	يبين طبيعة النشاط المعروض حسب الولاية	**112**
09	يبين كيفية القيام بدفع الأجر من طرف المستخدم حسب طبيعة النشاط.	**113**
10	يوضح اجابات أفراد العينة حول سبب القيام بتشغيل العامل الإفريقي حسب طبيعة النشاط	**115**
11	يبين ان كان هناك خلاف بين رب العمل و العامل الإفريقي	**116**
12	يبين الخدمات المقدمة للعامل الإفريقي من طرف رب العمل	**117**
13	يبين اجابات المبحوثين في حالة اقتطاع من أجر العامل الافريقي	**118**
14	يوضح اجابات مفردات العينة حول توفير فرص للممارسة عمل آخر للعامل الافريقي حسب طبيعة النشاط	**118**

15	يبين سبب تشغيل العامل الافريقي حسب طبيعة النشاط تبعا للخصائص	**121**
16	يمثل اجابات مفردات العينة حول تطبيق العامل الافريقي لتعليمات رب العمل حسب طبيعة النشاط	**122**
17	يبين مدى استمرارية العامل الإفريقي في عمله	**123**
18	يبين تحمل العامل الافريقي المسؤولية عند الخطأ	**124**
19	يمثل اجابات مفردات العينة حول تميز العامل الإفريقي بالأمانة العمل حسب طبيعة النشاط	**124**
20	يمثل اجابات مفردات العينة حول اقتصاد العامل الإفريقي في مواد ومستلزمات الموفرة من طرف رب العمل حسب طبيعة النشاط	**126**
21	يبين مدى حفاظ العامل الافريقي على الممتلكات الخاصة	**127**
22	يبين مدى ثقة رب العمل في العامل الإفريقي	**127**
23	يبين سبب تشغيل العامل الافريقي حسب طبيعة النشاط تبعا للقدرات	**129**
24	يبين مدى قدرة انجاز العامل الإفريقي للمهام الموكلة إليه بمفرده	**130**
25	يمثل إجابات مفردات العينة عن مدى قدرة العامل الإفريقي لإنجاز العمل المطلوب حسب طبيعة النشاط	**131**
26	يمثل اجابات مفردات العينة حول قدرة العامل المحلي على العمل في ظروف صعبة حسب طبيعة النشاط	**132**
27	يوضح درجة الحاجة للعامل الافريقي حسب الولاية	**134**
28	يوضح استجابات عينة الدراسة حول قبول العمل المعروض من طرف العامل المحلي	**136**
29	يوضح استجابات مفردات العينة حول تقديم الشروط لرب العمل	**137**
30	يوضح الأوقات المفضلة للعمل بالنسبة للعامل المحلي	**138**

31	يبين مواصفات العامل المحلي حسب طبيعة النشاط	**139**
32	يبين مدى حفاظ العامل المحلي على للممتلكات الخاصة حسب النشاط	**140**
33	يوضح مدى ثقة رب العمل في العامل المحلي	**141**
34	يوضح اجابات المبحوثين عن وجود مشاكل وصعوبات في تشغيل العامل المحلي حسب النشاط المعروض	**142**
35	يوضح اجابات المبحوثين عن ما إذا كان الأجر المنخفض سبب في عزوف العامل المحلي عن العمل حسب الولاية	**143**
36	يوضح سبب عزوف العامل المحلي عن العمل حسب طبيعة النشاط المعروض	**144**
37	يوضح اجابات المبحوثين حول تفضيل استخدام العامل الإفريقي عن العامل المحلي حسب طبيعة النشاط	**146**
38	يوضح اجابات المبحوثين حول الجنسيات المفضل استخدامها	**147**

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في المتعاملين لاستخدام العمالة الافريقية بكل من ولايتي أدرار وبشار. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأنسب لدراستنا، مع تطبيق كل من الاستمارة والمقابلة لجمع البيانات الميدانية من المبحوثين البالغ عددهم 215 رب عمل بكل من ولايتي أدرار وبشار، الذين تم اختيارهم عن طريق كرة الثلج، وبعد تحليل البيانات ومناقشتها توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

- وجود تأثير لعوامل متعددة ساهمت في تفضيل استخدام العمالة الإفريقية وبدرجات متفاوتة، يقع في قمتها العامل الاقتصادي الذي كان له دور كبير في المفاضلة بين العمالة الإفريقية و العمالة المحلية وذلك لانخفاض تكلفتها.
- إن تميز العمالة الافريقية في أدائها باحترامها للمواعيد المحددة وتفانيها في العمل وكذا تميزها بالأمانة في العمل جعلها تكسب مكانة هامة لدى أرباب العمل، ومن ثم توفير فرص عمل والاستعانة بها عند الحاجة.
- إنّ تميز العمالة الإفريقية بقدرات عديدة من تحمل للأعمال الشاقة، السرعة في العمل وكذا قدرتها على تحمل الظروف الصعبة ساهم في تفضيل استخدمها من طرف أرباب العمل.
- إن المواصفات التي تتميز بها العمالة المحلية والمتمثلة في: الشكاوي، التماطل في العمل،عدم إتقان العمل، الغيابات المتكررة، جعلت أرباب العمل يأنفون عن تشغيلها.
- إن عزوف العمالة المحلية عن الأعمال المعروضة كان نتيجة لما تتسم به هذه الأعمال من أجور منخفضة وظروف صعبة وانعدام الأمان الوظيفي.

وفي ضوء ما توصلنا إليه نقترح جملة من الاقتراحات نذكر أهمها في النقاط التالية:

- ✓ العمل على تنظيم ورقابة سوق العمل من طرف الجهات المعنية.
- ✓ اعادة النظر في التخصصات الموجودة بالجامعات والمعاهد وربطها بسوق العمل.

- ✓ تكثيف دورات وحملات توعية لتوجيه أفراد المجتمع المحلي نحو العمل اليدوي وإقناعهم بأهمية العمل مهما كان نوعه.
- ✓ تنمية روح التفاني وإتقان العمل لدى الشباب المحلي .
- ✓ فرض قوانين صارمة على مستخدمي العمالة الوافدة غير الشرعية.
- ✓ اجراء دراسات بغرض معرفة الحجم الحقيقي للعمالة الإفريقية.
- ✓ إصدار قوانين تتضمن حقوق العمال في القطاع الخاص خاصة فيما يتعلق بالأجور.
- ✓ اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المستقبلية المتعلقة بتشغيل العمالة الوافدة بالجزائر.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير الشرعية، العمالة الوافدة، العمالة الافريقية، استخدام، المعاملين (أرباب العمل)

Summary:

This study aims to determine the factors impacting clients for the use of African labour in both cities Adrar and Beshar. In order to achieve the study's objectives, the descriptive curriculum was used as the most appropriate course for our study, applying both the form and the interview to collect field data from the 215 researchers in Adrar and Beshar States, selected by snowball. After analyzing and discussing the data, we reached a set of results:

- - The impact of several factors that have contributed to varying degrees in promoting the use of African labor falls to the top, with economic factors topping and important to the trade-offs between African and local employment. Has played its role. Cheap is a fact.
- Distinction of African labour in its performance by respecting its deadlines and dedication to work, as well as its honesty in its work, has made it an important place for employers, thereby creating jobs and using them when needed.
- African labour is characterized by its many abilities to endure hard work, speed at work and its ability to withstand difficult conditions.
- Characteristic characteristics of local employment: complaints, stalling at work, inadequate work, frequent absences, have caused employers to refrain from hiring them.
- Reluctance of local employment to work offered was the result of low wages, difficult conditions and job insecurity.

In the light of our findings, we propose a number of proposals, the most important of which are mentioned in the following points:

✓Regulate and monitor the labour market by the relevant authorities.

✓Review existing disciplines at universities and institutes and link them to the labour market.

✓Intensify awareness-raising courses and campaigns to guide community members towards manual labour and convince them of the importance of work of any kind.

✓The spirit of dedication and mastery of work among local youth.

✓Impose strict laws on illegal migrant workers.

✓Conducting studies to determine the true size of African employment.

✓Laws incorporating workers' rights in the private sector, particularly with regard to wages.

✓Further studies and research on the employment of migrant workers in Algeria.

Keywords: Illegal Migration, Migrant Workers, African labour, Employment, dealers (Employers).

RÉSUMÉ

Cette étude vise à déterminer les facteurs qui influent sur les clients pour l'utilisation de la main-d'œuvre africaine dans les deux villes Adrar et Bachar. Afin d'atteindre les objectifs de l'étude, le programme descriptif a été utilisé comme le cours le plus approprié pour notre étude, en appliquant à la fois le formulaire et l'entrevue pour recueillir des données de terrain auprès des 215 chercheurs des Étatsd'Adrar et de Bachar, sélectionnés par boule de neige. Après analyse et discussion des données, nous sommes arrivés à un ensemble de résultats :

-- - L'impact de plusieurs facteurs qui ont contribué à des degrés divers à promouvoir l'utilisation de la main-d'œuvre africaine tombe au sommet, les facteurs économiques arrivant en tête et importants pour les compromis entre l'emploi africain et local. A joué son rôle. Pas cher est un fait.

-- la distinction du travail africain dans son exécution en respectant ses délais et son dévouement au travail, ainsi que son honnêteté dans son travail, en a fait une place importante pour les employeurs, créant ainsi des emplois et les utilisant encas de besoin.

- Le travail africain se caractérise par ses nombreuses capacités à supporter le travail acharné, la rapidité au travail et sa capacité à résister à des conditions difficiles.

-- caractéristiques de l'emploi local : plaintes, stagnation au travail, travail inadéquat, absences fréquentes, ont incité les employeurs à s'abstenir de les embaucher.

- la réticence de l'emploi local à l'égard du travail offert était le résultat de bas salaires, de conditions difficiles et de l'insécurité de l'emploi.

✓A la lumière de nos constatations, nous proposons un certain nombre de propositions, dont les plus importantes sont mentionnées dans les points suivants:

✓Réglementer et surveiller le marché du travail par les autorités compétentes.

✓Examiner les disciplines existantes dans les universités et les instituts et les relier au marché du travail.

✓les cours de sensibilisation et les campagnes pour guider les membres de la communauté vers le travail manuel et les convaincre de l'importance du travail de toute nature.

✓de dévouement et de maîtrise du travail chez les jeunes de la région.

✓Imposer des lois strictes aux travailleurs migrants illégaux.

✓Mener des études pour déterminer la véritable taille de l'emploi africain.

✓Les lois incorporant les droits des travailleurs dans le secteur privé, notamment ence qui concerne les salaires.

D'autres études et recherches sur l'emploi des travailleurs migrants en Algérie.

Mots-clés : Migration illégale, Travailleurs migrants, Travail africain, Emploi, marchands (Employeurs).

مقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة من الظواهر التي لازمت الحياة البشرية منذ عقود طويلة خاصة مع التطور التكنولوجي والمعرفي المذهل الذي ساهم في وفرة المعلومات وتضييق المسافات بين الدول بشكل كبير. وقد ساهمت تلك الهجرة في انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى بشتى مناطق العالم، حيث لا تكاد تخلو منطقة من دول العالم من تأثيرات ظاهرة الهجرة.إذ تشير منظمة الهجرة الدولية إلى وجود 272مليونا مهاجر دولي أي بنسبة3.5%عام2020 مقارنة بعام2015حيث بلغ عدد المهاجرين آنذاك 243مليون مهاجر أي بنسبة3.3% موزعين بمختلف دول العالم.[1] وتحديدا باتجاه الدول الأوروبية التي أصبحت محط أنظار للعديد من الأفراد الذين ضاقت بهم سبل العيش الكريم ببلدانهم الأصلية، نظرا لما تتميز به من رفاه اجتماعي واقتصادي.

ومع تزايد تدفقات المهاجرين، أظهرت الدول قلقا كبيرا بشأن الظاهرة لما تخلفه من آثار وخيمة في جميع المجالات،خاصة بعد التحول الذي عرفته في طبيعتها من هجرة شرعية عادية إلى هجرة غير شرعية مستعصية وخطيرة،لاسيما بعد ظهور الفوارق الواضحة بين دول الشمال والجنوب وسياسة غلق الحدود الدولية التي انتهجتها الدول الأوروبية.

ورغم تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة،إلا أنه لم يكن بالإمكان تحديد حجمها الفعلي نظرا للطبيعة غير الرسمية التي تكتسي الظاهرة، وغالبا ما تتفاوت الاحصاءات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين،حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية بين 10- 15% من عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180مليون شخص.أما تقرير الهجرة الدولية،فان مؤشر حجم الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي يصل إلى 15مليون فرد.[2]

---

[1] International Organization for Migration ,**world migration report2020**,(Marie Mc Auliffe (IOM) and Binod Khadria ,Geneve19, 2020,p10.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wmr_2020.pdf

[2] يوسف أمير فرج،**الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبرتوكولات الدولية**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص17.

ومن هنا باتت قضية الهجرة غير الشرعية تطرح نفسها أكثر من أي وقت مضى لما يترتب عنها من انعكاسات على جميع الأصعدة اجتماعيا واقتصاديا وأمنيا، ولارتباطها بمسائل عديدة كالاندماج والإدماج والتي تشكل الكثير من المخاوف لدول المنشأ من تكاليف في التعليم والعمل وغيرها،الأمر الذي استدعى فهم مسبباتها لبناء حلول فعالة لمواكبة تطوراتها.

وتعد الجزائر ضمن الدول التي شهدت تحولات اجتماعية واقتصادية في السنوات الأخيرة جراء استقرار الكثير من المهاجرين غير الشرعيين من دول جنوب الصحراء الكبرى فيها ولاسيما بقسمها الجنوبي نظرا للظروف التي تشهدها هذه الدول من صراعات وأزمات متكررة، حيث أكدت الإحصائيات تنامي الظاهرة منذعام2010، نظرا لموقع الجزائر الاستراتيجي المتميز المطل على البحر المتوسط وجنوب القارة الأوروبية وشساعة حدودها مع الدول الإفريقية المجاورة التي لا يربطها خط مباشر للتنقل إلى الدول الأوروبية التي يرغبون في الوصول إليها، مما شكل خطرا على أمن البلاد واستقرارها.

واللافت للنظر أن الظاهرة لم تقتصر على الشباب البالغين بل تعدى ذلك إلى الأطفال القصر والرضع الذين لا تتجاوز أعمارهم 15 سنة وكذا النساء بالرغم من المخاطر التي يتعرضون إليها في مسار رحلتهم. وأمام التطور المثير و المتسارع لعدد المهاجرين، عمد الكثير من أرباب العمل إلى تشغيل هذه العمالة وبنسب كبيرة،الأمر الذي يدفعنا إلى تحديد العوامل المؤثرة في استخدام العمالة الافريقية وذلك بكل من ولايتي أدراروبشار في جنوب الجزائر.

ولدراسة الموضوع والإحاطة بمختلف جزئياته النظرية والميدانية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، تم تخصيص الفصل الأول الموسوم ب "**الإطار المنهجي للدراسة**" لمعالجة الخطوات المنهجية حيث تم التطرق فيه إلى إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها ،ثم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع، كما حاولنا إبراز أهداف وأهمية الدراسة، ثم قمنا بتحديد مفاهيم الدراسة إجرائيا و المنهج المتبع في الدراسة، ثم عرجنا لمكان وزمان إجراء الدراسة، مع تحديد الأدوات المستخدمة وصولا لعرض الدراسات السابقة المشابهة وتقييمها.

أما الفصل الثاني فقد عنوناه ب "ماهية **الهجرة غير الشرعية**" فتم التطرق فيه لمفاهيم الهجرة عامة و المفاهيم المتعلقة بالهجرة غير الشرعية بشكل خاص، ثم ألقينا نظرة عن مراحل تطورها بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، كما تطرقنا لأسباب التي تدفع بالفرد إلى الهجرة، وتحديد أهم

النظريات التي فسرت ذلك ، ثم تطرقنا لانعكاسات التي تخلفها والإجراءات والأساليب الدولية والمحلية للحد من الظاهرة.

وتناولنا في **الفصل الثالث الموسوم ب"العمالة الوافدة نظرة تاريخية ورؤية واقعية**" نشأة وتطور ظاهرة العمل،ثم ألقينا نظرة على مختلف الاتجاهات الدولية لهجرة العمالة مع تحديد المشاكل التي تعاني منها غالبا في البلدان المضيفة من تمييز واستبعاد اجتماعي، وصعوبة الاندماج وغيرها، كما تطرقنا لسلبياتها وايجابياتها في مختلف المجالات، ثم خصصنا العنصر الذي يليه للحديث عن العمالة الافريقية الوافدة للمجتمع الجزائري والمنافذ التي تعبر من خلالها، ثم عرجنا على القوانين والتشريعات التي وضعتها الدولة لحماية العمالة الوافدة إليها.

وفي **الفصل الرابع المعنون ب"عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة**"تم التطرق فيه إلى عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال نزولنا للميدان، وتحليلها ومناقشتها على ضوء الفروض المقدمة وكذا في ضوء الدراسات السابقة التي تم تناولها، ثم أنهينا الدراسة بخاتمة شاملة مع وضع بعض المقترحات التي أثارت انتباهنا.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد

أولا)- إشكالية الدراسة

ثانيا)- فرضيات الدراسة

ثالثا)- أسباب اختيار الموضوع

رابعا)- أهمية الدراسة

خامسا)- أهداف الدراسة

سادسا)- التحديد الاجرائي لمفاهيم الدراسة

سابعا)- نموذج الدراسة.

ثامنا)- منهج الدراسة

تاسعا)- مجالات الدراسة

عاشرا)- عينة الدراسة.

حادي عشر)- أدوات جمع البيانات

ثاني عشر)- الأساليب الاحصائية المستخدمة

ثالث عشر)- الدراسات السابقة

رابع عشر)- صعوبات الدراسة

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعد الإجراءات المنهجية أمرا ضروريا لأي بحث علمي للوصول إلى نتائج مقبولة يمكن البرهنة عليها،التي يتعين على الباحث إدراجها. ويتضح من خلال هذه الإجراءات المسار الصحيح الذي يوجه الباحث في دراسته بما يتوافق مع مشكلة الدراسة.

وعليه سنحاول في هذا الفصل ضبط إشكالية الدراسة وفرضياتها، مع توضيح الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، وكذلك تبيين أهداف الدراسة وأهميتها العلمية والاجتماعية، ثم تحديد مجالات الدراسة (الجغرافي،الزمني والبشري).

كما أننا سنقوم بتوضيح المفاهيم الإجرائية للدراسة بالإضافة إلى عرض المنهج والأدوات المتبعة في الدراسة لجمع البيانات والمعلومات، والتي تحدد لنا بدورها أساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في التحليل، ثم نتطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا بشكل أو بآخر بغية الاستفادة منها مع تبيان أهم جوانب الاختلاف والتشابه، وأخيرا تبيان الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة.

أولا) إشكالية الدراسة:

لقد حظيت الهجرة غيرالشرعية باهتمام كبير وبنقاشات إعلامية وسياسية مستفيضة على الصعيدين الوطني والدولي بسبب ما أفرزته من تأثيرات بالغة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتعتبر منطقة شمال إفريقيا من أهم المناطق تأثرا بالظاهرة، فبعدما كانت مصدرا للمهاجرين أصبحت مساحة لعبور مهاجري دول الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا واستقرارهم نتيجة الظروف القاسية التي يعيشها هؤلاء المهاجرون في بلدانهم والمتمثلة في الاضطرابات السياسية والبطالة والفقر وتدني المستوى المعيشي.

وقد شهدت الجزائر كغيرها من الدول تفشيا غير مسبوق لهذه الظاهرة في الآونة الأخيرة بتوافد العديد من الأفارقة وانتشارهم في مختلف ولايات الوطن ومناطقها،لاسيما الجنوبية منها،نظرا لكونها مناطق حدودية مع الدول الإفريقية(النيجر ومالي)،حيث تعد كل من ولايات تمنراست وأدرار وإليزي نقاط العبور الأولى لهؤلاء المهاجرين نحو الجزائر.

وقد استقبلت ولايات الجنوب الجزائري على غرار أدرار وبشار عددا هائلا من المهاجرين الأفارقة، فمنهم من استقر بها ومنهم من واصل طريقه نحو الولايات الأخرى أو نحو أوروبا.

وفي ظل تواجد واستقرار هؤلاء المهاجرين، لجأ العديد من أرباب العمل بولايتي أدرار وبشار إلى استخدامهم بمختلف القطاعات كالزراعة والبناء والأشغال العمومية وغيرها من الأعمال، ويتطلب ذلك البحث والتقصي عن دواعي هذه الظاهرة التي أثارت ولازالت تثير العديد من المشكلات في مختلف الدول وخاصة الجزائر.

- ومن خلال ما سبق فإن إشكالية هذه الدراسة تدور حول بحث العوامل المؤثرة في استخدام العمالة الإفريقية بكل من أدرار وبشار ودراستها، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن التساؤل الذي مفاده: **ماهي العوامل المؤثرة في المتعاملين لاستخدام العمالة الإفريقية بولايتي أدراروبشار؟**

ويتفرع هذا التساؤل إلى أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

- **هل يشجع انخفاض أجور العمالة الإفريقية على استخدامها في العمل؟**
- **هل يؤدي تميز العمالة الإفريقية بصفات أخلاقية (كالإخلاص،الالتزام والطاعة ،الأمانة ،الحفاظ على الممتلكات) إلى تفضيل أرباب العمل استخدامها؟**

- **هل يؤدي تميز العمالة الإفريقية بقدرات(تحمل العمل الشاق، مع السرعة في الإنجاز،العمل في ظروف صعبة و العمل لساعات طويلة) إلى تفضيل أرباب العمل استخدامها؟**
- **هل يؤدي عزوف الشباب المحلي عن القيام ببعض الأعمال إلى استخدام العمالة الإفريقية؟**

ثانيا) فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

هناك عوامل متعددة تدفع المتعاملين إلى تفضيل استخدام العمالة الإفريقية بولايتي أدرار وبشار.

الفرضيات الفرعية:

- ❖ يشجع انخفاض أجور العمالة الإفريقية على استخدامها في العمل.
- ❖ تميز العمالة الإفريقية بصفات أخلاقية يؤدي إلى تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل.
- ❖ تميز العمالة الإفريقية بقدرات يؤدي إلى تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل.
- ❖ يؤدي عزوف العامل المحلي عن القيام ببعض الأعمال إلى استخدام العمالة الإفريقية.

ثالثا) أسباب اختيار الموضوع :

الأسباب الذاتية وتتمثل في:

- الميل الشخصي لدراسة الواقع المرتبط بالهجرة.
- كوني أنتمي إلى المقيمات بولاية بشار وأدرس بمدينة أدرار بالإضافة إلى ملاحظتي اليومية لهذه الفئة التي تتوافد كل يوم إلى الجزائر.
- ما نسمعه من أحاديث عن تفضيل اليد العاملة الإفريقية.
- وجود أفراد من العائلة في حالة بطالة بسبب منافسة اليد العاملة الإفريقية.

الأسباب الموضوعية وتتمثل في الآتي:

- كثرة النقاشات على الصعيد الدولي والوطني والمحلي حول موضوع المهاجرين الأفارقة.
- انتشار ظاهرة استخدام العمالة الإفريقية من طرف أرباب العمل بشكل ملفت للانتباه وخاصة في المشاريع المرتبطة بإنجاز أعمال لفائدة الإدارة العمومية رغم عدم وجود تراخيص عمل تسمح بتشغيل هذه العمالة.
- محاولة فهم ومعرفة العوامل التي تقف وراء تفضيل استخدام أرباب العمل للعمالة الإفريقية بالجزائر وبشكل خاص بولايتي أدراروبشار.
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات المحلية حوله في حدود اطلاعنا.
- محاولة الخروج عن المواضيع النمطية السائدة في دراسات علم اجتماع التنظيم والعمل.

رابعا) أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- كثرة عدد المهاجرين الأفارقة نحو الجزائر سواء كانوا مستقرين أو عابرين نحو دول أخرى.
- ارتفاع معدل البطالة في المجتمع الجزائري، بنسبة مرتفعة بسبب توظيف العمالة الإفريقية.
- تفضيل أرباب العمل بالجزائر و بأدرار وبشار خصوصا توظيف اليد العاملة الإفريقية، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن العوامل المؤدية إلى ذلك.

خامسا) أهداف الدراسة :

أ- الأهداف العلمية:

فهم الظاهرة موضوع الدراسة وذلك من خلال:

- ✓ محاولة التعرف على أهم العوامل المؤثرة في استخدام العمالة الوافدة من طرف أرباب العمل بالجزائر عموما وبولايتي أدرار وبشار خصوصا.
- ✓ محاولة إضافة دراسة جديدة حول موضوع الهجرة في مجال علم الاجتماع.

ب- الأهداف العملية:

- ✓ تقديم نتائج وتوجيهات يمكن الاستفادة منها في بلورة استراتيجية وطنية ومحلية للاستفادة من العمالة الإفريقية في تحقيق التنمية المحلية والوطنية.
- ✓ لفت انتباه الجهات المعنية إلى وضع أطر تنظيمية وقانونية لكيفية الاستفادة من العمالة الإفريقية باعتبارها واقعا موجودا تفرضه الظروف وبالتالي لا يمكن تجاهله.

سادسا) التحديد الإجرائي لمفاهيم الدراسة:

تتطلب عملية البحث حول ظاهرة ما تحديد المفاهيم والمصطلحات، ولذلك وجب علينا تناولها حتى لا يكون هناك التباس أو غموض حولها وهي تتمثل فيما يلي:

العمالة الإفريقية: هم مجموع الأشخاص الأفارقة المهاجرين والمتواجدين على التراب الوطني بكل من ولايتي أدرار وبشار والذين يزاولون العمل فعليا لدى أرباب العمل.

المتعاملين:ويقصد بهم أرباب العمل القاطنون بولايتي أدراروبشار، والذين يستخدمون العمالة الإفريقية لإنجاز أعمالهم ومشاريعهم في مختلف المجالات.

العوامل: ويقصد بها الدوافع التي تقف وراء تفضيل استخدام العامل الإفريقي والمتمثلة في الصفات والقدرات التي يتميز بها وانخفاض الأجر الذي يتقاضاه هذا العامل مقارنة بالعامل المحلي, وكذا عزوف هذا الأخير عن القيام ببعض الأعمال المعروضة من طرف أرباب العمل.

الصفات:هي تلك المواصفات التي يتحلى بها العامل الإفريقي(الالتزام بالمواقيت، الإخلاص، الطاعة، الحفاظ على الممتلكات، الأمانة) والتي تؤهله للحصول على فرصة عمل وتجعله أكثر تفضيلا من طرف المتعاملين.

القدرات:وهي المواصفات الجسمية والبدنية التي يتميز بها العامل الإفريقي(تحمل العمل الشاق، السرعة في العمل،العمل في ظروف صعبة، العمل لساعات طويلة) والتي تجعل منه أكثر تفضيلا لأداء العمل من وجهة نظر أرباب العمل (المتعاملين).

سابعا) نموذج الدراسة:

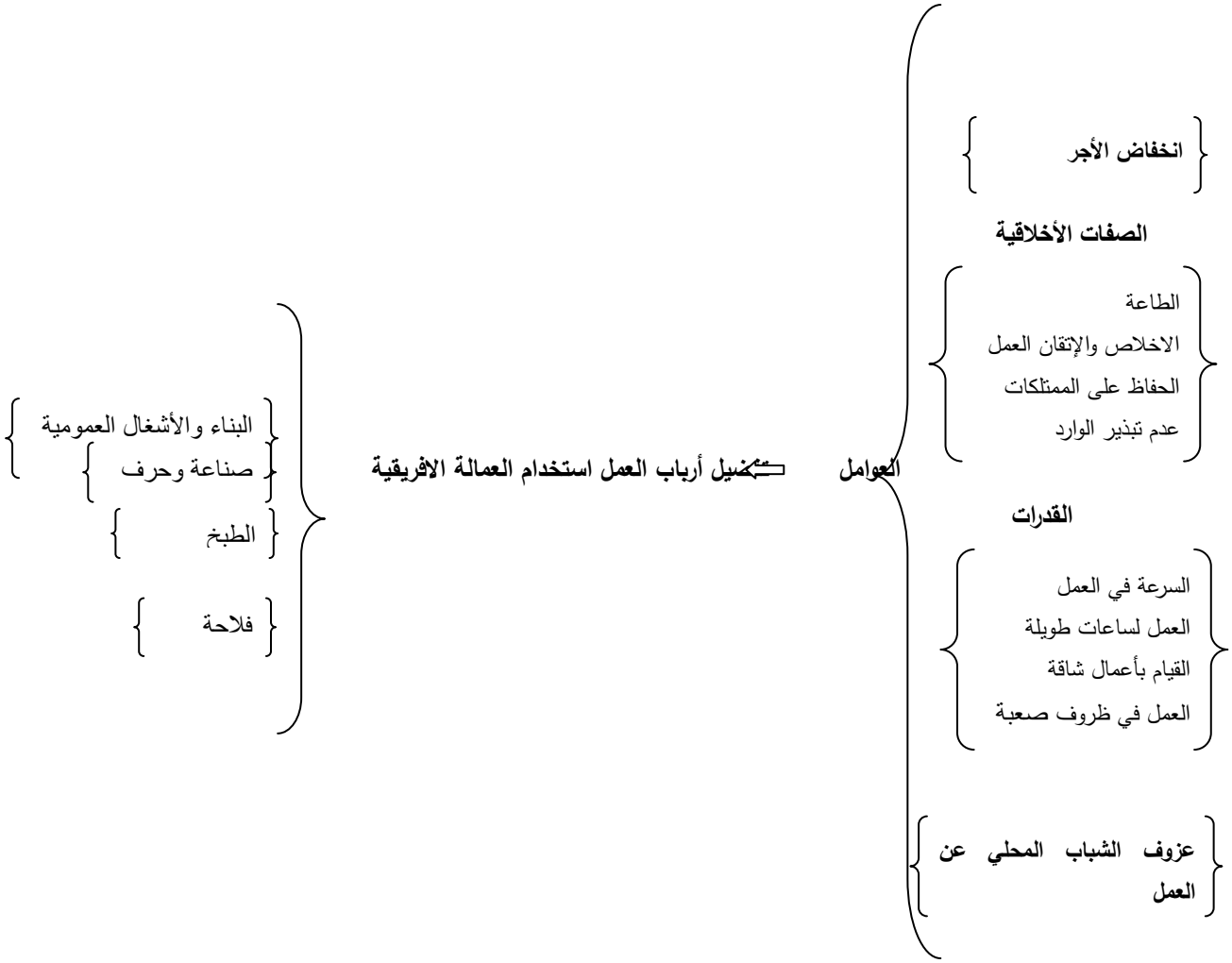

الشكل رقم(01)

(المصدر:من اعداد الباحثة)

ثامنا)- منهج الدراسة:

يعتبر اختيار المنهج من أهم المراحل المنهجية التي يتبعها الباحث في دراسته من أجل الوصول إلى نتائج علمية،إذ يتحدد اختياره تبعا لموضوع الدراسة وطبيعة الفروض المقترحة والأهداف المرجوة منها.وبالنسبة لما سبق فإن هذه الدراسة سوف تعتمد على المنهج الوصفي، والذي يعرف بأنه "طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة، وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها"[1]

[1] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي:القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص35.

وعليه، فإن دراستنا سوف تعمل على وصف وتحليل العوامل التي تدفع المتعاملين إلى تفضيل استخدام العمالة الوافدة بكل من ولايتي أدرار وبشار.

تاسعا) – مجالات الدراسة:

يعد تحديد مجال الدراسة من الخطوات الهامة والمنهجية في العلوم الاجتماعية، والتي تتحدد في ثلاثة مجالات تشمل المجال المكاني والزمني والبشري للدراسة:

أ- **المجال الجغرافي:**

أجريت هذه الدراسة في كل من لولايتي أدرار وبشار بالتطبيق على عينة من أرباب العمل.

- **الموقع الجغرافي لمدينة أدرار:**

تقع مدينة أدرار على بعد 1500كم أقصى الجنوب الغربي للجزائر العاصمة، يحدها من الشمال ولاية البيض ومن الشمال الشرقي ولاية غرداية ومن الشمال الغربي ولاية بشار، ومن الغرب ولاية تندوف، ومن الجنوب دولة مالي، ومن الجنوب الشرقي ولاية تمنراست، ومن الجنوب الغربي الجمهورية العربية الموريتانية.

وانبثقت أدرار بموجب التقسيم الإداري في سنة 1947م، لتكون أكبر مدينة جغرافيا بمساحة قدرها 427.968كم²، يقطنها أكثر من 400.00نسمة موزعين على 11 دائرة و28بلدية.

وارتقت دائرة تيميمون ودائرة برج باجي مختار إلى ولايتين منتدبتين، حيث تنقسم هذه المدينة إلى أربعة أقاليم جغرافية، وهي:توات،قورارة،تيديكلت وتنزروفت.[1]

- **الموقع الجغرافي لولاية بشار:**

تقع ولاية بشار في الجنوب الغربي من التراب الوطني الجزائري، تبعد حوالي 980 كلم عن الجزائر العاصمة، وتعد بوابة الصحراء باعتبارها همزة وصل ما بين الشمال والجنوب ويحدها شمالا كل من ولايتي البيض والنعامة، وغربا المملكة المغربية على بعد80 كلم

[1] تقرير مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية أدرار، دار السياحة لولاية أدرار,2020/05/10 10:30h أنظر الموقع : https://www.dta-adrar.dz/

وجنوبا ولاية تيندوف وشرقا مدينة أدرار، وتبعد حوالي 600 كلم عن البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحتها 161400 كلم² أي 6,78% من التراب الوطني.

والبلدية الأقرب من الولاية هي بلدية قنادسة بـ 20كلم. أما البلدية الأبعد عنها هي بلدية قصابي بـ404كلم وهي متواجدة قرب الحدود مع مدينة أدرار.[1]

ب- **المجال البشري**:يتمثل المجال البشري في هذه الدراسة في كل من أرباب العمل الذين يقومون بتشغيل العمالة الوافدة بكل من ولايتي أدراروبشار، ونظرا لعدم وجود إحصاء رسمي حول ذلك فإننا لا نستطيع تحديده ولكنه يقدر بالمئات.

ت- **المجال الزمني**:مرت الدراسة بمرحلتين:

المرحلة الأولى :

القيام بزيارات استطلاعية لميدان الدراسة ومعرفة تواجد المبحوثين.

تحضير الجزء النظري بدءا من اختيار الموضوع وجمع المعلومات الخاصة به، مع إعداد أداة الدراسة في الفترة الممتدة من جانفي2017 إلى غاية شهر ديسمبر2018.

المرحلة الثانية: بداية إجرائنا للدراسة الميدانية حيث تم توزيع الاستمارة على أفراد العينة وذلك على النحو التالي:

التوزيع الأول شمل 40فردا من أفراد العينة.

التوزيع الثاني: والذي كان شاملا بتوزيع الاستمارة على جميع أفراد العينة بغية إجراء الدراسة الأساسية،حيث تم توزيع حوالي270 استمارة والتي امتدت من شهر جانفي2018 إلى غاية شهر ماي2019، وقد دام توزيع هذه الأداة لفترة طويلة وذلك حسب التوزيع الجغرافي للمبحوثين.

[1] مديرية التجارة لولاية بشار، التعريف بالولاية،2020/05/10 10:30hأنظر الموقع:
http://www.dcwbechar.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=107&Itemid=139

عاشرا) عينة الدراسة:

من القضايا المهمة التي ينبغي للباحث أخذها في الاعتبار عند تصميم أي مشروع نوع الأفراد الذين يشتركون في الدراسة وعددهم،وبناء على ذلك يعتمد على خيارين أحدهما إجراء مسح شامل للمجتمع المدروس بحيث تدرس جميع وحدات المجتمع المستهدف أي المجتمع الذي سيجرى عليه المسح، وأما الخيار الثاني والأكثر شيوعا فيتمثل في دراسة جزء من مجتمع الدراسة عن طريق اختيار عينة منه.[1]

ونظرا لصعوبة حصر مجتمع الدراسة ولعدم معرفة حجمه بدقة وشساعة ولايتي أدرار وبشار فقد لجأنا إلى استخدام عينة كرة الثلج لكون الباحثة لها معرفة أولية بأشخاص، وهم الذين دلوها على مبحوثين آخرين وهكذا كل مبحوث يدلنا على آخر،حيث أن كل مفردة توجهنا نحو مفردة أخرى حتى وصلنا إلى عدد قدره 270مفردة منها بولاية أدرار وبولاية بشار.

وبخصوص حجم عينة الدراسة فإننا نرى بأن 100مفردة من كل ولاية يكفي لإعطاء صورة حقيقية على الظاهرة محل الدراسة.

حادي عشر)- أدوات جمع البيانات:

أ- الاستمارة:

بعدما قامت الباحثة بالاطلاع على مقدمات الدراسة وتحديد مشكلاتها وفرضياتها ومنهجها الملائم، تم تصميم الاستمارة باعتبارها أداة رئيسة خاصة وأنها «تعتبر أداة أساسية تساعد الباحث في تحديد القضايا والمحاور التي يحتوي عليها البحث وعلى أساس ذلك يتم جمع البيانات من الميدان».[2]

والاستمارة هي الأداة التي يعتمد عليها الباحثون عادة في البحوث الكمية عن طريق "اختبار يطرح الباحث من خلاله مجموعة من الأسئلة من أجل الحصول على معلومات يتم

---

[1] سوتيريوس سارانتاكوس، **البحث الاجتماعي**، ترجمة شحدة فارع، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، يناير 2017، ص291.

[2] سمير نعيم أحمد، **محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية**، كلية الآداب وعلم الاجتماع، جامعة عين شمس، د ت، ص100.

معالجتها كميا بهدف اكتشاف علاقات رياضية، وإقامة مقارنات كمية مع ما تم اقتراحه في الفرضيات".[1]

وقد استعانت الباحثة عند إعداد الاستمارة بالمراجع والأدبيات ذات الصلة بالموضوع أو بمشكلة الدراسة.

و بعدما قامت الباحثة بتصميم استمارة أولية انطلاقا من تساؤلات الدراسة وأهدافها التي ذكرت سابقا، تم عرضها على المشرف لإبداء رأيه حول ما تضمنته الاستمارة تم القيام بالتعديلات اللازمة مع أخذ توجيهات المشرف وملاحظاته. وبعد الموافقة على ذلك، تمت استشارة بعض الأساتذة المختصين في مجال علم الاجتماع من داخل الوطن وخارجه قصد إبداء رأيهم حول مدى دقة العبارات ووضوحها وسلامة الصياغة اللغوية ومدى تمثيلها للمحاور التي تنطوي تحتها، وفي ضوء الآراء التي أبداها المحكمون أجريت التعديلات من خلال إضافة بعض الأسئلة وحذف بعضها أو تعديلها بما يتلاءم مع إشكالية الدراسة وأهدافها.

وبعد ذلك، تم توزيع الاستمارةعلى40مبحوثا للتحقق من مدى وضوح عبارات الاستبيان وفهم المبحوثين لها.

وقد كان ذلك من أهم مراحل البحث حيث تم من خلالها تعديل المفاهيم والمصطلحات المبهمة وتوضيحها لتظهر في صورتها النهائية(ملحق01)، ثم تم توزيع الأداة على المبحوثين البالغ عددهم 270مفردة، إلا أنه لم يُسترجع منها إلا 215استمارة فقط.

وتكونت الاستمارة من أسئلة كان من بينها أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة. وكانت مقسمة على الشكل الآتي:

القسم الأول:يتعلق بالبيانات الشخصية من حيث:

---

[1] سعيد سبعون، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص155.

العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الولاية، النشاط المعروض ، كيفية الاتصال بالعامل بالإضافة إلى لغة التواصل.

القسم الثاني:اشتمل على أربعة محاور وهي:

المحور الأول:ويتعلق بالعامل الاقتصادي (انخفاض الأجر) يتضمن الأسئلة (09) – (14).

المحور الثاني: يتعلق بالصفات الأخلاقية التي تتميز بها العمالة الإفريقية، ويتضمن الأسئلة (15)– (21).

المحور الثالث: يتعلق بالقدرات التي تتميز بها العمالة الإفريقية، ويتضمن الأسئلة (22)– (27).

المحور الرابع:يتعلق بأسباب عزوف العامل المحلي عن العمل، ويتضمن الأسئلة (28)– (40).

ب- <u>المقابلة</u>:

تعد تقنية المقابلة من أهم التقنيات لجمع البيانات حول موضوع ما في مجال العلوم الاجتماعية، بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لمعرفته من أجل تحقيق أهداف الدراسة، ومن الأهداف الأساسية للمقابلة الحصول على البيانات التي يريدها الباحث وكذلك التعرف على ملامح المبحوثين أو مشاعرهم أو تصرفاتهم في مواقف معينة".[1]

وقد اعتمدنا في دراستنا على15مبحوثا من نفس العينة الذين تمت مقابلتهم، وهم الذين كان لديهم تعامل مكثف مع المهاجرين الأفارقة، بغية فهم العوامل المؤثرة في المتعاملين لاستخدام هذه العمالة وتوضيح غاياتها.(الملحق رقم03)

الثاني عشر)-<u>الأساليب الإحصائية المستخدمة:</u>

ولمعالجة البيانات الإحصائية فقد استخدمنا البرنامج الإحصائي SPSSللعلوم الاجتماعية، وهذا من أجل تسهيل عمليات الحساب وسرعة إظهار النتائج ودقتها.

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.

[1] محمد عبيدات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص55.

- الجداول التقاطعية متضمنة التكرارات والنسب المئوية.

ثالث عشر)- الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من أهم العناصر التي يرتكز عليها الباحث باعتبارها مصدرا ومرجعا مهما لصلتها بالموضوع المدروس، إذ تساعده على معرفة الخلفيات النظرية والمعلومات المسبقة حول موضوع دراسته.

وبالنسبة لموضوع دراستنا فقد تم العثور على بعض الدراسات العربية والغربية التي عالجت ظاهرة العمالة، إلا أنها تفاوتت في تناولها للظاهرة،إذ ركز معظمها على أسباب توافدها والآثار الناجمة عن ذلك في مختلف المجالات، مع وضع بعض الاقتراحات للتقليل من حدة الظاهرة في حين اختار الآخرون أسباب الاعتماد على العمالة الوافدة.

وسنعرض فيما يلي أهم الدراسات التي تمكنا من الحصول عليها في حدود اطلاعنا، وهي كالتالي:

أ)- الدراسات الغربية:

الدراسة الأولى : دراسة قامت بها " **ربيرت إليزابيث** " [1] سنة1999بعنوان "**إدارة العمالة الأجنبية في سنغافورة وماليزيا: هل من دروس تستفيد منها دول مجلس التعاون لدول الخليج**":

توضح هذه الدراسة تجربة التعامل مع مسألة العمالة الوافدة والعمالة الوطنية بكل من ماليزيا وسنغافورة. وهما البلدان اللذان يشكلان قوة اقتصادية كبيرة، خاصة مع اعتمادهما على العمالة الأجنبية لفترة طويلة وبنسب كبيرة لتلبية حاجياتهما.

وقد انطلقت هذه الدراسة من سؤال مفاده:هل أدارت سياسة الهجرة تدفقات العمالة الأجنبية بشكل فعال؟

---

[1] Elizabeth Ruppert, **Managing Foreign Labor in Singapore and Malaysia: Are There Lessons for GCC Countries?,** The World Bank, Middle East and North Africa Region, Social and economic Development Group,February1999.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/599931468758957274/109509322_20041117144524/additional/multi-page.pdf

وقد كشفت الدراسة عن النتائج الآتية:

- ان استقدام العمالة لم يؤثر سلبا على سوق العمل نتيجة الاستخدام الأمثل للقوانين ورخص العمل التي تنظم حركة هذه العمالة.
- أن العمالة الوافدة تعتبر قوة يمتلكها كل من البلدين لسد الفجوات الموجودة بسوق العمل خاصة وأنها تقوم بأعمال يعزف عنها المواطنون.
- أن وجود العمال الأجانب غير الشرعيين يعبر عن فشل في إدارة تدفقات العمالة، حيث أظهرت المعطيات بأن هذا النوع من العمالة يكسبون أقل من نظرائهم المواطنين وبالتالي وجب التركيز على معالجة الفروق في الأجور.
- وجود تدابير تكميلية اعتمدها كل من الطرفين ساعدت على جعل سياسات الهجرة فعّالة،وتشمل هذه التدابير سياسات التأميم التي تحد من فرص المغتربين، والقدرة المؤسسية لتنفيذ هذه السياسة، وبيئة الاقتصاد الكلي المناسبة للنمو وخلق فرص العمل.
- تتراوح حصة العَمالة الأجنبية في أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي من 50 إلى 90 في المائة من إجمالي القوى العاملة مع استمرار الطلب الزائد على العمالة بالتزامن مع البطالة المتزايدة بين المواطنين.
- واستخلصت الدراسة أن هذه الدول تدير عمالتها الوافدة من خلال إجراءات ونظم تحكم رخص العمل التي تميز بين العمال حسب الجنسية ومستوى المهارة وقطاع النشاط.

و أوصت الدراسة بالاستفادة من تجارب سنغافورة وماليزيا كدروس في إدارة العمالة الأجنبية.

الدراسة الثانية:دراسة قام بها **أندرزيج كابيزاوسكي**[1]سنة 2000بعنوان: **قضايا العمل والسكان والتعليم بدول الخليج العربي** والمتكونة من الكويت،عمان، قطر،المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمعروفة أيضا بدول مجلس التعاون الخليجي حيث عرفت هذه الدول تطورا سريعا منذ فترة السبعينات والثمانينات خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط.

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة المشاكل التي كانت تواجهها كالبطالة والتعليم وأخلاقيات العمل خاصة بعد توظيف الكثير من الأجانب.

وقد خلص الباحث في دراسته إلى:

- ❖ أن العوامل الاجتماعية والقيم والعادات المجتمعية كان لها دور كبير في عزوف العمالة الوطنية عن العمل مما ساهم في تزايد حجم البطالة إذ أن نظرة أفراد المجتمع الخليجي الدونية للعمل كانت سببا رئيسيا في البطالة.
- ❖ أن مسألة إعادة توجيه قيم العمل لدى الأفراد المتمدرسين مشكلة عويصة خاصة وأن النظام التعليمي يحتاج إلى تجهيزات ومناخ ملائم لذلك.

ب)- الدراسات العربية:

الدراسة الثالثة: دراسة قام بها "**عبد الرحمن سالم الهاجري**[2]"سنة1987بعنوان "**مشكلة العمالة الوافدة ومساهمة قوانين الجنسية والإقامة في حلها"دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب مشكلة العمالة الوافدة ودوافع الاستعانة بها والآثار الناجمة عنها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذا معرفة الاتجاهات الدولية والقوانين

---

[1]Andrzaj Kapiszewaski, **Population, labour and Education dilemmas facing GCC states at the turn of the century**,2nd,conference on :The Technological Education and National Development (TEND),Abu Dhabi, United Arab Emirates,8/10April,2000. https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED447278.pdf

[2] عبد الرحمن سالم الهاجري، **مشكلة العمالة الوافدة ومساهمة قوانين الجنسية والإقامة في حلها دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المعهد العالي للعلوم الأمنية، برنامج القيادة الأمنية، الرياض،المملكة العربية السعودية،1987.

التنظيمية للهجرة والإقامة في تلك الدولة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج المقارن والعديد من الإحصاءات المتعلقة بالظاهرة.

و أسفرت نتائج الدراسة عن الآتي:

– أن من أسباب الاستعانة بالعمالة الوافدة الأسيوية(باكستان،الهند، إيران) ضعف المستوى المهاري والفني للمواطنين نتيجة إحجامهم عن الأعمال الحرفية والفنية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج عموما ودولة الإمارات خاصة الذي ساهم في انتقال العديد من المهاجرين، وكذا ارتفاع مستوى الدخل الفردي بالإمارات، ناهيك عن تأخر صدور التشريعات المنظمة للعمالة الأجنبية التي تعتبر عاملا أساسيا في استقدام هذه العمالة.

وكشف الباحث عن ظهور العديد من الآثار المصاحبة لهذه الظاهرة والمتمثلة فيما يلي:

- ❖ الاختلال النوعي والعمري للتركيبة السكانية.
- ❖ افتقاد الأسرة لقيم التعاون والتضامن وانخفاض إنتاجية العمالة المحلية مقارنة بالعمالة الأجنبية.
- ❖ ظهور الأقليات وتفشي الجرائم الأخلاقية.
- ❖ الانتشار الواسع للخدم والمربيات.

وتوصلت الدراسة إلى اقتراح التوصيات التالية:

- التقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة وخاصة غير العربية بتوافق مع ترشيد المسار الاجتماعي والاقتصادي.
- تنمية القوى البشرية المواطنة بما يؤهلها للقيام بدور أكثر فاعلية في النشاط الاجتماعي والاقتصادي.
- مواجهة مخاطر العمالة الآسيوية وضرورة ترشيد استخدامها.

الدراسة الرابعة:دراسة قام بها"**عبد الرحمن عبد الله البراك**[1]" سنة 1995هـ بعنوان "**مشكلة العمالة غير الشرعية في المملكة العربية السعودية: آثارها وسبل التغلب عليها**".

هدفت الدراسة إلى معرفة حجم العمالة غير الشرعية بالمملكة العربية السعودية مع تحديد خصائصها ومصادرها بالإضافة إلى معرفة أسباب وجود العمالة غير الشرعية وانعكاساتها على المجتمع السعودي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الوثائق والسجلات والإحصاءات المنشورة وغير المنشورة عن العمالة غير الشرعية بالمملكة.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ❖ تزايد وارتفاع نسبة العمالة غير الشرعية في المملكة العربية السعودية.
- ❖ أن توظيف العمالة الوافدة مخالف لنظام الهجرة في المملكة العربية السعودية كما أن وجودها يشكل ضغوطات سياسية واجتماعية واقتصادية.
- ❖ وجود العمالة الوافدة يؤثر في عادات وتقاليد أفراد المجتمع.
- ❖ ارتفاع نسبة الجرائم كالنصب و الاحتيال، القتل، الرشوة والتزوير.
- ❖ وجود العمالة غير الشرعية بالمملكة.
- ❖ وجود هذه العمالة يوفر عدة خدمات بتكاليف أقل.

الدراسة الخامسة: دراسة قام بها "**علي أحمد عبد المحمود صلاح**"[2]سنة2011 بعنوان: "**دوافع استخدام العمالة الوافدة بين الضرورة والترف: دراسة حالة السودان**":

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدوافع والأسباب المؤدية لاستخدام العمالة الوافدة بالسودان في الفترة من 1989إلى 2010م، وذلك من خلال طرح الفرضيات الآتية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام العمالة الوافدة وانخفاض تكلفة تشغيلها.

---

[1] عبد الرحمن عبد الله البراك، **مشكلة العمالة غير الشرعية في المملكة العربية السعودية: آثارها وسبل التغلب عليها**، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض،1995.

[2] علي أحمد عبد المحمود صلاح، **دوافع استخدام العمالة الوافدة بين الضرورة والترف في الفترة من1989- 2010 دراسة حالة السودان**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الادارة، جامعة النيلين،2011.

– وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام العمالة الوافدة وارتفاع قدراتها وتميز أدائها.

– وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام العمالة الوافدة وتميز سلوكها التنظيمي.

– وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام العمالة الوافدة والنقص في الأيدي العاملة السودانية.

– وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام العمالة الوافدة والآثار السلبية المترتبة على استخدامها.

كما استخدم الباحث أداة الاستبيان للحصول على البيانات الأولية والمنهج الوصفي لتحديد خصائص الظاهرة، وخلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

– تمتع العمالة الوافدة ببعض الصفات والقدرات ساعد على تفضيل استخدامها:

– نقص الأيدي العاملة السودانية في بعض المهن والتخصصات.

– وجود بعض الإيجابيات والسلبيات لاستخدام العمالة.

الدراسة السادسة: دراسة قام بها"**إبراهيم عبد الكريم بن عيبان**"[1]سنة 2011بعنوان"**العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع العمالة الوافدة والكشف عن أسباب نشأتها والآثار التي تخلفها في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وحتى السياسية، ودور المؤسسات التربوية في الحد من الظاهرة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.وخلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

– أن عدد العمالة الوافدة بلغ 6.144236 عامل بنسبة 27.1%.

---

[1] ابراهيم بن عبد الكريم بن عيبان، ***العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات في الحد من استقدامها وتلافي آثارها***،مجلة نفسية وتربوية(مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية)جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،ع6، جوان 2011.

- أن اكتشاف البترول ورخص أجرة العامل غير السعودي بالإضافة إلى ظهور العديد من المؤسسات الوهمية كانت سببا في انتشار هذه الظاهرة.
- وجود العمالة الوافدة بالمملكة خلف العديد من المشاكل من بينها:

- ظهور المشاكل والآفات الاجتماعية:الاتكالية والكسل، صراع الأدوار والعلاقات الأسرية واحتقار بعض المهن.
- ظهور عادات جديدة كقصات الشعر وتغير طريقة اللباس.
- زيادة نسبة التحويلات النقدية للخارج وارتفاع نسبة البطالة.
- انتشار الجرائم والانحرافات.
- وقد اقترح الباحث تفعيل الدور الإيجابي الذي تقوم به المؤسسات كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام للحد من انتشارها.

الدراسة السابعة: دراسة قام بها"**هاشم نعمة فياض**"[1]سنة 2012،**هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا هولندا نموذجا- دراسة تحليلية مقارنة:**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نمط توزيع الوافدين من بلدان المغرب العربي بالبلد المستقبل(هولندا) ومعرفة بنيتهم العمرية والعائلية ومدى اندماجهم في المجتمع الهولندي، وبالإضافة إلى ذلك محاولة فهم العلاقة بين الهجرة والتنمية سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

-صعوبة اندماج المغاربة وذلك يرجع إلى الخلفية الدينية والثقافية والحضارية.

-أن العمالة المغربية أكثر خبرة مهنيا مقارنة بالمهاجرين القادمين من البلدان المغاربية الأخرى الجزائر وتونس.

-أن الاستعمار أهم دافع للهجرة والطلب على اليد العاملة بأوروبا الغربية.

-أن ضعف التنمية الاجتماعية والاقتصادية يمثل عاملا أساسيا في ارتفاع حجم الهجرة واستمرارها بالرغم من الإجراءات الردعية المتخذة من طرف البلدان المستقبلة.

---

[1] هاشم نعمة فياض، **هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا: هولندا نموذجا، دراسة تحليلية مقارنة**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

-وجود تباين في البنية العمرية والنوعية ومعدل الخصوبة والوفيات والتعليم والبنية المهنية للمهاجرين.

الدراسة الثامنة:دراسة قامت بها"**أميمة محجوب عبد الرحمن محمد**"[1]سنة 2013بعنوان:"**أثر العمالة الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان**":

حاولت الدراسة معرفة أثر العمالة الأجنبية بالسودان والتعرف على انعكاسات استقدامها في بعض القطاعات كالبترول والسدود والكهرباء وغيرها وما يترتب عنها من مشاكل.

وتم تطبيق الدراسة على عينة من رجال أعمال وقيادات حكومية وخبراء اقتصاد، وذلك باستخدام أداة الاستبيان لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة باتباع المنهج الوصفي. وخلصت الدراسة إلى:

- ❖ تميز العمالة الأجنبية بتحمل مشاق العمل والحرص على العمل والطاعة.
- ❖ أن العمالة الأجنبية ساهمت في دفع عجلة التنمية بالسودان.
- ❖ أن القطاع الخاص هو أكثر استقداما للعمالة الأجنبية.
- ❖ رفع معدلات الإنتاج وتحريك الاقتصاد الوطني.
- ❖ دخول عادات غير شرعية وانتشار الجرائم أدى إلى ظهور اختلال في التوازن الاجتماعي في أوساط المجتمع السوداني.

وتوصلت الباحثة إلى عدد من التوصيات نذكر من بينها:

- تقريب الفجوة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الاستثماري.
- تنمية القدرات لتحسين أداء العمالة المحلية.
- تنظيم ومراقبة الوجود الأجنبي.

[1] أميمة محجوب عبد الرحمن محمد، **أثر العمالة الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد،كلية الدراسات العليا،جامعة الزعيم الأزهري،2013.

الدراسة **التاسعة:** دراسة قامت بها"**اللجنة الدائمة للسكان بقطر**"[1]سنة 2013بعنوان **اتجاهات القطريين نحو العمل في القطاع الخاص: دراسة ميدانية:**

استخدمت الدراسة أداة الاستبيان والمقابلة لجمع المعلومات حول الظاهرة من عينة قدرها 500 من طالبي العمل بوزارة العمل القطرية لسنة2011.

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب عزوف القطريين عن العمل في القطاع الخاص، وذلك من خلال افتراضها للأبعاد التالية:

- ❖ بعد قيمي يتعلق بالنظرة التقليدية التي تعطي أهمية كبرى للعمل في القطاع الحكومي.
- ❖ بعد تشريعي يتيح لأرباب العمل اختيار العمالة الأقل تكلفة والأكثر انضباطا دون النظر للجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية.
- ❖ المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.

وخلصت النتائج إلى ما يلي:

- ✓ تفضيل العمالة القطرية للمهن الإدارية والمكتبية نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي.
- ✓ وفرة العمالة الرخيصة والتي دفعت بأرباب العمل إلى العزوف عن تشغيل القطريين.
- ✓ خطورة الاعتماد على العمالة الوافدة في القطاع الخاص.

[1] **اللجنة الدائمة للسكان، اتجاهات القطريين نحو العمل في القطاع الخاص: دراسة ميدانية**، ط 1، سلسلة دراسات سكانية، رقم17(نحو حياة أفضل للسكان)، اللجنة الدائمة للسكان،2013.

الدراسة العاشرة:دراسة قامت بها "**بسمة رحمن عودة الصباح**"[1] سنة2014 بعنوان "**العمالة الوافدة في العراق: الأسباب والآثار، دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية**".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب التي دفعت المؤسسات العراقية الرسمية وغير الرسمية إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية ومعرفة الآثار التي تخلفها.

واستخدمت الباحثة أربعة مناهج علمية لجمع المعلومات، وتتمثل في المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج المسح الميداني.وتم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية طبقية مكونة من481 من أرباب الأسر.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي :

- ❖ انخفاض أجور العمال الأجانب مقارنة بأجور العمال المحليين شجع على استقدامهم إلى البلد.
- ❖ ضعف مهارة العمالة المحلية أدى إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية.
- ❖ الاستعانة بالعمالة الأجنبية يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني.

ج)- الدراسات الجزائرية:

الدراسة العاشرة: دراسة قامت بها" **لعنان مسيكة**"[2] سنة2011، بعنوان: "**العمالة الوافدة إلى الجنوب الجزائري وأبعادها الاجتماعية والإنسانية: دراسة ميدانية بـ(تمنراست وأدرار)**" :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب توافد العمالة الوافدة من الشمال الجزائري والأفارقة والعمالة الآسيوية إلى ولايتي تمنراست وأدرار، وكذا الكشف عن الخصائص الثقافية والاجتماعية للعمالة.

وتم تطبيق الدراسة على 200 مفردة، موزعة على 180مفردة بولاية أدرار و20 مفردة بولاية تمنراست، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي إلى جانب الاستمارة كأداة رئيسية تضمنت أربعة أسئلة في محور البيانات الشخصية وستة وثلاثين سؤالا موزعة على بقية

---

[1] بسمة عبد الرحمن عودة الصباح، ***"العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة الديوانية"***، مجلة أوروك للعلوم الانسانية، جامعة المثنى مج 8، العراق، 2015.

[2] لعنان مسيكة، **العمالة الوافدة إلى الجنوب الجزائري وأبعادها الاجتماعية والإنسانية** "دراسة ميدانية بتمنراست وأدرار"، رسالة دكتوراه غير منشورة في قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

المحاور، بالإضافة إلى أداتي الملاحظة والمقابلة. وبعد تحليل البيانات توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- ❖ أن معظم الكفاءات الوافدة هم الشباب الذكور، يشتغلون في ميادين الطب والعلوم والتكنولوجيا.
- ❖ وفود العمالة إلى الجنوب الجزائري بغية محاولة الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي.
- ❖ توافد العمالة هو نتيجة حتمية لحالة التخلف الاقتصادي للمجتمع المستقبل وانتهاج الدولة سياسة تعمير الجنوب وتنميته.
- ❖ ظهور الأمراض الفتاكة بسبب انعدام النظافة ونتيجة لانتشار المهاجرين الأفارقة.
- ❖ ظهور أنماط جديدة أثرت على تماسك المجتمع المحلي.
- ❖ تشكل العمالة الوافدة، شرعية كانت أو غير شرعية، أفارقة أو آسيويين،عبئا على الاقتصاد المحلي.
- ❖ التدفق الكبير للعمالة الوافدة أحدث اختلالا كبيرا في التركيبة السكانية.
- ❖ وفرة العمالة الوافدة الحرفية الرخيصة جعلت المواطنون المحليون يعزفون عن مزاولة الحرف.
- ❖ ضعف تكوين شباب الجنوب أدى إلى الاعتماد على العمالة الوافدة.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

بعد عرضنا للدراسات السابقة يلاحظ أنها ركزت في معظمها على دراسة عناصر مختلفة وذلك من خلال معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الوافدة وأسباب استخدامها والاستعانة بها والآثار التي تخلفها عدا دراسة "**اللجنة الدائمة للسكان**" التي بحثت في اتجاهات القطريين نحو العمل في القطاع الخاص ودراسة "**هاشم نعمة فياض**" التي ركزت على واقع العمالة المغاربة المهاجرة إلى أوروبا ومدى استقرارها واندماجها بالبلد المستقبل.

في حين أن دراستنا الحالية ركزت بشكل أساسي على دوافع استخدام العمالة الإفريقية، وهو العنصر الذي تتفق فيه مع الدراسات المذكورة.

وتندرج كل من الدراسات ضمن الدراسات الميدانية الوصفية وهذا ما يتفق مع دراستنا، عدا دراسة كل من "**عبد الرحمن سالم الهاجري**" و"**عبد الرحمن عبد الله البراك**" بالإضافة إلى دراسة **أندرزيج كابيزاوسكي** التي اتسمت بالتركيز على الجانب النظري من خلال السجلات والإحصاءات.

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة **علي أحمد محمد صلاح** في الأبعاد المدروسة،بغية تحليل الظاهرة المدروسة وتفسيرها بشكل أعمق، بخلاف الدراسات الأخرى التي اتجهت أغلبها إلى دراسة الخصائص الاجتماعية التي تتميز بها العمالة الوافدة (الحالة الاجتماعية،المسكن، سبب الهجرة وغيرها) والخصائص الاقتصادية(كالدخل،الوضع الاقتصادي للأسرة... الخ) بالإضافة إلى تحديد الآثار السلبية والإيجابية التي تصاحب هذه الظاهرة.

❖ اشتركت هذه الدراسات في كونها تناولت بالدراسة والتحليل موضوع العمالة الوافدة.

❖ كما نشير إلى أن دراسة **لعنان مسيكة** اهتمت بمعرفة خصائص العمالة الوافدة من الشمال إلى الجنوب الجزائري والعمالة الإفريقية وكذلك الآسيوية، في حين أن عينة الدراسة الراهنة ركزت على مستخدمي العمالة الإفريقية.

❖ تختلف بيئة الدراسات السابقة عن دراستنا الحالية بأنها درست في بيئة مغايرة، فهي دراسات أجنبية وعربية طُبق أغلبها بالدول الخليجية عدا دراسة"**لعنان مسيكة**"التي تم إجراؤها بالمجتمع الجزائري وتحديدا بولايتي تمنراست وأدرار،أما دراستنا فقد تم تطبيقها بولايتي أدرار وبشار وهما ولايتان صحراويتان.

❖ اختلفت الدراسات في مجتمع الدراسة بين أرباب العمل وطالبي العمل أو العمالة نفسها،إلا أن دراستنا هذه تركز فقط على أرباب العمل.

ج)- جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

❖ من خلال الاطلاع على الدراسات السالفة الذكر تمكنا من الوقوف على أبعاد المشكلة محل الدراسة وضبط متغيراتها، والخروج بالتساؤلات البحثية، مع تحديد المنهج الملائم للدراسة وكذا بناء وصياغة الأداة المعتمدة في جمع البيانات.

❖ تكوين رصيد معرفي يساعد على تحليل وتفسير الظاهرة، خاصة وأن الدراسات السابقة هذه قد تناولت بطريقة أو بأخرى المتغيرات الأساسية للدراسة الحالية.

❖ مقارنة نتائج الدراسات السابقة بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية.

رابع عشر)- صعوبات الدراسة:

يمكن تلخيص الصعوبات التي واجهت الباحثة في النقاط التالية:

- نقص الدراسات السابقة المحلية(رسائل ماجستير ودكتوراه) والتي يمكن الاعتماد عليها لمقارنة نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية.
- تقص المؤلفات في موضوع العمالة الوافدة وخاصة المحلية.
- صعوبة الحصول على بيانات ومعلومات متعلقة بالهجرة الإفريقية الوافدة من طرف السلطات المعنية.
- إن التوزيع الجغرافي للمبحوثين تطلب منا جهدا كبيرا ووقتا أطول.
- صعوبة استرجاع أداة الدراسة (الاستمارة) بسبب عدم تعاون بعض المبحوثين.

خلاصة الفصل:

تتميز الظواهر الاجتماعية بأنها مترابطة،إذ يؤثر بعضها في بعض ويفسر بعضها البعض الآخر، ومن هذا المنطلق لا يمكن دراسة أي ظاهرة بمعزل عن بقية الظواهر الاجتماعية لكي يسهل فهمها بشكل أبسط وأوسع، ولكن ذلك يتوجب التقيد بالخطوات المنهجية التي تمكن الباحث من الوصول إلى نتائج مرضية.

وهذا ما تم تناوله في الفصل،حيث تم عرض الخطوات المنهجية التي نأمل من خلالها الحصول على قدر من المعلومات تتماشى وإشكالية الدراسة، والتي مبحثها السؤال التالي: ماهي العوامل المؤثرة في المتعاملين لاستخدام العمالة الإفريقية بولايتي أدراروبشار؟

وقد تمخض عن هذه الإشكالية أربعة أبعاد لمعرفة أثرها في استخدام العمالة الإفريقية، وهي تتعلق بالجانب الاقتصادي (الأجر)، والصفات الأخلاقية والقدرات التي تتميز بها العمالة الإفريقية ثم عزوف العمالة المحلية عن الأعمال المعروضة.

وبغية تحقيق هدف الدراسة، تم اختيار عينة مكونة من215مفردة، مع اعتمادنا للمنهج الوصفي لتفسير وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الأدوات المستخدمة في الدراسة.

ثم انتقلنا لعرض الدراسات السابقة التي سمحت لنا بتحديد ومعرفة معالم الظاهرة، ثم أنهينا الفصل بذكر الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الهجرة غير الشرعية

تمهيد

أولا)- مفهوم الهجرة وأنواعها

ثانيا)- الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها.

ثالثا)- التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

رابعا)- النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة

1)- النظريات الاقتصادية

2)- النظريات السوسيولوجية

خامسا)- عوامل الهجرة غير الشرعية

1) العوامل الاقتصادية
2) العوامل الاجتماعية
3) العوامل النفسية
4) العامل الجغرافي والبيئي
5) العوامل السياسية والتاريخية

سادسا)- آليات مواجهة الهجرة غير الشرعية

1) الآليات الأوروبية لمواجهة الهجرة غيرالشرعية
2) الآليات الأورومغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية
3) الآليات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أبرز القضايا الاجتماعية المعقدة التي أثارت جدلا واسعا في النقاشات الاعلامية والسياسية، إذ شهدت السنوات الأخيرة تزايداً واضحاً في موجات الهجرة غير الشرعية، ومع هذا التزايد تصاعد الاهتمام– سواء على مستوى السياسات أو على المستوى البحثي – للكشف عن مسبباتها ومنه تحديد الاجراءات اللازمة لمعرفة كيفية التعامل معها لما تخلفه من آثار عميقة في شتى المجالات.

و في هذا الفصل سنحاول أن نلم بموضوع الهجرة غير الشرعية، بداية بتحديد مفهوم الهجرة والمفاهيم المرتبطة بها، إضافة إلى عرض النظريات المفسرة لها مرورا بالعوامل المؤدية لها_الاجتماعية والسياسية والاقتصادية_، وفي الأخير نتناول الجهود الدولية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

أولا) مفهوم الهجرة وأنواعها:

غالبا ما نجد اختلافات شاسعة في التعريف بشيء ما حتى وإن كانت ميادين البحث متقاربة لموضوع ذاته، وهذا ما ينطبق على مفهوم الهجرة التي لاقت اهتماما وافرا في مختلف المجالات في علم الاجتماع والسياسة والقانون وغيرها من العلوم، وبهذا تختلف المفاهيم تبعا للزاوية التي يتناولها الباحث.

وقبل الخوض في التعريف الاصطلاحي لمفهوم الهجرة غير الشرعية لابد أن نعرج أولا إلى مفهوم اللغوي والاصطلاحي للهجرة:

أ- **التعريف اللغوي للهجرة:**

يقولُ ابن فارس في معجمه« (الهاء، الجيم، الرّاء)، أصلان يدُّل أحدُهما على قطيعةٍ وقطعٍ، والآخر على شدِّ شيءٍ وربطهِ، الأوّل الهجرُ ضدَّ الوصل، وكذلك الهُجرانُ، وهاجر القومُ من دارٍ إلى دارٍ، تركوا الأولى للثّانية، كما فعل المهاجرون من مكّة إلى المدينة».(1)

نجد أن قاموس أكسفورد يشير إلى الاختلاف بين المصطلحات الثلاث:«Migrationو تطلق على جميع الحركات والتنقلات التي تحدث داخل دولة ما، أما المصطلح الثاني Immigration فيشير إلى الهجرة الوافدة إلى دولة ما باتخاذها مقرا بشكل دائم،أما النازحة أو المغادرة لدولة ما فيطلق عليها تسمية Emigration».(2)

و يشير قاموس لاروس بأنها: «الانتقال من مكان إلى مكان آخر بحثا عن الرزق أو الاستقرار».(3)

ويشير معجم العلوم الاجتماعية بأن الهجرة تعني:« حركة السكان من منطقة إلى أخرى، كانتقال السكان من مجتمع إلى مجتمع آخر، كالانتقال من منطقة ريفية إلى منطقة حضرية أو غيرها ».(4)

---

(1) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ط2 ، دارالجيل ، لبنان، مج4 ، 1999، ص34.

(2) **Grand Dictionaries Hachette -OXFORD**, university press, new york,2001,p536.

(3) **Le petit Larousse illustre**, Rue du Montparnasse 75283,paris cedex06,2007,p690.

(4) Raymond Boudon & all**, Dictionnaire de Sociologie**, Larousse,2005,p148.

وتشير المعاجم في مجملها إلى أنّ الهجرة تعني الحركة والتنقل من مكان إلى مكان آخر،غير أن هذه التنقلات تختلف حسب قاموس اكسفورد،هجرة وافدة ،هجرة نازحة والهجرة التي تحدث داخل دولة ما.

ب- <u>التعريف الاصطلاحي للهجرة:</u>

إن مفهوم الهجرة واسع و عميق بعمق الاختلافات البحثية وهذا ما نتناوله في التعريفات الآتية:

تعرف الهجرة في **علم السكان**(Démographie) بأنها:«الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا واقتصاديا أو دينيا أو سياسيا».

فالهجرة من منظور علم السكان تركز على حجم وتوزيع المهاجرين وذلك بالانتقال من مكان إلى آخر فرادى أو جماعات لتحقيق أهداف معينة.

أما في **علم الاجتماع:**« فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها».[1]

وفي ذات السياق يشير عاطف غيث بأنها:«الارتحال من مكان الإقامة الأصلي والبيئة المحلية إلى مكان الاسترزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر، شريطة أن يتم اجتياز حدود إدارية أو دولية أو البقاء لمدة لا تقل عن سنة (أو ستة شهور في بعض الدول) في المكان الذي انتقل إليه المهاجر، كما تشير الهجرة إلى كل التحركات التي يقوم بها السكان وما يترتب على ذلك من تغيير في الإقامة أوالمسكن، ويشمل ذلك الانتقال من إقليم لآخر أو من دولة لأخرى».[2]

وعليه تشير هذه المفاهيم أن الهجرة تعبر عن ديناميكية الأفراد في المجتمع، لما ينتج عنها من تغيير في مهنة ما أو حرفة أو الانتقال من طبقة إلى طبقة أخرى.

---

[1] سحر مصطفى حافظ، ***الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية***، مجلة هرمس، كلية العلوم الانسانية، جامعة القاهرة،ع2، 2013، ص46.

[2] محمد عاطف غيث، إسماعيل علي سعد، **المشكلات الاجتماعية دراسة نظرية وتطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، الأزارطة، الإسكندرية،2003، ص257.

وبالرغم من تعدد مضامين هذه التعريفات إلا أنها تصب في قالب مشترك وواحد، خاصة و أن جل هذه التعريفات لم تحدد المسافة التي يمكن من خلالها معرفة تسمية المهاجر، وبهذا تشير في مجملها إلى الانتقال من المنطقة المعتادة إلى منطقة أخرى لاعتبارات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.

و استنادا للتحليلات الخاصة بظاهرة الهجرة في العلوم الاجتماعية نجد أنها ركزت بشكل واسع على مقاييس ومعايير رئيسية ومختلفة تبعا للدوافع المؤدية لها، و ذلك بالشكل الآتي:

أ- **الهجرة وفق المعيار الجغرافي:**

1-الهجرة الداخلية: « فهي التي يقوم بها أفراد الوطن من منطقة إلى منطقة أخرى التي تتوافر فيها أسباب الكسب وتفتح لهم أبواب الرزق لفقر بيئاتهم المحلية أو الاكتظاظ بالسكان وغيرها».

2-أما الهجرة الخارجية : « فهي نوعان بالنسبة إلى كل بلد هجرة مغادرة وهجرة وافدة، «فالهجرة المغادرة هي الانتقال من البلد إلى خارجه (عقب الارتحال أو الاغتراب خارج الوطن)، والهجرة الوافدة هي الهجرة (عقب التوافد من الخارج) وكلاهما انتقال عبر حدود دولة ما».[1]

ويضيف ايفرت لي(Everett Lee) في ذلك« بأنها التغير الدائم أو شبه الدائم لمكان الاقامة».[2]

و عادة ما تشير الكتب بأن الهجرة الداخلية تتميز بسهولتها مقارنة بالهجرة الخارجية وذلك لقصر المسافة وكذا وجود عراقيل تواجه المهاجر خاصة فيما يتعلق بالدخول والخروج لدولة ما.

ب- **الهجرة وفق المعيار الزمني:** و التي تحدد بفترة غياب الفرد عن موطنه الأصلي إلى المكان المغادر إليه وتنقسم إلى هجرة مؤقتة وهجرة دائمة.

---

[1] إدريس غرام وآخرون، **المجتمع الريفي والحضري والبدوي**، الشراكة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة ،2010،ص207.

[2] فضيل دليو وآخرون، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية الخروب، قسنطينة،2003، ص15.

1- الهجرة المؤقتة:« تشمل نوعين من الهجرة هجرة مؤقتة طويلة وهجرة موسمية، بينما ترتبط الهجرة المؤقتة الطويلة بمغادرة بعض المهاجرين لمواطنهم الأصلية في دولهم للعمل فترة من الزمن في دولة أخرى، بينما الهجرة الموسمية تتم داخل أو خارج دولة ما». [1]

وبهذا يتضح الفرق بين كل منهما، فالهجرة المؤقتة الطويلة تكون خارج إطار دولة ما أما الهجرة الموسمية تكون إما داخل دولة أو خارجها(موسم جني الثمور).

2- الهجرة الدائمة:« فهي التي ينفصل فيها المهاجر انفصالا تاما عن موطنه بعد أن يتلاءم مع بيئته الجديدة ،وفي أكثر الأحيان لاتقف الظروف الصعبة حائلا أمام المهاجر للتغلب على الصعاب التي ستواجهه في القطر المُهاجَر إليه»،[2] وهذا النوع غالبا مايشكل خسارة للبلد المُهاجَرِ منه خاصة إذا كان المهاجِر من ذوي الكفاءات، وبالتالي يعتبر قوة رابحة للبلد المُهاجَرِ إليه.

ت- **الهجرة حسب إرادة القائمين بها:**

1- الهجرة الإرادية:« وتشمل أنواع الهجرة في مجملها، داخلية أو خارجية، والتي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر وتغيير مكان إقامتهم المعتادة دون ضغط أو إجبار رسمي بمعنى اختيارية».

2- الهجرة الاضطرارية أو الاجبارية:« وتحمل معنى الإلزام والقسر، ونعني بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن اقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أو بعبارة أخرى إجبار السلطات لبعض الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية كارثة كالزلازل أو الفيضان أو الحروب وما إلى ذلك».[3]

---

[1] لطيف وليد، **الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال(حالة دول المغرب العربي)** ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010-2011، ص8.

[2] عبد الرحمن علي عبد الرحمن باعش، **العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي**، مكتبة مدبولي،1997، ص4.

[3] علي عبد الرزاق جلبي، **علم اجتماع السكان**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2011، ص213.

ث- **الهجرة وفق المعيار القانوني**:إن تحديد الهجرة من الناحية القانونية يقودنا للحديث عن نوع من أنواع الهجرة التي أشرنا إليها سابقا، ألا وهي الهجرة الخارجية باعتبار أنها تحدث خارج حدود دولة ما، التي تنقسم بدورها إلى هجرة شرعية وغير شرعية.

1- الهجرة الشرعية:« وهي ذلك النوع من الهجرة المرتبط بسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة،حيث تتم بجوازات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدولة المُهَاجَرِ إليها وكذا موافقتها».[1]

2- الهجرة غير الشرعية: تعد الهجرة غير الشرعية من أبرز أنواع الهجرة وفقا للمعيار القانوني و الأكثر انتشارًا ما جعلها تحظى بالاهتمام البالغ وذلك ما سيتضح في المفاهيم التي نجملها لاحقا.

وعليه فإن مصطلح الهجرة غير الشرعية« مركب من لفظين الأول الهجرة والثاني غير الشرعية و يدل في معناه غير القانوني، مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الأشخاص الأجانب إلى إقليم دولة ما ».[2]

وبما أن موضوع دراستنا الحالية يتعلق بالعمالة الافريقية الوافدة إلى الجزائر لابد من التركيز على مفهوم الهجرة غير الشرعية، نظرا لتوافد المهاجرين بطرق غير نظامية.

حيث عرف مصطلح الهجرة غير الشرعية تسميات عديدة كالهجرة غير النظامية، والهجرة غير المشروعة وغير القانونية أو الهجرة السرية التي نوردها في التعريفات الآتية: [3]

عرفت **منظمة الهجرة الدولية** الهجرة غير الشرعية على أنها:« الحركة التي تتم بعيدا عن المعايير التي تتم بها الهجرة في دول الاستقبال والعبور، فدول الاستقبال تعرفها على أنها

---

[1] كمال الفيلالي، **الهجرة، الحراك والنفي وآثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي**، سلسلة أعمال ملتقيات، مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جامعة منتوري قسنطينة ، جوان 2010، ص110.

[2] عبد القادر دربال وآخرون، **العلاقات بين التجارة الخارجية، التنميةالمؤسسات والهجرة (حالة الجزائر)**، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية،الجزائر،2017 ، ص241.

[3]Brian keeley, **les migration internationales le visage humain de la mondialisation** :les essentiels de l OCDEp12.
https://doi.org/10.1787/9789264055803-fr

دخول غير شرعي بغرض العمل والإقامة دون أي تسريح أو بدون الوثائق التي تتم بها الهجرة غير الشرعية، أما دول المصدر فتعتبرها عبور الفرد للحدود الدولية دون أي وثيقة سفر أو تسريح للخروج».[1]

وفي مقابل ذلك أشار **المؤتمر الدولي للسكان والتنمية** والمنعقد سنة1994 « إلى استخدام مصطلح الأشخاص بدون وثائق، وذلك أن مصطلحي المهاجر غير الشرعي أو غير القانوني يحملان طابع التجريم، في حين نجد أن الملتقى الدولي والمنعقد سنة 1999ببانكوك يرى عكس ذلك، وذلك بتوظيف مصطلح "الهجرة غير القانونية لأن هذه الظاهرة تنظم بواسطة شبكات إجرامية مختصة في تهريب المهاجرين». [2]

وفي تعريف آخر أشار **المكتب الدولي للعمل** على أن المهاجر السري هو:« كل شخص يدخل، يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية».[3]

ونجد من المرادفات الأخرى التي تداولتها الكتب و وسائل الإعلام المكتوبة « مصطلح الحراقة، وسبب هذه التسمية يعود أن الحرّاق يحرق أوراق هويته التي تربطه ببلده الأصلي، بل يحرق حتى ماضيه كله رغبة منه في واقع جديد». [4]

---

[1] يحياوي سهام، **أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2014، ص36.

[2] عبد الحليم بن مشري، "***ماهية الهجرة غير الشرعية***"، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،ع7، ص100.

[3]Bureau International du Travail, **Une Approche Equitable Pour les Travailleurs Migrants dans une économie Mondialisée**, Conférence International du BIT 92 Emme Session, Rapport n°6, Genève (Suis), 2004,pp15-21.
https://www.ilo.org/public/french/standards/relm/ilc/ilc92/pdf/rep-vi.pdf

[4] محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط:المخاطر وإستراتيجية المواجهة**، ط1، ابن نديم للنشر والتوزيع الجزائر،2014، ص147.

و انطلاقا من المفاهيم السابقة نقول أن الهجرة غير الشرعية تحمل دلالات متعددة متمثلة فيما يلي: [1]

- عبور الفرد لحدود دولة ما دون وثائق قانونية تسمح له بذلك، عبر منافذ مختلفة سواء كانت برية، جوية أو بحرية.
- أن الهجرة غير الشرعية تحددها القوانين المعمول بها في الدول المعنية بها سواء دول الاستقبال والمنشأ أو العبور.
- تجاوز الفرد للمدة القانونية المحددة للإقامة في دولة ما.
- الدخول لدولة ما باستعمال وثائق مزورة أو الخروج منها متخفيا بمساعدة شبكات تهريب المهاجرين.
- ممارسة أعمال في دول المقصد دون رخص عمل.

و خلاصة لما سبق تجدر الإشارة إلى أنه من الصعب إيجاد تعريف شامل ودقيق للهجرة غير الشرعية، خاصة وأنها عرفت دلالات ومصطلحات متعددة.

وعليه نشير إلى أن الهجرة غير الشرعية هي انتقال الفرد خارج حدود منطقة جغرافية ما، عبر منافذ مختلفة برية أو جوية أو بحرية مخالفا في ذلك للمعايير المسموح بها في منطقة الأصل أو المقصد لأسباب متنوعة اجتماعية وسياسية واقتصادية وغيرها.

ثانيا) الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها:

أ- المفاهيم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية:

وبعد تطرقنا لمفهوم الهجرة غير الشرعية وجب علينا توضيح المفاهيم المتصلة بها من خلال إبراز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها تجنبا للخلط المفاهيمي، وهذا ما نحاول التفصيل فيه:

- اللجوء: تعتبر اتفاقية جنيف(1951) من أول الاتفاقيّات الدّوليّة التّي عالجت موضوع اللّجوء، حيث نصت على أنّ اللاجئ هو: « كلّ شخص يوجد خارج بلد جنسيّته وبسبب خوف له ما يبرّره من التّعرّض لاضطهاده أو انتمائه لعضويّة فئة اجتماعيّة معيّنة أو آرائه

[1] أحمد عبد العزيز الأصفر، **مكافحة الهجرة غير المشروعة**، جامعة العربية نايف للعلوم الأمنية، الرياض،2012، ص10.

السّياسيّة ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك التّخوّف أن يظلّ بحماية دولته، أو كلّ شخص لا يتمتّع بجنسيّته، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظّروف، ولا يستطيع أولا يرغب بسبب هذا التّخوّف أن يعود إلى تلك الدّولة».[1]

أما المهاجر بصفة عامة فينتقل من مكان لآخر لدوافع عديدة رغبة في حياة أفضل و تحسين وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي أو غير ذلك.[2]

وبهذا يمكن القول أن الفرق الجوهري بين مصطلح اللجوء والمهاجر يتمثل في الحماية القانونية التي تمنحها الدول المستقبلة للوافد، حيث يستفيد اللاجئ من الحماية نتيجة تعرضه للاضطهاد ومنه البحث عن مكان أكثر أمنا واستقرارا، عكس المهاجر الذي تتمثل دوافعه في تحسين المستوى المعيشي والبحث عن حياة أفضل.

- النزوح :

يعرف النزوح على أنه: « حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغما عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة ».[3]

ومنه نقول بأن كلا من النازح واللاجئ يشتركان في الأسباب والدوافع أي بوجود دوافع قاهرة وقسرية، تدفع بالفرد إلى اتخاذ وجهة أخرى خوفا من الوضع الذي كان عليه، إلا أنهما يختلفان من ناحية أخرى، فالنزوح يكون داخليا بانتقال الفرد من إقليم إلى آخر، في حين أن اللاجئ يكون خارج حدود دولة ما.

ثالثا) التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

و بالحديث عن ظاهرة الهجرة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط نجد أنها فضاء واسع ومحور رئيسي لتدفقات المهاجرين عبر مسارات مختلفة، وسنتناول في هذا العنصر أهم المراحل التي عرفتها ظاهرة الهجرة بالمنطقة:

---

[1] دخالة مسعود، مرجع سبق ذكره ، ص128.

[2] أحمد عبد العزيز الأصفر، مرجع سبق ذكره، ص29.

[3] هشام محمود الأقداحي، **الاغتراب والهجرة- الأيديولوجية السياسية والهوية-التوافق الاجتماعي - الهجرة الداخلية- الهجرة الخارجية(غير الشرعية)** ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،2018، ص374.

1- الفترة الأولى (قبل 1985):

لم تعرف الهجرة في قارتي آسيا وإفريقيا تطورا كبيرا إلا بعد الحربين العالميتين الأولى (1914-1918م)-والثانية (1939-1945) واللتين أفرزتا وضعا جديدا وجدت خلاله كل من فرنسا وانجلترا وألمانيا وايطاليا نفسها قد خرجت للتو من الحرب فاقدة لقواتها البشرية ولم تعد تجد السواعد اللازمة لبناء الغد وفي حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع، وفي سبيل ذلك شرعت في جلب اليد العاملة من كل من المغرب والجزائر ودول جنوب الصحراء، والواضح أن كل عمليات الهجرة الجماعية التي تمت من الجنوب نحو الشمال خلال العقود من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية وكانت تتم حسب شروط أوروبية صارمة.[1]

2- الفترة الثانية (1985-1995):

تميزت هذه المرحلة بظهور مشاكل جمة بين المهاجرين والسكان الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كلّ من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب في ذلك الوقت أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، هذا مع تزايد رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال مما أدّى إلى إغلاق الحدود.

ومع دخول اتفاقية شنغن سنة 1995حيز التنفيذ تمّ الإقرار بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي من خلال فتح الحدود الداخلية وغلق الحدود الخارجية لمنع تدفق المهاجرين.[2]

3- المرحلة الثالثة(منذ 1995إلى يومنا هذا):

شهدت هذه المرحلة حركات واسعة من الهجرة غير الشرعية جراء القيود الصارمة التي اعتمدتها الدول لمحاربة الظاهرة، التي تجلت في عقد العديد من الاتفاقيات و الحوارات بين دول المصدر والمنشأ وكذا الدول العابرة منها وذلك بإعادة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين

---

[1] فايزة بركان، **آليات التصدي للهجرة غيرالشرعية**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لخضر، 2010-2011، ص34.

[2] طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية**،ط1، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية،2009 ، ص39.

إلى أوطانهم،[1] مما فتح المجال لتدفق العديد من المهاجرين عبر جنوب البحر الأبيض المتوسط بالرغم من القيود المفروضة وهو ما أثار الكثير من الجدل لدى الدول الأوروبية لما تطرحه الظاهرة من مشاكل يصعب معالجتها.

ومنه يمكن القول أن الأرقام المتزايدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية ماهي إلا ردة فعل للسياسة التي فرضتها الدول الأوروبية في هذا المجال، والتي كان لها آثار وخيمة في شتى المجالات وعلى مختلف الأصعدة.

رابعا)النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة:

لقد تعددت اتجاهات وتباينت منظورات التفسير وذلك نتيجة تعدد عواملها، مما أضفى أهمية بالغة للظاهرة، وعليه سنحاول في هذا العنصر توضيح ما آلت إليه هذه النماذج أو النظريات بالشكل الآتي:

1)- النظريات الاقتصادية:

يؤكد علماء الاقتصاد على أن للعوامل الاقتصادية دورًا بارزًا في عملية الهجرة، ونجد ضمن هذا التفسير العديد من النماذج المفسرة لها تتمثل في:

أ- النظرية الكلاسيكية للهجرة (نظريات الجذب والطرد):

يعد عالم الجغرافيا الإنجليزي ارنست رافينستين(**Arnist-Raffinistine**) صاحب أوّل نظرية في تفسير الهجرة سنة 1885، حيث وضع قوانين من خلال تحليله لبيانات تعداد السكان، وقد خلص في ذلك أنّ الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة كالفقر والبطالة وغيرها بالأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية،[2] ويتحدد اختيار منطقة المهجر على أساس المسافة، حيث يفضل المهاجرون الهجرة للمناطق القريبة ثم يتحركون لأبعد منها، كما افترض رافينستين أن سكان الحضر أقل ميلا للهجرة من سكان الريف.[3]

---

[1] عبد الله علي عبو، ***الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية***"، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، ع65، أبريل2016، ص188.

[2] يحياوي سهام، مرجع سبق ذكره ، ص21.

[3] محمد نبيل جامع، **علم المجتمع الريفي وتطبيقاته التنموية**، د ن، جامعة الاسكندرية ،2019، ص349.

يمكن القول أن رافنستين ركز في تحليله للظاهرة الهجرة على حجم المسافة غير أن هذا الحكم لا يمكن أخده كتفسير منطقي خاصة وأن الهجرة تتم وفق رغبات الأفراد.

وبهذا ظهرت العديد من التحليلات التي أعادت صياغة هذه القوانين أمثال ستوفر ومالوتس وايفريت لي.

حيث أضاف ستوفر مفهوم الظروف البيئية الحائلة التي أوضح فيها أن المسافة لم تعد العامل الحاسم والمسبب للهجرة،في مقابل ذلك أشار مالتوس إلى أهمية دور الهجرة في حل مشكلة السكان ومساهمتها في عملية التوازن السكاني.

أما **إيفريت لي Everett Lee: (1966)** فقد ركز بشكل أساسي على القوى المؤثرة في قرار الهجرة ، حيث يرى أي قرار خاص بالهجرة ينطوي على عوامل جذب وطرد إيجابية وسلبية مرتبطة بمنطقة المنشأ ومنطقة المهجر، مع وجود صعوبات عارضة والتي من شأنها أن توقف قرار الهجرة، والمتعلقة بالظروف المعيشية والمناخ ومدى توافر الإمكانيات الثقافية، وسبل شغل وقت الفراغ وتوافر الخدمات العلاجية إلى جانب النفقات أو المعوقات أو الصعوبات.[1]

وبهذا أعطى افريت في تحليله للظاهرة تحليلا مغايرا من خلال تعديل افتراضات سابقة ،إذ اعتبر أن عوامل الطرد أكثر أهمية بالنسبة للفرد، مع ضرورة وجود عوامل شخصية في اتخاذ قرار الهجرة.

إلا أن الطرح الذي قدمه في تفسير ظاهرة الهجرة كان محدودًا جدا في مناقشته لها، بحيث لم يشر إلى كيفية اتخاذ الأفراد أو دور الوحدات الأسرية لقرار الهجرة.

ب- النظرية النيوكلاسيكية(توارد و1969):

يركز الكلاسيكيون الجدد على نماذج التوازن التي تتعامل مع الهجرة كخيار عقلاني اقتصادي،حيث يسعى الأفراد إلى تحسين وضعهم الاقتصادي من خلال بحثهم عن أجور أعلى خارج بلدهم، من خلال استغلالهم للمعلومات المتوفرة واستخدامها بعقلانية، وذلك

[1] موالك أحسن، **عوامل تعلق الشباب الريفي بالهجرة غير الشرعية "دراسة ميدانية لعينة من شباب ببلدية ياكرون(ولاية تيزي وزو)"**، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر،2009-2010، ص20-21.

بالموائمة بين المنافع والتكاليف الخاصة بالمناطق التي يفكرون بالهجرة إليها،وبالتالي فهم يهاجرون إلى المكان الذي يحقق لهم منافع بأقل تكاليف ممكنة. [1]

ت- نظرية ازدواجية سوق العمل(بيور1979):

يرى ميشيل بيور في كتابه"The dual labour market thoery"الصادر سنة 1979أن الهجرة ليست ناتجة عن عوامل الطرد في البلد الأصل ولكن ترجع إلى عوامل الجذب في الدول المستقبلة،[2] من خلال الطلب الدائم للعمالة الأجنبية الذي ينبع من بعض الخصائص الذاتية للمجتمعات الصناعية المتقدمة التي تؤدي إلى تجزئة أسواق عملها، بمعنى تقسيم الاقتصاد إلى قطاع أولي رأسمالي مكثف وقطاع ثانوي ذي عمالة مكثفة ومنخفضة الإنتاجية، ولأسباب عديدة، تحتاج الدول المتقدمة في اقتصادياتها إلى درجة كبيرة عمالا أجانب لشغل الوظائف التي يرفض العمال الوطنيون القيام بها، وسبب هذا الرفض أن هذه الوظائف متدنية في الأجر وغير مستقرة ولا تتطلب مهارة، وفيها جانب من الخطورة المهنية كما أنها غير محترمة.[3]

وبذلك تؤكد هذه النظرية على أن الطلب على العمالة يسهم في دعم النمو الاقتصادي للدول المستقبلة لها.

تعتبر النماذج السابقة أن أسباب الهجرة عبارة عن مزيج من عوامل طرد تدفع الأفراد على ترك بلدانهم الأصلية، وعوامل جذب تجذبهم نحو دول أخرى تسمى بعوامل الدفع كالنمو الديمغرافي والمستوى المعيشي والبطالة، في حين أن عوامل الجدب تتمثل في الطلب على الأيدي العاملة والفرص الاقتصادية والحرية السياسية.

---

[1] عبد الباسط عبد عثامنة، **الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة،كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية**، رسالة دكتوراه،الأردن،2006، ص17.

[2] عبد القادر دربال وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص217.

[3]Anderson, Bridget. **"Migration, Immigration Controls and the Fashioning of Precarious Workers"**, *Work, Employment and Society*, Vol.24, N°. 2, 2010, PP. 300-317,p24. https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0950017010362141

ت- نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة(ستاركStark1991) :

اقترح ستارك إطارا جديدا لتحليل اقتصاد هجرة العمل، إذ يرى في ذلك أن هجرة أحد أفراد العائلة يؤمن مضاعفة مصادر دخل العائلة ويضمن دخلا مضمونًا عن طريق التحويلات، خاصة وأنها أصبحت استراتيجية جماعية تدفعها وتنظمها الوحدة العائلية، وبالتالي فإنها شكل من أشكال العقد المبرم بين المهاجر وعائلته التي ساندته حتى يهاجر، وذلك في مقابل واجبات والتزامات تجاه كل الأفراد، وهكذا يصبح المهاجر ضمانا ضد الفقر وضد المحصول السيئ أو المرض، وأيضا لا يقتصر الاقتصاد الجديد للهجرة على وضع سوق العمل في الاعتبار فحسب بل يتسع نطاق العملية ليشمل المجموعة الأسرية ككل.[1]

ولهذا تؤكد هذه النظرية أن الأسرة هي المحرك الأساسي في قرار الهجرة، فهي تتخذ هذه الاستراتيجية للحماية من مختلف المخاطر التي تواجهها سواء في دخلها أو ملكيتها، وبالتالي الاضطرابات التي يمكن أن يعرفها سوق العمل، فإرسال أحد أفراد الأسرة أو أكثر للعمل في الخارج هي وسيلة لتفادي كل من المخاطر أو التصدي لها من خلال تعدد مصادر الدخل.[2]

ومن خلال ما سبق نجد أن كلا من النماذج السابقة الذكر ترى أن الأجر يمثل العامل الحاسم في دفع الفرد للهجرة، فالنظرية الكلاسيكية الجديدة تركز حول زيادة وتعظيم الأجور الفردية في مقابل ذلك يركز نموذج الاقتصاد الجديد على القرارات الجماعية ودورها في عملية الهجرة.

ث- نظرية النظام العالمي (world system Theory):

لقد كانت هذه النظرية تهتم بالهجرات الداخلية ولكن منذ السبعينات أصبح الاتجاه الأساسي لهجرة الأيدي العاملة نحو دول الشمال أكثر وضوحا، حيث بدأ المنظرون لأنظمة

---

[1] بيلاري كونستيوم، يورميد للهجرة2، **الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي ...بدعم مالي من مفوضية الاتحاد الأوروبي**، الاتحاد الأوروبي ، ص27.

[2] Flore Gubert ,"***pourquoi migrer ?le regarde de la théorie économique ***", revue regarde croises sur l économie ,n°8,2010,p101.
https://www.cairn.info/revue-regards-croises-sur-l-economie-2010-2-page-96.htm

العالم في تحليل ودراسة هجرة اليد العاملة الدولية باعتبارها احدى السبل التي مهدت لهيمنة العلاقات بين الاقتصاد الرأسمالي المهم وبين المناطق المحيطة المهمشة وغير متطورة.

وقد استطاع بورتس A. Portes عام 1981 وساسن S.Sassen عام 1988 تطبيق نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، فكثافة الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر.[1]

كما تشير هذه النظرية أن حركات الهجرة تنشأ بشكل عام نتيجة لوجود صلات سابقة بين الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، التي قامت على أسس متعددة كالاستعمار والنفوذ السياسي والتجارة والاستثمار أو الروابط الثقافية ، كهجرة الجزائريين على سبيل المثال إلى فرنسا لوجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر. [2]

والملاحظ أن هناك تشابه بين نظرية الاقتصاد الجديد ونظرية شبكات الهجرة، إذ يرى كل منهما أن قرار الهجرة قرار جماعي أي من طرف العائلة والأسرة ،الذي غالبا ما يتم من قبل كبار السن.

ومن خلال ما سبق يجدر القول أن النظريات المفسرة للهجرة أهملت جانبا واهتمت بجانب آخر، فالنموذج الكلاسيكي الجديد أهمل العوامل التاريخية ودورها في حركات الهجرة، في حين أن نظرية التبعية ونظرية النظام العالمي ركزت على البنية الاقتصادية والاجتماعية و اعتبرت الدول الرأسمالية دول مسيطرة في حين أهمل الجانب الانساني.

كما أن التحليل الاقتصادي كانت له نظرة أحادية في تفسير ظاهرة الهجرة، وذلك بالتركيز على عوامل الجذب بشكل رئيسي بالمجتمع المضيف التي تجذب المهاجر إليها،حيث تتوافر فرص المعيشة والأجور المناسبة، وهذا ما يتنافى مع خصوصية الظاهرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تمس المجتمعات، وهو ماساهم في ظهور العديد من التحليلات تختص بتحليل ظاهرة الهجرة والمهاجرين بمجتمعات الإرسال والاستقبال والظروف السائدة

---

[1] عبد الله سعود السراني، **العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة الاتجار بالبشر والاتجار بهم**، ط1،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،2010، ص 58.

[2] ستيفن كاستلز، مارك ميللر ،مرجع سابق، ص.89

في كل من المجتمعين التي يتوقف على أساسها اتخاذ قرار الهجرة والمدة الزمنية التي يقضيها المهاجر والمنافع التي يجلبها.

2)- النظريات السوسيولوجية:

اهتم التفسير الاجتماعي لظاهرة الهجرة بالتمييز بين المجتمعات المرسلة والمجتمعات المضيفة، واعتمدت على قرار الهجرة الذي يأخذه الفرد ونوع تلك الهجرة والعوامل التي تساعد على القيام بالهجرة في مجتمع ما وتحد من انتشارها في مجتمع آخر، وذلك من خلال مناقشة جوانب هامة في ظاهرة الهجرة مثل من هو المهاجر؟ ولماذا يهاجر؟ ما الملامح الثقافية التي يحملها معه المهاجر للمجتمع الجديد الذي انتقل إليه؟

ما التنظيمات الاجتماعية والتجمعات التي يكونها المهاجرون في بلد الاستقبال ومدى تقبل تلك المجتمعات لموجات الهجرة؟[1]

ونجد ضمن هذا التفسير العديد من النماذج وهي بالشكل الآتي:

أ- نظرية دوركايم:

ان الأفراد في نظر ايميل دوركايم يستجيبون لمتطلبات مجتمعهم ويجدون مكانهم في اطار النظام الاجتماعي العام وهم يتجهون إلى الارتباط بذلك الوضع الذي يحدده لهم، إنهم يستطيعون التغير لكن هذا التغير لابد أن يتم بالطريقة التي يرسمها المجتمع لهم، ومن تم فان المجتمع هو العنصر الفاعل، بينما دور الأفراد يتسم بالتبعية والسلبية، مؤكدا في ذلك أن الظواهر الاجتماعية لها من السلطة ما يجعلها قاهرة وملزمة للأفراد وبالتالي الهجرة غير الشرعية كرد فعل يعكسونه في تصرفاتهم وهناك قوة جماعية تدفع بالأفراد إلى سلك طريق الهجرة غير الشرعية.[2]

وبهذا خلص هذا التفسير أنّ المهاجر السري يشعر بأنّه غير قادر على الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لأفراده، بسبب عدم توافر الفرص

---

[1] عبد اللطيف محمود محمد عبد الصمد، **الانعكاسات التربوية لهجرة العمالة المصرية على بعض قضايا التعليم المصري**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1991، ص29.

[2] محمود عودة، **أسس علم الاجتماع**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، جامعة عين شمس، بيروت، ص 64.

الوظيفية، أو لأنّه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية فيجبر على الانسحاب، وهذا الموقف يعتبر نمطا من أنماط عدم المعيارية:[1]

وبذلك يرى ايميل دوركايم بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ترتبط بدرجة اندماج وانصهار الفرد في المجتمع.

ب- نظرية الشبكات أو دوام الهجرة:

تؤكد هذه النظرية أن وجود الروابط والشبكات الاجتماعية يعد من أهم العوامل المساعدة على الهجرة، والتي يعرفها ماسي بأنها العلاقات الشخصية أو الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين في بلدان الأصل والمقصد من قرابة وصداقة، التي تساعد الأفراد على جلب مهاجرين آخرين،[2] وهذا ما أكدته نتائج الدراسات الأمبريقية التي قام بها كل من وليام وهاتون(Hatton&William Son1998) وفيما بعد بورجاس (Borjas2000)، على أن وجود أصدقاء وأقارب وروابط شخصية في بلد المقصد بالنسبة للمهاجرين تعد من المحفزات والدوافع التي تشجع على الالتحاق، كما تعد الشبكات العرقية واللغوية بين البلد الأصلي وبلد الوجهة بالنسبة للمهاجر من المحفزات المساعدة على اتخاذ القرار للهجرة، وهذا لأن هذه الشبكات تساعد المهاجر على الاستعلام عن الوظائف والسكن وغيرها من مقومات النجاح في البلد المستقبل.[3]

ت- نظرية تخطي الحدود:

تُعرف أيضاً ب**نظرية عابري الحدود القومية** وتتحدد الهجرة بموجب هذه النظرية بصفتها عملية اجتماعية يتخطى فيها المهاجرون الحدود الجغرافية، الثقافية والسياسية، وتُؤكد على أهمية تضييق المسافة بين مجتمعات الطرد والجذب من خلال تحسين وسائل المواصلات

---

[1] نجيب بحوش، سعاد سراي، مداخلة بعنوان" **المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر**" ، مؤتمر دولي حول الإعلام والأزمات والرهانات والتحديات، كلية الاتصال بجامعة الشارقة الإمارات العربية المتحدة،2008.

[2]Massey Douglass (eds), "***Theories of International Migration :A review and appraisal***", population and development review, vol 19,n°3,pp431-466,1993,p433.
https://isfcolombia.uniandes.edu.co/images/2019intersemestral/14_de_junio/Theories_of_International_Migration.pdf

[3] نجيب سويعدي، مرجع سبق ذكره ، ص23.

من أجل تسهيل تحركات السكان وكذلك تحسين وسائل الاتصالات الحديثة، حيث يتم نقل الأفكار والتصورات، كما أن تحسين وسائل الموصلات والاتصالات السريعة والرخيصة يؤدي إلى حب الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية.[1]

وترى هذه النظرية أنّ المهاجرون يُحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، فهم يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب، ومنه فإن التحول الاجتماعي حسب هذه النظرية يحدث وفق ثلاث مراحل:[2]

المرحلة الأولى: تتمثل في العلاقات المتبادلة بين المهاجرين وذويهم من خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو أو عبر المكالمات الهاتفية وتقنيات شبكة المعلومات الدولية.

المرحلة الثانية: تتمثل في المحادثة المباشرة بين المهاجر وأسرته.

المرحلة الثالثة: وفيها يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفةً خاصة، أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الاجتماعية.

وبما أن موضوع الدراسة يتعلق بوفود المهاجرين الأفارقة للجزائر يقتضي الحديث عن مدرسة شيكاغو التي حققت تراكما معرفيا في مجال الهجرة الوافدة وما يتعلق بها التي ركزت على الدراسات الأمبريقية، وبهذا ركزت هذه الدراسات على تفسير الظواهر المتصلة بها في المجتمعات المضيفة والمشاكل التي تخلقها.

أهمها دراسة الفلاح البولندي للباحثين **وليام توماس** و **فلوريان زنانيكي** حول "**الفلاح البولوني في أوربا وأمريكا**" ابتداء من سنة 1908م–1920م، لما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية من هجرات واسعة خاصة البولنديين.[3]

وحاولت هذه الدراسة الكشف عن "وضعية الفلاح البولوني في المنطقة الأصلية ووضعيتهم بعد هجرتهم لأمريكا، وهذا ما استدعى دراسة هذه الفئة من المهاجرين في مكان

---

[1] عبد القادر دربال وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص221.

[2] نفس المرجع ، ص222 .

[3] محمد الجوهري، **علم الاجتماع التطبيقي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008، ص120.

انطلاقهم وفي مكان الوصول، ومحاولة رصد أنماط وأشكال التفاعل والعلاقات التي ينسجونها فيما بينهم بعد الهجرة مع مختلف الأعراق والأجناس الأخرى.

علاوة على ذلك نجد دراسة الباحث الجزائري **عبد الملك صياد** الذي يعد مرجعية مهمة في معالجة ظاهرة الهجرة، ومن أهم دراساته "**الغياب المزدوج بين أوهام المهاجر و معاناة المغترب**"،[1] فقد حاول في دراسته معرفة الظروف الاجتماعية التي يعيشها المهاجرون الجزائريين ببلدان المهجر، وذلك بنظرة مختلفة من خلال التركيز على البعد الاجتماعي للمهاجرين الذي يهتم بمسألة اندماج المهاجرين وأوضاعهم الاجتماعية، وذلك ما ظهر في تحليلاته من خلال معايشته للمغتربين في يومياتهم.

ومنه فإن التفسير الاجتماعي يؤكد بأن للعوامل الاجتماعية والثقافية دورا بارزا في اتخاذ قرار الهجرة، وما تخلفه الظاهرة من تغيرات بالمجتمع.

ومن خلال النظريات السابقة لم نجد نموذجا وتفسيرا شاملا يفسر ظاهرة الهجرة، والتي اتجهت في تفسيرها إلى منظورات مختلفة، فعلماء الاقتصاد انصب تركيزهم حول العوامل الاقتصادية في تفسير ظاهرة الهجرة خاصة فيما يتعلق بالأجور، معدل البطالة وفرص العمل المتاحة. في حين يرى الباحثون الاجتماعيون بأنها نتيجة لعوامل اجتماعية تتحدد من خلال الظروف السائدة في المجتمع الأصلي، في مقابل ذلك يرى البعض الآخر بأنها وسيلة لتكوين الرأسمال الاجتماعي بإقامة شبكات وعلاقات اجتماعية بين المهاجرين وعائلاتهم بالبلد الأصلي.

وعليه من الصعب الاعتماد على نظرية واحدة طالما أنها ظاهرة معقدة ومتشابكة تلعب في تكوينها العديد من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية،السياسية والثقافية.

وفي هذا السياق يؤكد روني دوشاك في كتابه سوسيولوجيا الهجرات بالولايات المتحدة الأمريكية عن صعوبة إرساء إطار نظري شامل لظاهرة الهجرة، وذلك يرجع لخصوصية

---

[1] بلعباس عبد الله،" ***عبد الملك صياد (1933- 1998) سوسيولوجي الهجرة:من الغياب المزوج إلى الحضور المزدوج***"، مجلة الفكر المتوسطي، مخبر حوار الديانات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ع 10، ديسمبر2015، ص 128.

الظاهرة الاجتماعية حيث يصعب القيام بنظريات ثابتة مكانا وزمانا على غرار العلوم الطبيعية.[1]

خامسا) عوامل الهجرة غير الشرعية:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أكثر الظواهر الاجتماعية خطورة لما تفرزه من مشكلات الأمر الذي يقتضي البحث عن مسبباتها، وفيما يلي سنعرض أهم الأسباب التي دفعت الكثير من شرائح المجتمع إلى الهجرة وفقا للتدرج الآتي:

1) العوامل الاقتصادية:

أجمع العديد من الباحثين والأخصائيين بأن العامل الاقتصادي من أشد الأسباب التي تدفع للهجرة،خاصة مع التطور الاقتصادي الذي تعيشه وتتميز به الدول المتقدمة، مما يشكل إغراء للمقيمين بالدول النامية،حيث أن الأجور المرتفعة و العلاوات والمكافآت السائدة في هذه البلدان، تعتبر من أهم عوامل الجذب التي تجذب الأفراد إلى الهجرة باتجاه هذه الدول،[2] وفي هذه الحالة تكون الهجرة كإستراتيجية للبقاء وتلبية متطلبات الفرد ورغباته الأساسية، والتي تعتبر من الأولويات وحتى الثانوية أحيانا، هروبا من مجتمع مزرٍ لا يجد فيه ما يبحث، خاصة وأن المال في هذا الزمن أصبح الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأحلام والقضاء على المشاكل.[3]

ضف إلى ذلك أن الركود الصناعي الذي تعاني منه الدول الإفريقية بالرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة، جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة و التعدين كمورد أساسي، والذي

---

[1] نبيل العتاوي، حسن البياضي، **البنية المفاهيمية لمقاربة موضوع الهجرة**، مركز الأبحاث للدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي،2018/03/17, 09:15h أنظر الموقع : https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=586550,2020/04/14

[2] عبد القادر دربال وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص209.

[3] رماش هاجر، **اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2012، ص102.

عجز بدوره عن سد حاجات الأفراد والمواطنين نظرا لصعوبة الظروف الطبيعية كالتصحر و الجفاف.[1]

وبهذا الشأن أوضحت دراسة تم إجراؤها مؤخرا في 24 بلدا إفريقيا الصادرة بعنوان "البنية الأساسية في إفريقيا:حان وقت التحول" إلى أن البنية الأساسية تجعل الأفارقة في بعض البلدان يدفعون ضعف ما يدفعه الناس في مناطق العالم الأخرى، ومن بين هذه النتائج الافتقار إلى عمليات التنمية وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة،[2]مما أدى لتصاعد عدد المهاجرين.

وخير دليل على ذلك ماتعانيه دول الساحل الإفريقي من مختلف الأزمات الغذائية، فالعديد من العائلات لاتزال تكافح من أجل ظروف معيشية مقبولة نتيجة للأزمات التي عرفتها منذ سنة2005،وقد تم تقديرنحو20مليون شخص بمعدل1%من بين8أشخاص لمنطقة الساحل الصحرواي يعانون من حالة اللأمن الغدائي، وقد تضمن هذا الوضع تسعة دول واقعة بإفريقيا الغربية من بينها موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، نيجيريا، تشاد وغيرها، وقد ازداد الوضع تدهورا مع الانخفاض الحاد في التحويلات المالية نتيجة للتراجع الاقتصادي العالمي، وهو ما كان له تأثير على النزاعات في شمال نيجيريا إضافة إلى دول أخرى من دارفور وجمهورية وسط إفريقيا.[3]

علاوة على ذلك إن حاجة الدول الأوروبية لليد العاملة كان له دور كبير في اتجاه المهاجرين نحو هاته الدول لارتفاع معدلات الشيخوخة بها، ولهذا فإن المهاجرين يستغلون حاجة هذه الدول للعمالة فيقومون بالهجرة إليها، ولاسيما أن هؤلاء لديهم استعداد للعمل في

---

[1] عماد الشوي، **جهود دول المغرب العربي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، فعاليات الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية واقع وتداعيات، الجامعة الافريقية أحمد دراية أدرار،26-27أبريل2016، ص3.

[2] كواش زهرة،" ***إشكاليات الهجرة الإفريقية غير الشرعية***"، حوليات جامعة الجزائر1،كلية العلوم الاجتماعية،جامعة الجزائر2، الجزء1،ع30، ص57.

[3] الطاهر برايك ،" ***الجهود التشريعية لدول شمال افريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية***"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية،ع13، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ص120-121.

مختلف المجالات، فيكون الباب مفتوحا أمام المهاجر غير الشرعي الذي يقبل بالانخراط في مثل هذه المجالات.

2) العوامل الاجتماعية:

ترتبط العوامل الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية ارتباطا طرديا، فالبطالة وتدني المستوى المعيشي على من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية سلبية في المجتمع الذي تبرز فيه، حيث ترتبط عادة بانخفاض حاد وغير متوقع في دخل الفرد العاطل، مما يجعل الفرد فقيرا سواء كان فقرا مطلقا بمعنى عدم قدرته على الحصول على ضروريات الحياة، أو فقرا نسبيا بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه، وإذا طال أمد هذا الانخفاض فإنه يؤدي إلى البحث عن منافد غير شرعية. [1]

ومن هنا تحدد الدوافع الاجتماعية للهجرة في البحث عن العمل والمكانة الاجتماعية، فضلا عن أثر هذه الهجرات في مستوى الحياة الاجتماعية والهياكل الاجتماعية وتغيير أنماطها، وظروف التنمية بها، وحول هذا الدافع يشير روبرت ميرتون إلى أن الوضع الطبقي يلعب دورا مهما في ديناميكية حركة الأفراد، ذلك أن الإنسان المهاجر يضع في حسبانه أنه يهاجر من أجل الحراك الاجتماعي وتغيير وضعه الطبقي، ومن ثم يحاول اقتناص الفرص للحصول على عمل يدر دخلا كافيا ويحقق ما يريده من خارج الحدود.[2]

بالإضافة لما سبق تعد وسائل الإعلام من بين العوامل التي تسهم في رفع معدلات الهجرة خاصة مع التطور التكنولوجي والمعرفي، وما تتيحه من وفرة للمعلومات، حيث تضاعفت في السنوات الأخيرة نسبة مستخدمي الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي مقارنة بالوسائل التقليدية المرئية والمسموعة،التي عززت عملية التواصل بين الأفراد، الأمر الذي زاد من تدفق المهاجرين لتحقيق طموحاتهم وآمالهم المختلفة.

---

[1] فريجة لدمية ،" ***الهجرة غير الشرعية دراسة في الحركيات المسببة المنتجة للظاهرة***"، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،ع8، ص72.

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا** ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة ،2010، ص 16.

3) العوامل النفسية:

تلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دورًا بارزًا في اتخاذ قرار الهجرة، وفقًا لأسلوب الحياة، وهو ما يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والأسرية؟

ويمكن أن ترجع الإجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر، وعلى العكس قد يتراجع بعض الشباب في اتخاذ قرار الهجرة عندما يستشعرون أنها قد تؤدي إلى أضرار أو سلبيات على الصعيد الأسري رغم ما تحققه من مكاسب اقتصادية.[1]

4) العامل الجغرافي والبيئي:

إن وجود المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر يقترن بالوضع الجغرافي والبيئي في كل من البلدين، فالبيئة القاسية التي يعيشها سكان دول جنوب الصحراء إفريقيا من كوارث طبيعية كالجفاف والتصحر بالاضافة إلى المجاعة وانتشار الأوبئة، هي أسباب تلقي بدورها إلى مغادرة المواطن الافريقي والتوجه نحو دول شمال افريقيا و الاستقرار بمناطقها.[2]

علاوة على ذلك إن الموقع الجيواستراتيجي الذي تتميز به الجزائر جعلها من أهم الدول استقبالاً وتأثرا بظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث ساهم قربها من البحر الأبيض المتوسط وشساعة حدودها في تسهيل انتقال العديد من المهاجرين الأفارقة من النيجر، مالي، تشاد والسنغال وغيرهم نحو الجزائر.

5) العوامل السياسية والتاريخية:

لقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها، مما تسبب في تدهور أوضاع المواطن الإفريقي، الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير

---

[1] احمد عبد الله الماضي، ناظر احمد منديل،" ***الهجرة الدولية دراسة في إطار القانون الدولي***"، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مج1،الجزء الأول،ع3، 2017،ص 190-191.

[2] الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2010،ص6.

مشروعة ليحقق نوعاً من الاستقرار والأمن، فالاستعمار الأوروبي قام بنهب خيرات القارة الافريقية من موارد طبيعية وبشرية، ووضع الحدود بين البلدان الإفريقية دون مراعاة الوضع والواقع الاجتماعي، مما أدى لنشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة، وبهذا خلفت الحقبة الاستعمارية العديد من الانعكاسات التي مازالت آثارها قائمة لدى شعوب بلدان الجنوب، [1] ويتضح لنا ذلك من خلال تحديد تيارات ووجهات الهجرة غير الشرعية.

وختاما، يمكن القول أن مضامين الهجرة تركت جدلا واسعا للدارسين والمهتمين بمعالجة أسبابها، خاصة وأن أغلب الدراسات ركزت على الدوافع الاقتصادية في عملية الهجرة، إلا أن ذلك لا يصدق على جميع الحالات، لكون قرار الهجرة يختلف في طبيعته من فرد لآخر ومن بيئة إلى أخرى، كما أن العامل الاقتصادي له صلة وثيقة بالعوامل الأخرى، ومنه وجب الاعتبار بالعوامل الأخرى السياسية والبيئية والاجتماعية.

سادسا) آليات مواجهة الهجرة غير الشرعية:

قد سبق وأن أشرنا أن الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية كانت بدافع الحاجة إلى أيدٍ عاملة في الفترة الممتدة من الستينات، إلا أن ظهور تدفقات واسعة من المهاجرين كان لها أثر جلي على الدول، مما فرض على الدول المعنية بها اتخاذ تدابير تحد من خطورتها.

وبهذا اعتمدت هذه الدول مجموعة من الآليات التي تمت عبر مراحل متطورة ندرجها كما يلي:

[1] مركز هردو الدعم التعبير الرقمي، **الهجرة غير رسمية.. الحق في الحياة الكريمة شجاعة المهاجرين أمام جرائم الأنظمة السياسية**، مركز هردو،القاهرة، 2016، ص14.

1) <u>الآليات الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:</u>

عقدت الدول الأوروبية مجموعة من اللقاءات بغية مكافحة الظاهرة نذكر من أهمها :

- **معاهدة روما1957والتي** كانت حجر الأساس في تكوين ما يعرف بالاتحاد الأوروبي، حيث كان لموضوع الهجرة أهمية كبيرة وحيوية على جدول أعمال سياسات الاتحاد الأوروبي.[1]
- **اتفاقية شنغن:**

تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 14جوان1985 بمدينة شنغن بلكسمبورغ من قبل 5 دول المكونة من بلجيكا،فرنسا،لكسمبورغ،ألمانيا وهولندا، ليصل حاليا إلى 26دولة، وقد وبدأت تنفيذ هذه الاتفاقية عمليا سنة 1995، حيث سمحت هذه الاتفاقية بإلغاء مراقبة الحدود الداخلية للدول الموقعة على الاتفاقية، مع إيجاد حلول مشتركة لتنظيم تدفقات الهجرة.

وفي الأخير خلصت الاتفاقية في نتائجها إلى تقييد تأشيرات الدخول لأوروبا، الأمر الذي ترك في أواسط الراغبين في الهجرة إليها شعورا بالإحباط، وزاد من تنشيط حركة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية.[2]

الأمر الذي ساهم في عقد العديد من اللقاءات من بينها:[3]

- **معاهدة ماستريخت** سنة 1992 التي جعلت من حرية الحركة القائمة والعمل أحد السمات الأساسية للمواطنة الأوروبية،مع التمييز بين الأوروبيين من داخل دول الاتحاد وخارجه.

---

[1] عبد القادر دربال وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص249.

[2] ختو فايزة ، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3، 2011، ص72.

[3] آسيا شكيرب وآخرون، **لماذا يهاجر الشباب العربي؟ بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019، ص 105.

- **معاهدة أمستردام** سنة 1997التي أدرجت اكتساب تأشيرة شنجن في معاهدة الاتحاد الأوروبي ونصت على تقديم اللجوء والهجرة من الركن الثالث الحكومي الدولي إلى الركن الأول المشترك.
- **قمة تامبيري(1999):** تضمنت تشريعات تقنين الهجرة واللجوء السياسي ومحاربة الجريمة المنظمة، وهذا ضمن استراتيجية الأمن الأوروبية الجديدة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية، وذلك لدعم سياسة التأشيرة المشتركة ووثائق السفر الأمنية ودعم دور كلية الشرطة الأوروبية في مجال تدريب كبار الضباط خلال مرحلتها الثانية2005 إثر دخولها حيز التنفيذ.[1]
- **قمة سالونيكي:** عقدت في 19 يونيو 2003م، وجاء انعقاد هذه القمة في ظل التطورات السياسية والاندماجية التي انخرط فيها الاتحاد الأوربي، بعد التصديق على الدستور الموحد وهياكل الاتحاد الجديدة واستحقاقات التوسع المستقبلي شرق القارة الأوربية. وحاولت هذه القمة وضع معايير موحدة لدول الاتحاد من أجل التصدي للهجرة السرية وتضييق فرص الدخول إلى أوروبا وفق شروط محددة. [2]
- **بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو:**

تمت المصادقة عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم(25) في الدورة الخامسة والخمسين بتاريخ 2000/11/15بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية، وذلك من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة خاصة ما تعلق منها بالفقر،

---

[1] ختو فايزة، نفس المرجع، ص73.

[2] أحمد طعيبة، مليكة حجاج،" ***الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية***"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية،مج 8،ع 15، 2016، ص7.

كما ركز هذا البرتوكول على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية ومحاربة أنشطة الشبكات الإجرامية.[1]

والجدير بالذكر أن أول ما حرص عليه هذا البروتوكول في ديباجته هو دولية جريمة تهريب المهاجرين، خاصة وأنها لا تتم داخل الوطن الواحد وإنما تتم من دولة إلى أخرى، ومن ثم لا يمكن لدولة بمفردها أن تكافحها.[2]

وعلى هذا النحو صادقت الجزائر كغيرها من الدول على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين السابق الذكر، وفي نفس الوقت تم التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية وجماعية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي من أجل التعاون المشترك لمنع تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، التي نذكر منها ما يلي: [3]

- اتفاقية بين إيطاليا والجزائر2002/02/24والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي67/06.
- اتفاقية فرنسا والجزائر:تم إبرام هذه الاتفاقية بتاريخ 2003/10/25.
- اتفاقية بين بريطانيا والجزائر تم توقيعها بلندن في2006/07/11،والمصادق عليها في 2009/12/11.
- برتوكول بين إسبانيا والجزائرب2002/07/31 والمصادق عليه 479/03 المؤرخ في2006/12/06.

وفي 11جانفي 2005أصدر المجلس الأوروبي **الكتاب الأخضر** حول الهجرة، وهو كتاب عبر عن أخطر السياسات التي مارسها الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة عموما والهجرة جنوب وشرق المتوسط بصفة خاصة،[4]حيث اتجهت هذه الدول إلى تبني سياسة الهجرة

---

[1] كريفيف الأطرش، فتحي عكوش،" ***الهجرة غير الشرعية دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا***"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط ،ع4،جوان2016، ص277.

[2] فريجة أحمد، فريجة لدمية، مرجع سبق ذكره ، ص216.

[3] آمنة امحمدي بوزينة،**الجهود الدولية والاقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**، مداخلة في الملتقى الوطني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية آثارها الدولية حالة الجزائر، جامعة الشلف(الجزائر)، ماي 2011،ص253.

[4] زازة لخضر، **الهجرة غير الشرعية .. من المكافحة إلى التنمية المستدامة**، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص63.

الانتقائية التي تجذب أصحاب المهارات والعقول من المهاجرين وترفض الأشخاص الآخرين دون أن تراعي أثر ذلك على التنمية في البلدان النامية، كما ركزت في سياساتها على منع دخول المهاجرين إليها عن طريق إنشاء معسكرات لتجميع المهاجرين في دول عبورهم إليها، وكذا تشديد الإجراءات الأمنية وإنشاء حواجز.[1]

غير أن ما قامت به الدول الأوروبية بشأن تقييد الهجرة والاعتماد على الهجرة الانتقائية لم يلقَ استحسانا من طرف منظمات حقوق الانسان نتيجة المعاملات اللاإنسانية للمهاجرين، لاسيما وأنها تتنافى مع اتفاقية جنيف للاجئين التي أشرنا إليها سابقا.

ونتيجة لما سبق تقدمت ألمانيا وبريطانيا باقتراح نقل معسكرات الاحتجاز بالاتحاد الأوروبي إلى دول الشمال الافريقي،على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسي اللجوء، وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضعية اللاجئ أم لا، وهي الفكرة التي طرحت أثناء عقد قمة الاتحاد الأوروبي في جوان 2003، حيث تمت الدعوة إلى أن تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد إجراءات لنظام أكثر يسرا وسهولة في الإدارة لتنظيم دخول الأفراد إلى الاتحاد الأوروبي ممن هم بحاجة للحماية الدولية،إلا أنه وبعد عام من ذلك روجت المفوضية الأوروبية لفكرة توطين اللاجئين في الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين.[2]

وفي سنة2008عقد مؤتمر باريس وتم اعتماد اتفاقية الاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء لـ(ميثاق الهجرة الأوروبي)، الذي صادق فيه الزعماء الأوروبيون دون تردد على القواعد المنظمة للهجرة بهدف القضاء على الهجرة غير الشرعية للبلدان الأوروبية. وفي هذا المجال صرح الرئيس الفرنسي السابق"نيكولا ساركوزي": "إن أوروبا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة"، حيث اعتمدت هذه السياسة على منح ما يسمى بـ**البطاقة الزرقاء**، التي تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية والذين يأتون من دول خارج الاتحاد الأوروبي

[1] ختو فايزة، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] دخالة مسعود، مرجع سبق ذكره ، ص147.

لأجل العمل، حيث تمنح لهم ولعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي الاتحاد الأوروبي. [1]

1) <u>الآليات الأورومغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:</u>

ونظرا لخطورة الظاهرة لم تكتفِ الدول الأوروبية بعقد لقاءات بينها للتصدي للظاهرة، بل تعدى ذلك إلى دول البحر الأبيض المتوسط، خاصة وأن هذه الأخيرة مركز انطلاق وعبور للمهاجرين غير الشرعيين، وبهذا عمدت هذه الدول إلى وضع العديد من الإجراءات لمواجهة مخاطرها والتخفيف من حدتها، ونذكر من بين هذه الإجراءات ما يلي:

- التعاون في إطار حوار 5+5:

يعتبر حوار خمسة+خمسة من أهم الآليات التي ساهمت في مناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية، وقد اتسمت أغلب هذه الحوارات بالطابع الاقتصادي، لكن فيما بعد تجمدت الحوارات لعشرية كاملة 1991-2001، وبالنظر للعديد من العوامل بما فيها تصاعد وتيرة الهجرة تم إعادة بعثها وتنشيطها من جديد من خلال اجتماع وزراء الخارجية للدول العشر يومي 25-26 نوفمبر 2001بلشبونة (البرتغالية).[2]

وفي إطار هذه المباحثات، تم إدراج ملف الهجرة لأول مرة باهتمام كبير في **قمة تونس** التي خصصت لدراسة مجال الهجرة في الحوض المتوسطي والمنعقدة يومي 16و17أكتوبر2002، ثم في اجتماع الرباط في 22و23أكتوبر2003، وكذلك لقاء الجزائر في سبتمبر2004،[3] والذي دعت من خلاله الدول المغاربية إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة

---

[1] بتقة خديجة،**السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص80 .

[2] زازة لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3] محمد عبد الحميد محمد أحمد سليمان،**التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول حوض البحر الأبيض المتوسط(المفاهيم،الآليات والتجارب)**،المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر بعنوان الآثار القانونية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية، محور خاص برؤية القانون الدستوري والإداري للهجرة غير الشرعية7_8مارس1017، كلية الحقوق،جامعة بنها، ص8.

لمعالجة مشكل الهجرة غير الشرعية وذلك بتكثيف التعاون والتنسيق لمواجهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وكذلك معالجة الأسباب الحقيقة لهذه الظاهرة في نطاق الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية.[1]

- **الشراكة الأورومتوسطية:**

يعتبر مسار برشلونة انطلاقا للشراكة الأورومتوسطية، حيث انبثق هذا المشروع من خلال الاجتماع الذي انعقد بمدينة برشلونة في 27و28نوفمبر 1995 والذي شاركت فيه 27دولة من بينها 15دولة المكونة للاتحاد الأوروبي و8 دول عربية ودول متوسطية غير عربية، و نص هذا الميثاق على الاعتراف بدور الهجرة في علاقات التعاون بين الدول الأطراف مع الدعوة إلى ضرورة تكثيف التعاون من أجل التقليل من ضغوطات الهجرة باعتماد برامج تكوين مهني، والمساعدة على خلق فرص العمل والالتزام بضمان الحقوق المعترف بها في التشريع القائم للمهاجرين المقيمين بصفة غير شرعية فوق أراضيهم.[2]

ومن جانب آخر ساهم الاتحاد الأوروبي في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بإحلال برامج مكثفة مع الدول المغاربية، تمثلت على وجه الخصوص في برنامجين رئيسيين: يورميد للهجرة1مغطيا فترة 2004-2007ويورميد للهجرة2فترة 2008-2011، وعن هذا الأخير قدرت تكلفته بنحو 5مليون أورو تم تمويلها من قبل الإدارة العامة للمعونة الأوروبية للتنمية والتعاون التابعة للمفوضية الأوروبية، مما ساهم في تعزيز التعاون الأورومتوسطي في مجال الهجرة ليقدم إجابة فعالة وهادفة على ظاهرة الهجرة في صورها المختلفة.[3]

- **بيان الرباط:**

وفي13-07-2006طلبت حوالي 60دولة إفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وأوروبا، وهي القضية التي سببت الكثير من القلق لدى المفوضية،نتيجة اختلاط اللاجئون مع المهاجرين، وبهذا الشأن صدر بيان صادق عليه57وزيرا (30من دول أوروبية و27من الدول الافريقية) بالعاصمة المغربية

---

[1] ختو فايزة، مرجع سبق ذكره ، ص74.

[2] محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 218 .

[3] زازة لخضر ، مرجع سبق ذكره ، ص67.

الرباط تضمن أسس التعاون في معالجة المشكلة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين وتوفير الحماية الدولية، كما دعا البيان المنظمات الدولية إلى المساعدة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها.[1]

وبالرغم من الآليات التي وضعتها الدول الأوروبية بالتعاون مع الدول الافريقية لمعالجة مشكلة الهجرة إلا أن ذلك لم يكن مفلحا، وبهذا أدرك المسؤولون في الآونة الأخيرة أن الحلول الأمنية غير كافية وإنما تستوجب حلولا أوسع من ذلك، وبهذا ركزت الدول على ضرورة ربط الهجرة والتنمية والعمل على تنسيق وتوحيد المواقف بينها.

وفي هذا الإطار اتفق الطرفان على صياغة"المقاربة العامة لقضايا الهجرة والتنقل"، واعتبرت هذه الوثيقة الإطار العام الذي يجمع الطرفين للدخول في حوار ثنائي و إقليمي وقاري في شأن الهجرة والمهاجرين، وتعهد الطرفان على أمور أهمها:[2]

- التنظيم الحسن للهجرة غير الشرعية وإدارة التنقل السليم للمهاجرين.
- أخذ احتياطات مسبقة للهجرة غير الشرعية ومحاربة المعاملات القاسية.
- أولوية حماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين.

3)الآليات الوطنية لمكافحة الهجرة غيرالشرعية:

أ- الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

اتخذت الجزائر تدابير قانونية وقضائية لحماية حدودها البحرية والبرية من موجات المهاجرين من الأجانب الذين يحاولون أن يجعلوا من الجزائر منطقة عبور إلى الاتحاد الأوروبي أو محطة استقرار بها، وفي هذا الإطار لجأت الجزائر إلى إصدار العديد من القوانين بغية تحقيق مساعيها.

---

[1] بن بوعزيزة آسية،"***سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية***"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مج7،ع18، ص36.

[2] محمد بشير جوب، **سياسات الاتحاد أوروبي تجاه الهجرة...اتجاهاتها وانعكاساتها على المهاجرين الأفارقة**,2018/03/17, 09:15h أنظر الموقع:
https://www.qiraatafrican.com/home/new\

بداية قد حدد القانون رقم 11/08[1] شروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية أو اتفاقيات المعاملة بالمثل. كما ينطبق هذا القانون على كل أجنبي، الحامل لجنسية غير الجنسية الجزائرية أو الذي لا يحمل أي جنسية **(عديم الجنسية)** وذلك حسب المادة 03 من القانون مع استثناء أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة بالجزائر والحائزين الصفة الدبلوماسية مراعاةً لمبدأ المعاملة بالمثل.[2]

ويعتبر هذا القانون بمثابة تحول تشريعي جذري لمواجهة الهجرة غير الشرعية[3] وذلك بسبب تدفق المهاجرين الغير الشرعيين إلى الإقليم الجزائري وما خلفته هذه الظاهرة من آثار وأخطار كبيرة، ومن ضمن هذه التعديلات تجميع المهاجرين السريين المقيمين بطريقة غير قانونية في مراكز الاستقبال في انتظار ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

علاوة على ذلك تم صدور قانون العقوبات2009[4] الذي جرم فيه المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية بعنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، حيث أضاف هذا القانون المادة (175)مكرر1[5]خاصة بعد الانتقادات التي تعرضت لها الجزائر فيما يخص استخدام القانون البحري الصادر1976والمعدل 1998، وبهذا نصت المادة على عقوبة القائم بهذه الأفعال "بالحبس من شهرين (2)إلى ستة(6) أشهر، وبغرامة مالية تقدر ب20.000دج إلى60.000دج أو بإحدى العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وذلك بانتحال هوية أو باستعمال وثائق مزورة، وأي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم

---

[1] **القانون 08-11**، المؤرخ في 25-02-2009، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ج ر،ع36 ، الصادرة بتاريخ 02يوليو2008.

[2] المادة01، 02، 03 من نفس القانون.

[3] رؤوف قميني، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية-دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2016 ، ص120.

[4] **قانون رقم90-01** مؤرخ في29صفر عام 1430الموافق 25فبراير سنة2009، يعدل ويتمم الأمر66-156المؤرخ في 18صفرعام1386الموافق 8يونيوسنة1966 ، والمتضمن قانون العقوبات، ج ر،ع15،الصادرة بتاريخ 8مارس سنة2009.

[5] المادة (175)مكرر1من نفس قانون.

الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول".

وبدورها المادة 303مكرر30من نفس القانون جرمت شبكات الهجرة غير الشرعية، والتي تنص: "يعد تهريب المهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى" جريمة يعاقب عليها القانون، ويعاقب القائم بالفعل على ذلك بالحبس من03سنوات إلى 05 سنوات وبغرامة مالية من 300.000دج إلى 500.000دج". [1]

وفي ذات السياق شددت المادة 303مكرر31العقوبة على جريمة تهريب المهاجرين حيث نصت في ذلك: يعاقب بالحبس من خمس(5) سنوات إلى(10) سنوات وبغرامة من 500.00إلى 1000.00دج على تهريب المهاجرين المنصوص عليها في المادة 303مكرر30أعلاه متى ارتكب مع توافر أحد الظروف الآتية: [2]

- إذا كان من بين الأشخاص الهاربين قاصر.
- تعريض حياة وسلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له.
- معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهنية.

ونصت المادة 303مكرر32في حالة ارتكاب جريمة تهريب المهاجرين، وسهلت وظيفة الفاعل لارتكاب الجريمة بالتعاون مع أطراف معينة أو ارتكابها بحمل السلاح أو التهديد باستعماله، أو في حالة ارتكاب الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة، فإن العقوبة تصل إلى 20سنة سجن، وبغرامة من 1000.000دج إلى 2000.000دج، ويعفى من العقوبة كل من يبلغ السلطات الإدارية والقضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها ، وتخفض العقوبة للنصف إذا كان التبليغ بعد التنفيذ وقبل تحريك الدعوة العمومية،

[1] المادة303مكرر30 من نفس القانون.

[2] المادة 303مكرر31 من نفس القانون .

أما في حالة عدم التبليغ عن الجريمة بعقوبة الحبس من سنة إلى 05سنوات، وبغرامة من 100.00دج إلى 500.00دج. [1]

ب- الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

علاوة على ما سبق سخرت الجزائرطاقات بشرية بغية مراقبة وحماية حدودها وتنظيم منافذ العبور منها وإليها، و من بين هذه الوحدات:

- **حراس السواحل:** وهي مصلحة تابعة لوحدات الجيش الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، وإفشال كل محاولات تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

- **حراس الحدود**(GGF): وهي مجموعة تابعة لوحدات الدرك الوطني تسهر على المداومة في مراقبة الحدود فهي متواجدة في جميع النقاط الحدودية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفين بالتصدي لجميع أشكال التهريب بما في ذلك الهجرة غير الشرعية، [2]وهي مهيكلة على النحو التالي:

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم02بوهران، تضمن حراسة الحدود الغربية.
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم03ببشار ،تضمن حراسة الحدود الجنوبية الغربية(المغرب،موريتانيا،الصحراء الغربية،مالي) بها ثلاث مجموعات بمختلف الولايات.
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 04 بورقلة، توكل لها مهمة حراسة الحدود الجنوبية الشرقية(تونس،ليبيا).
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم05 بقسنطينة، وتضمن تأمين الحدود الشرقية مع تونس.

---

[1] المادة 303مكرر32من نفس القانون.

[2] يوسفات علي هاشم، بن السيحمو محمد المهدي،" ***آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والاتفاقيات الدولية***"، مجلة الميزان، معهد الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الجرائم العابرة للحدود بالمركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة، فعاليات الملتقى الدولي الأول حول واقع الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها المنعقد في16 و17أكتوبر2018،ع3، أكتوبر2018 ، ص181.

❖ القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 06 بتمنراست، تسند لها مهمة مراقبة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية مع كل من النيجر ومالي.[1]

- **مصالح شرطة الحدود:** لها دور هام في مراقبة الحدود والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، ومن مهامها:
  - مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.
  - مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم في حالة بحث أو فرار.
  - مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب.
  - ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة، كما تتكفل بالأجانب وتقوم بإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة الأخرى، كما تقوم بالتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين.[2]

بالإضافة لما سبق قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC، بغرض البحث وتوقيف و متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين.

ونظرا لتدفق العديد من المهاجرين الأفارقة إلى الجزائر أنشأت المديرية للأمن الوطني للديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية OCLCUC، وهو جهاز مركزي للتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري ،تتمثل مهامه في ما يلي: [3]

- مكافحة خلايا وشبكات الدعم، التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.
- مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.
- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية .

---

[1] يوسفات علي هاشم، بن الطيبي مبارك،" ***الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر(قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية)***"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تمنراست ،مج8،ع1، 2019، ص346.

[2] فايزة بركان، مرجع سبق ذكره ، ص75- 76.

[3]- فايزة بركان، المرجع نفسه، ص76.

- مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.
- وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

كما تصدت الجزائر لهذه الموجات من الهجرة عبر تبني استراتيجيات متعددة الجوانب بدءا برصد التدفقات ومعرفتها عبر إذاعة نشرات دورية منذ سنة2000لتسجيل إحصائيات حول حركات السكان الأجانب على الأراضي الجزائرية، وتأسيس مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة .

علاوة على ذلك أشركت الجزائر بلدان ساحل الصحراء في إطار التعاون الاقليمي ضمن منظمة النيباد والتعاون الأمني مع مالي، كما عملت على تطوير مكافحة الشبكات التي تعمل في التهريب والاتجار بالبشر وتجهيز مراقبة الحدود وتشجيع اتفاقيات إعادة القبول للمهاجرين.[1]

واستنادا لما سبق يمكن القول أن الآليات التي اتخذتها الدول بشأن تنظيم حركات المهاجرين، ساهمت في معالجة أبرز النقاط الأساسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي كان لها دور كبير في إقامة العديد من اللقاءات التي من شأنها تعزيز العلاقات بين الأطراف المعنية.

غير أن وجود هذه الآليات دون مراعاة التوازن في القرارات التي تصدرها الدول الأوروبية بتشديد الإجراءات لمنع تدفقات الهجرة واحترام حقوق الإنسان لم يحقق نجاعة في السياسات المنتهجة.

---

[1] عبد القادر خليفة، " ***مهاجرو دول الساحل من الصحراء الجزائرية :من مسار العبور إلى فضاء استقرار(مدينة ورقلة-الجزائر)*** "،مجلة إنسانيات، ورقلة،مج19، ع69-70،2015، ص7.

خلاصة الفصل:

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الشواغل الأساسية لوسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والاقليمية لما لها من تأثيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية.

والجزائر، بحكم موقعها الجغرافي ووضعها الأمني والاقتصادي المستقر،أصبحت دولة لاستقرار العديد من الأفارقة غير الشرعيين واللاجئين بمختلف مناطقها، غير أنّ التكفل بالعدد الهائل لهؤلاء المهاجرين بات أمرا عسيرا ومهددا في نفس الوقت، بالرغم من جملة الاجراءات الأمنية التي تم اتخاذها من أجل الحد من الظاهرة والتغلب عليها، خاصة مع الضغوطات التي تفرضها الدول الأوروبية التي تدعي أن دول المغرب العربي عامة الجزائر خصوصا طرف داعم للمهاجرين الأفارقة من جهة، وما تفرضه منظمات حقوق الانسان من التزامات للحفاظ على كرامة المهاجرين واللاجئين وحقوقهم من جهة أخرى.

الفصل الثالث

العمالة الوافدة: نظرة تاريخية ورؤية واقعية

تمهيد

أولا)- العمالة الوافدة والمفاهيم المرتبطة بها.

ثانيا)- مفهوم العمل ومكانته عبر العصور.

1) العمل في العصور القديمة
2) العمل في العصور الوسطى
3) العمل في العصور الحديثة
4) مكانة العمل في الإسلام

ثالثا)- تاريخ الهجرة الدولية للعمالة.

1) هجرات العمالة إلى دول غرب أوروبا
2) هجرات العمالة إلى أمريكا
3) هجرات العمالة إلى دول البترول العربية
4) هجرات العمالة في إفريقيا
5) هجرة العمالة من بلدان المغرب العربي

رابعا)- مشكلات العمالة الوافدة في البلدان المستقبلة

1) انعدام الحماية الاجتماعية
2) التمييز والاستبعاد الاجتماعي
3) تدني الوضع الصحي
4) مشكلة اندماج العمالة الوافدة في البلدان المستقبلة

خامسا)- آثار العمالة الوافدة.

1) الآثار الاجتماعية والثقافية
2) الآثار الاقتصادية
3) الآثار الأمنية

سادسا)- العمالة الوافدة ودورها في التنمية.

سابعا)- واقع العمالة الافريقية بالجزائر

1) التطور التاريخي للهجرة الافريقية بالجزائر
2) مسارات الهجرة الافريقية للجزائر
3) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الافريقية
4) التنظيم القانوني للعمالة بالجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر هجرة العمالة الوافدة في دول المغرب العربي من أشهر سمات الهجرة العالمية، نتيجة التطورات الهائلة في مجال التكنولوجيا ووسائل الاعلام وكذا التباين بين دول الشمال والجنوب، ناهيك عن الظروف السائدة بدول المنشأ من فقر وبطالة وتدني للمستوى المعيشي.

وتعد الجزائر كغيرها من الدول التي شهدت الظاهرة في الآونة الأخيرة انتشارا واسعا للعمالة الافريقية نظرا لموقعها الجغرافي الهام وقربها من القارة الأوروبية، إضافة إلى الروابط الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تجمعها مع الدول المجاورة، كل هذه العوامل جعلت منها بلد استقرار للوافدين من جنوب الصحراء الكبرى.

وفي هذا الفصل سنحاول أن نلم بموضوع العمالة الوافدة بداية بالتطرق لمفهوم العمالة والمفاهيم المرتبطة بها مرورا بالتطورات التي عرفتها ظاهرة العمل في مكانتها إضافة إلى عرض نماذج من هجرات العمالة نحو الدول الغربية والعربية، مع التركيز على واقع العمالة الإفريقية بالجزائر باعتباره موضوع دراستنا، وتحديد القوانين والتشريعات المنظمة لها، والمشكلات المتعلقة بها ومعرفة الآثار السلبية والإيجابية التي تخلفها الظاهرة بمختلف المجالات.

أولا) مفهوم العمالة والمفاهيم المتعلقة بها:

قبل التطرق إلى مفهوم العمالة نود أن نوضح مفهوم العمل كاطار عام لمصطلح العمالة.

أ:مفهوم العمل:

أ- لغة:

العمل:المهنة والفعل، والجمع أعمال، عمل عملا، وأعمله غيره واستعمله، واعتمل الرجل:"عمل بنفسه، والعمالة هي أجر ما عمل ويقال عملت القوم عمالتهم إذا أعطيتهم إياها،« وفي حديث عمر رضي الله عنه قال لابن السعدي: « خذ ما أعطيت فإني عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعملني أي أعطاني عمالتي وأجرة عملي"، يقال منه أعملته وعملته».[1]

و من الناحية الاصطلاحية:

يعرف عاطف غيث العمل في قاموس علم الاجتماع بأنه:" نشاط ذو جهد موجه نحو إنجاز هدف معين".[2]

ويضيف عالم الاجتماع والأنثربولوجي مارسال موس بأن العمل:" ظاهرة إنسانية واجتماعية شاملة ذات أبعاد متعددة، منها البيولوجي المتمثل فيما يبذله الانسان من طاقة جسدية عند ممارسته للعمل، ومنها النفسي ذو الصلة الوثيقة بشخصية العامل ومختلف انفعالاته الكامنة وتفاعلها مع مكان عمله ومحيطه، ومنها الاجتماعية ذات الصلة بشبكة العلاقات الاجتماعية التي تنسج بين الأفراد داخل مجالات العمل".[3]

كما يعرف أنتوني غيدنز العمل بأنه:" أساس الاقتصاد في جميع ثقافات المجتمعات، حيث ينقسم إلى نوعين:بأجر أو العمل بغير أجر، إلا أن كليهما يعتبر مجموعة من المهمات التي تتطلب بذل جهد عقلي أو عضلي بغرض إنتاج سلع أوخدمات معينة، لتلبية

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، مج 11، دار صادر، بيروت،2008، ص474- 475.

[2] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية ، 2005، ص265.

[3] عائشة التايب، **محاضرة النوع والعمل الاجتماعي والمؤسسة**، ط1 ، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2011، ص15.

الاحتياجات البشرية، أما الوظيفة أو المهنة فهي العمل الذي يجري مقابل أجر أو راتب منتظم".[1]

وعليه فإن التعاريف السابقة تشير في مجملهابأن العمل: هو نشاط جسدي أو عضلي أو فكري يبذله الإنسان بقصد منفعة ما.

ومن الناحية الاجتماعية نشير بأن العمل هو عبارة عن تفاعل وتبادل بين الأفراد أو داخل جماعة ما، باعتبارالانسان كائن اجتماعي يؤثر ويتأثر بمحيطه الاجتماعي.

ب- **مفهوم العمالة الوافدة:**

يظهر التعريف اللغوي لمفهوم العمالة أنه كلمة مشتقة من العمل، وتعرف العمالة بأنها:" جمع عمال ومفردها عامل والعامل وهو كل من يزاول عملا معينا سواء كان ذلك العمل مهنيا أو حرفيا".[2]

- **مفهوم الوافد:**

"هو ذلك الشخص الذي ينتقل من دولة إلى دولة لغرض معين سواء بغرض السياحة أو الزيارة أو بقصد العمل أوغير ذلك".[3]

وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة1990 العامل المهاجر بأنه: الشخص الذي سيزاول أو مابرح يزاول نشاطا مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها. [4]

---

[1] عمرعلوط،" ***تحولات العمل واتجاهاته المستقبلية***"، مجلة إضافات،المجلة العربية لعلم الاجتماع ، لبنان ،ع36-37 ،2017، ص3.

[2]محمد عبد العزيز الرشود،**جريمة استغلال العمالة الوافدة بالمملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية**،رسالة ماجستير منشورة،جامعة نايف للعلوم الأمنية،ص10.

[3] خالد ناجم الزهراني،**أثر العمالة على الأمن الجنائي، دراسة ميدانية على ضباط الشرطة ونزلاء إصلاحية حائر من المحكوم عليهم من العمالة الوافدة "مدينة الرياض"**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة نايف للعلوم الأمنية،2006، ص25.

[4] أسيل عمر مسلم سلمان،"***التنظيم القانوني للعمالة الوافدة إلى العراق(دراسة مقارنة)***، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل،مج9،ع30،3/09/2017، ص564.

وتعرف العمالة الوافدة بشكل عام بأنها:"انتقال الاشخاص من موقع جغرافي إلى آخر لغرض الحصول على عمل بأجر، وقد تكون العمالة داخلية على سبيل المثال من الريف إلى المدينة، أو خارجية عبر الحدود".[1]

ومن وجهة نظرالباحثة إن مفهوم العمالة الوافدة يدل في معناه: الأشخاص الذين وفدوا من بلد معين إلى بلد آخر بغرض العمل لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية واعالة ذويهم.

ثانيا) نشأة وتطور مكانة العمل:

شهد العمل تطورات هامة في مكانته ومضامينه عبر تاريخ البشرية، حيث كان ظهوره في البداية من أجل مواجهة أعباء الحياة المعيشية وما تتطلبه الحياة اليومية من حاجات أساسية وذلك من خلال الصيد والالتقاط، مرورا بالزراعة التي تمثل أولى مراحل العمل الإنتاجي وصولا إلى التجارة ، وبمرور الزمن اكتسب العمل أهمية كبرى في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما نحاول توضيحه في المراحل الآتية:

1)- العمل في العصور القديمة:

ارتبطت حياة الانسان في العصور القديمة بالطبيعة وما تضمنته من وسائل للعمل، حيث اقتصر في البداية على قطع وشق الحجارة كأدوات بسيطة يستعملها في العمل لتامين عيشه، ومع التطور أصبح صنعه للأدوات أكثر اتقانا وتطورا،[2] فكان الشكل الوحيد في تقسيم الأعمال يقوم على أساس العمر والنوع، الرجال يقومون بنشاط الصيد أما النساء والأطفال يقومون بجمع الطعام، وبالرغم من أن الاستهلاك كان يعتمد على عمليات جمع الطعام التي يقوم بها النساء والأطفال إلا أن الصيد كان يحظى بدرجة من التقدير للمخاطر التي ينطوي عليها وبهذا اقتصر هذا النوع من الأعمال على فئة الذكور.[3]

---

[1] International Organization for Migration, **Media-friendly glossary on Migration:Middle East Edition**/International Labour Organiztion,United nations alliance of civilazition,Regional Office for Arab States 2017,p12.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_605067.pdf

[2] بن بريكة محمد، مرجع سبق ذكره ،ص19.

[3] محمود عودة ، مرجع سبق ذكره ، ص147.

ليصبح الصيد أهم مصدر للمعيشة ثم انتقل شيئا فشيئا إلى العمل الزراعي في شكل تعاون لاستثمار الأرض فتكونت العشائر وبدأ التقسيم الاجتماعي للعمل بظهور المجتمع المشاعي الذي تميز بالملكية العامة لوسائل الانتاج والعمل المشترك و التوزيع المتساوي لمنتجات العمل نظرا للشعور الجماعي الذي يطبع أفراد المجتمع أنذاك ومن ثم خلو هذه المرحلة وتاريخ العمل الانساني من الطبقية والاستغلال. [1]

ومع تطور الزمن نشأت حضارات مختلفة ظلت شواهدها قائمة إلى عصرنا الحالي من بينها: الحضارة المصرية التي اشتهرت بمهن مختلفة كانت تمتهنها طبقات الشعب والمتمثلة في الزراعة والتجارة والصناعة. [2]

كما اشتهرت الحضارة الرومانية بالإنتاج المادي في عدة مجالات صناعية، مثل صناعة الخشب، البرونز، الأسلحة و النسيج و غيرها من الصناعات الأخرى.[3]

واعتبر العمل في المجتمع الإغريقي مهنة محتقرة خاصة بالعبيد ، فكان العمل بالنسبة لهم يرادف الجهد العضلي أو الجسدي الذي هو شكل من الأشغال الشاقة.[4]

2)- العمل في العصور الوسطى:

يمكن التمييز في هذه المرحلة بين نوعين من العمل: [5]

- العمل في المجتمع الزراعي: تميزت هذه المرحلة بنظام الإقطاع خاصة في الدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا) لتركز النشاط على القطاع الزراعي، مستغلين فئة الأقنان أو العبيد مقابل الحماية من طرف السيد أو الإقطاعي.

---

[1] نفس المرجع،ص147.

[2] طه باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة-حضارة وادي النيل- الجزء الثاني**، ط، شركة دار الوراق للنشر المحدودة ،2011، ص198- 199.

[3] هاشم عبود الموسوي ، **موسوعة الحضارات القديمة** ، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2013، ص179.

[4] عبد المجيد بصير، **موسوعة علم الاجتماع**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،2010، ص314.

[5] بشير هدفي، **الوجيز في شرح قانون العمل – علاقات العمل الفردية والجماعية**، ط2، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2003، ص 18.

- العمل في المجتمع الصناعي والتجاري: ظهر في هذا المجتمع نظام الطوائف الحرفية وهي عبارة عن مجموعة من الأشخاص الذين يمتهنون حرفة ما، ويكونون طبقة هرمية من حيث التخصص(شيخ المهنة والمعلمون الصبية)، فشيخ المهنة الذي يعتبر أعلى سلطة للطائفة، تتمثل مهامه في تمثيل الطائفة والدفاع عن مصالحها وتوجيهها في العمل ومعاينتها عند محالفة لوائح وأنظمة، أما المعلمون فكان دورهم يتمثل في وضع نظام الطائفة واختيار الأعضاء الجدد بقبولهم في الانضمام إلى الطائفة، وظل الأمر إلى غاية قيام الثورة الفرنسية سنة1789التي أتت بمبادئ وفلسفة جديدة أهمها مبدأ الحرية.

3)- مكانة العمل في الإسلام:

أولت الشريعة الاسلامية اهتماما كبيرا لظاهرة العمل وذلك لارتباطه بمختلف التعاملات البشرية ومظاهر الحياة الانسانية ، باعتباره وسيلة وغاية لتحقيق أهدافه وذلك بما يتوافق مع الشرع ويرضي الخالق عز وجل واعتبره عبادة بعد العبادات التي فرضها على عباده المسلمين، وقد أقر الإسلام أيضا صيغة ربط الأجر بالإنتاج بمقدار العمل المبذول، ولعل اعتماد مبدأ العمل يقابله أجر معين من شأنه أن يضمن دخلا يؤمن ويشبع احتياجاتهم الأساسية،[1] وهذا دلالة على مكانته العظيمة.

إذ يقول سبحانه وتعالى:﴿**هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور**﴾.(سورة "الملك"، الآية 15)

وان دل هذا فإنما يدل على أن العمل أساس كل شيء، باعتباره وسيلة لتحقيق أغراض عديدة فبالعمل يحفظ الانسان كرامته ويسد حاجياته وحاجيات أسرته من ملبس ومسكن وغيره.

[1] بن بريكة أبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص20.

وفيما يخص القيم المرتبطة بالعمل من المنظور الاسلامي فهي كثيرة ومتعددة مثل الاتقان في العمل الذي يتطلب المهارة ،الاخلاص،الولاء بالعمل،الانجاز المفضي إلى جودة ونوعية الانتاج،التعاون في مجال العمل وعدم إنصافه بالاحتكار والأنانية.[1]

ومن جهة أخرى نجد السيرة النبوية مليئة بالأحاديث الشريفة التي تعظم من قيمة العمل أيا كان نوعه، مادام في حدود شرع الله سبحانه وتعالى، فعن أبي هريرة رضي الله عنه يقول :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحدا فيعطيه أو يمنعه".[2]

وعن الزبير بن العوام رضي الله عنه قال:قال رسول الله عليه وسلم:"لأن يأخذ أحدكم أحبله ثم يأتي بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خيرله من أن يسأل الناس أعطوه أم منعوه".[3]

وتلخيصا لما سبق يمكن القول أن تعظيم الإسلام للعمل لم يكن من العدم، وإنما للعوائد والمنافع العديدة التي يجنيها الفرد من خلاله، فالعمل يتيح الراحة والطمأنينة للفرد ويحقق له مكانة ومركزًا اجتماعيًا.

ثالثا) تاريخ الهجرة الدولية للعمالة:

شهدت مختلف الدول العالم موجات عديدة منذ عقود طويلة من الهجرات العمالة منها إليها وذلك لظروف عديدة ساهمت في نشأتها، وهو مانهتم بتفصيله بالشكل الآتي:

1) هجرة العمالة إلى أوروبا:

منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي حدث تحول ضخم في الاقطاب الرعيسية الجادبة للهجرة بقصد العمل في اوروبا، فالبلدان التي كانت في الستينات المصادر الرئيسية لعمال المهاجرين، أصبحت هي ذاتها مقاصد جدابة خصوصا بعد ازدهار اقتصادها، فقد كانت

---

[1] أحمية سليمان ،**التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري** الجزء الأول مبادئ قانون العمل،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،ب ط،1998،ص40.

[2] متفق عليه، (البخاري(1470)، ومسلم(1042).

[3] رواه البخاري ،(1471).

الحاجة الملحة للأيد العاملة سواءا ذوي المهارات العالية أو المتدنية أحد العوامل المحركة لارتفاع مستويات الهجرة الى البلدان المتقدمة.

وبهذا ساهمت الأيدي العاملة المهاجرة مساهمة كبيرة في الدول ذات الاقتصاد المتقدم في فترة ازدهار مابعد الحرب العالمية الثانية، حيث ازداد متوسط عدد العمال الأجانب المولودين في الخارج في دول الاوروبية وأمريكا الشمالية واوقيانوسيا بالاضافة الى اليابان وكوريا بنسبة 20مابين عام2000و2005، وبحلول 2005شكل العمال الأجانب جزءا كبيرا من القوى العاملة 25في استراليا وسويسراو20 في كندا وحوالي 15في الولايات المتحدة ونيوزلندا والنمسا والمانيا و12في دول أخرى من أوروبا الغربية. [1]

وكثيرا ما يجلب المهاجرون الجدد معهم مهارات وحرف الى الدول المستقبلة ولم تعد الصورة النمطية القديمة للمهاجرين الذين لايتقنون العمال ويرضون العمل باعمال متدنية ،فاكثر من40من المهاجرين الجدد القادمين مابين عام1990-2005 الى بلجيكا ولوكسمبورغ والسويد والدنمارك من الحاصلين على تعليم عال وبلغت نسبتهم 35في فرنساو30في هولندا في العديد من الحالات كان العمال المهاجرون الحاصلون على مؤهلات أعلى من المحليين باستثناء دول جنوب أوروبا التي سادت فيها اعددا العمال المهاجرين من ذوي المهارات المتدنية. [2]

2) <u>هجرات العمالة إلى دول البترول العربية:</u>

منذ السبعينات ظلت دول الخليج الغنية بالنفط وجهة رئيسية لعدد كبير من العمال المهاجرين من الهند ، باكستان ،سريلانكا و بنغلاديش،إذ يشكل المهاجرون من جنوب آسيا حاليا أكبر قوة لليد العاملة في بلدان المجلس فضلا عن مناطق أخرى مثل شمال إفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى، وذلك بالعمل في مختلف القطاعات بما فيها البناء وبالبيع بالتجزئة والخدمات المنزلية ، وأدت الزيادة في هجرة اليد العاملة نحو دول المجلس إلى إحداث تغير ديمغرافي هائل في بلدان المقصد. إذ يشكل الفرق في الدخل بين بلدان المنشأ

---

[1] كاستلز، مارك ميللر، ترجمة منى الدروبي، **عصر الهجرة** ،القاهرة ، المركز القومي للترجمة، ط1، 1993 ، ص503.

[2] المرجع نفسه،ص504.

و والمقصد أكبر محرك للهجرة ، ذلك ان بلدان الخليج تمنح العمال المهاجرين أجر أكبر وفرص عمل أكثر. [1]

والجدير بالذكر أنّ انتقال العمالة إلى الدول العربية المنتجة للنفط شهد تغيّرا واضحا في خصائصها، حيث عرفت جل قطاعات التشغيل تنوعا في القوى العاملة المؤهلة وغير مؤهلة والتي كان لها دورا كبير في التنمية الاقتصادية.

3) <u>هجرة العمالة في إفريقيا:</u>

وعلى غرار ما سبق ظهرت مناطق أخرى لإغراء المهاجرين تحاذي أو تحل محل بلدان الخليج العربي وشمال أمريكا وغرب أوروبا، حيث أصبحت الهجرة تعنى بإفريقيا الجنوبية وخليج غينيا، و اكتسب الانتقال المكثف للسكان في إفريقيا أهمية بالغة بتوجه المهاجرين من مختلف بلدان غرب إفريقيا نحو سيراليون وساحل العاج وغانا ونيجيريا، نتيجة ما تطلبته الثروة المعدنية والتنمية الزراعية بانتقال مزيد من العمال. [2]

أما منطقة جنوب إفريقيا فقد شهدت هي الأخرى وفود العمالة إليها منذ عام 1979 توافد من البلدان المجاورة من بتسوانا وليسوتو وملاوي وموزمبيق وسوازيلاندا وزيمبابوي، إلى جانب أعداد قليلة من كل من أنجولا وزامبيا ، إذ أصبحت ليسوتو من أكبر الدول إسهاما في العمالة في جنوب إفريقيا يليها موزمبيق ثم مالاوي .[3]

و ظلت هذه المنطقة لفترة طويلة مقصدا رئيسيا للمهاجرين غير الأفارقة، ينحدر معظمهم من آسيا وينتقلون إليها للعمل مؤقتا أو للاستقرار الدائم فيها. [4]

---

[1] World migration report2020, op.cit, p65.

[2] باولا كورتي، ترجمة عدنان علي، **تاريخ الهجرات الدولية**، أبوظبي، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث ،ط1 ،2011 ، ص174.

[3] أحمد علي اسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص121.

[4] World migration report2020, op.cit, p53.

4)هجرة العمالة من بلدان المغرب العربي:

ليست الهجرة من بلدان المغرب العربي بظاهرة جديدة وإنما تفسر بناء على اختلاف الوضع الاستعماري الذي تسلط على بلدان المغرب العربي الثلاثة، فإذ أخذنا حالة الجزائر نجد أنها مثلت خزان اليد العاملة الذي لجأت إليه فرنسا بحسب حاجتها العسكرية والاقتصادية التي تطلبتها المرحلة، ولم تزدد هجرة العمالة المغربية والتونسية إلا في بداية سنة1962م نتيجة حاجة أوروبا الغربية للعمالة المهاجرة بعد مرحلة الازدهار الاقتصادي التي مرت بها في عقد الستينات من القرن العشرين.[1]

وهكذا ظلت بلدان المغرب العربي المصدر الرئيسي لتدفقات العمال المهاجرين العرب إلى أوروبا وقد عمل هؤلاء في الخدمات منخفضة الإنتاجية، كطباخين ونوادل في المطاعم والخدمة الفندقية وفي الخدمات المنزلية، وهذه الأعمال عادة ما تكون بأجور وأوضاع متردية.[2]

وهي مجالات اكتسبها المهاجرون تدريجيا جراء مختلف السياسات التي انتهجتها دول المقصد تجاههم،التي تميزت في الوهلة الأولى بالردع لكن نتيجة الحركة الصناعية وبتشجيع من أرباب العمل دخلت العمالة المخالفة للقانون بقوة في مجال الصناعة،ثم مع تساهل السلطات الأوروبية معها بعد فترة الحرب العالمية الثانية غزت مختلف مجالات العمل كالزراعة والصناعة والعمران. [3]

ومع بداية القرن الواحد والعشرين شهدت جميع مناطق العالم بداية عصر جديد من الهجرات البشرية وعلى نطاق واسع وغير مسبوق بغرض العمل، خاصة مع ظهور الفروق

---

[1] هاشم نعمة فياض،**هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا هولندا أنموذجا، دراسة تحليلية مقارنة** ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1 ،2012،ص 8.

[2] باولا كورتي، مرجع سبق ذكره ،ص50.

[3] موكة عبد الكريم،**مراقبة نشاط الشبكات الإجرامية ذات العلاقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار التعاون الأورومتوسطي**، الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية:اشكالية جديدة للقانون،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،19-20أفريل2009،ص54.

الاقتصادية الحادة بين دول الشمال والجنوب، مما ساهم في ظهور وانتشار الظاهرة عبر منافذ مختلفة.

حيث أشارت تقديرات حديثة لمنظمة العمل الدولية إلى وجود 150.3مليون عامل مهاجر في العالم عام2013، فكان معظم العمال يعملون في قطاع الخدمات بواقع106.8مليون عامل أي بنسبة71.1 %أما البقية فكانوا يعملون في الصناعات التحويلية والبناء 26.7 مليون قدرت ب17.8%، والزراعة حوالي16.7مليون شخص أي بنسبة11.1%، وقد شكل العمال المنزليين حوالي8%من مجموع العاملين في قطاع الخدمات الذين تجاوزت نسبتهم 80%.[1]

وفي سنة2017 ارتفع العدد الإجمالي للعمال المهاجرين 164عامل مهاجر، تركز أغلبهم في البلدان ذات الدخل المرتفع وذلك بنسبة68%، تليها بلدان متوسطة الدخل بنسبة29 %و3.4% يقيمون في بلدان منخفضة الدخل، كما تجاوز عدد العمال المهاجرين عدد العاملات المهاجرات بنحو 28مليون عامل في عام2017، ليصل عدد الذكور منهم إلى96مليون عامل بنسبة 58%،في حين بلغ عدد الإناث 68مليونا بنسبة قدرت ب42%، وبهذا شهدت هذه النسب تحولا طفيفا منذ عام2013، حيث بلغت نسبة العمال المهاجرين آنذاك 56%مقابل 44% للعاملات المهاجرات. [2]

ومن الناحية الجغرافية فان حوالي 99.6مليون عامل مهاجر من مجموع العمال المهاجرون يتركزون في ثلاث مناطق فرعية وهي أمريكا الشمالية ،الدول العربية و أوروبا، حيث ضمت جنوب آسيا 6ملايين عامل مهاجر مقابل 1.3مليون عاملة مهاجرة، في حين ضمت الدول العربية حوالي 19.1مليون عامل مهاجر مقابل3.6 ملايين عاملة، وتعتبر منطقة دول الخليج أكبر المناطق التي يقصدها المهاجرون إذ يشكل المهاجرون أكثر من 95%من القوة العاملة في مجالي البناء والعمل المنزلي. [3]

---

[1] تقرير الهجرة في العالم لعام 2018،المنظمة الدولية للهجرة، وكالة الأمم المتحدة للهجرةIOM، جنيف،2018 ، ص28.

[2]المرجع نفسه، ص34.

[3] المرجع نفسه،ص37.

رابعا) مشكلات العمالة الوافدة في البلدان المستقبلة:

يعاني العمال الوافدون في الكثير من الدول العديد من الصعوبات و المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المستقبلة، خاصة العمالة التي لا يكون لديها سندات قانونية، ونذكر من بين هذه المشاكل ما يلي:

1) انعدام الحماية الاجتماعية:

نجد نسبة كبيرة من العمالة الوافدة تصنف على أنها عمالة ذكور يعيشون غالبا في مساكن جماعية منفصلة عن الأحياء السكنية التي يقطنها المواطنون أو أحياء قصديرية وقيتوهات.[1]

كما يواجه العمال المهاجرون عددا من العوائق للحصول على الحماية الاجتماعية نظرا لكونهم عمالة غير شرعية فهم غير مشمولين عادة بمخططات الضمان الاجتماعي، وبهذا يشكل انعدام الحماية الاجتماعية مسألة بالغة الأهمية لأن المهاجرين يمارسون مهنا ينعدم فيها الأمن الوظيفي،[2] وهو ما تؤكده الكثير من الدراسات والباحثون عن الظروف القاسية التي تعيشها العمالة الوافدة في البلدان المستقبلة، إذ أشار العديد من المراقبين للهجرة الدولية أن العمال غير الموثقين أو الذين لا يعملون في إطار منظم عادة ما يعملون في ظروف عمل أكثر سوءا من غيرهم من العمال، الأمر الذي يجعلهم عرضة للاستغلال من طرف عدد كبير من أصحاب الأعمال، الذين يفضلون تشغيل هذا النوع من العمال من أجل التربح من المنافسة غير العادلة، وهم نادرا ما يلجؤون للقضاء خشية التعرض للطرد والإبعاد ولا يملكون حق الطعن على القرارات الإدارية التي تؤثر على الدول،[3] وهذا ما ينطبق على المهاجرين الأفارقة بالجزائر خاصة مع وفرة هؤلاء بشتى المناطق الجزائرية وخاصة الجنوبية منها مما يصعب تنظيمها.

---

[1] غربي محمد، **الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات للحد منها**، مجلة المفكر، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الشلف، ص111.

[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان، **حالة سكان العالم2006،عبور إلى الأمل النساء والهجرة الدولية**،صندوق الأمم المتحدة للسكان،2006، ص16.

[3] منظمة العمل الدولية، دليل بشأن وضع سياسات فعالة في مجال هجرة الايدي العاملة ، ص33.

2) التمييز والاستبعاد الاجتماعي:

بالإضافة إلى ما سبق يعاني العمال المهاجرون مستويات متعددة من التمييز التي لا تقوم على وضع الأجر فحسب، بل أيضا على الجنسية والانتماء الإثني ونوع الجنس، مما يساهم في تهميشهم واستبعادهم من الاقتصاد المنظم، فعادة ما يخضع هؤلاء العمال بانتظام لأشكال متعددة من التمييز بما فيها التمييز على الحصول على العمل وعدم المساواة في المعاملة ومكان العمال ...الخ،[1]وهي ممارسات تتنافى مع المبادئ والحقوق الأساسية التي توصي بها منظمات حقوق الإنسان.

3) تدني الوضع الصحي:

غالبا ما يكون المهاجرون على الأقل في البداية أفضل صحة من أقرانهم في كل من البلدان المرسلة والمستقبلة وهذا يرجع إلى أن الصحة الجيدة ، فسياسات قبول المهاجرين غالبا ما تتطلب من المهاجرين أن يخضعوا لعملية فحص طبي، ولكن المهاجرين وخصوصا أولئك الذين لا توجد لديهم الوثائق اللازمة قد ينتهي بهم الأمر إلى إغفال رعايتهم الصحية خصوصا أنهم لا يستطيعون تحمل تكلفة الرعاية الطبية أو يخشون ترحيلهم خاصة وأنهم يتعرضون لبيئات عمل خطرة وعدم كفاية سبل حصولهم على الرعاية الصحية مما يجعلهم أكثر عرضة للأمراض المعدية واعتلال الصحة.[2]

وإضافة الى ذلك ثمة مشاكل شائعة يواجهها العديد من العمال المهاجرين والمتمثلة في انتهاك العقود وعدم دفع الأجور المتفق عليها أو خفضها أو التأخر في دفعها .[3]

4) مشكلة اندماج العمالة الوافدة في البلدان المستقبلة:

تنتج ظاهرة الهجرة عامة مشكلة الاندماج لدى المهاجرين حيث تواجههم صعوبات معقدة في التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة،[4] فالمهاجر يحمل معه موروثا ثقافيا معينا ومنظومة من القيم والعادات، وبالتالي كيف ستتفاعل هذه المخزونات الثقافية

---

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان، نفس المرجع ، ص 16- 17.

[2] المرجع نفسه، ص17.

[3] منظمة العمل الدولية، دليل بشأن وضع سياسات فعالة في مجال هجرة الأيدي العاملة ، ص33- 34.

[4] محمد غربي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص40.

والاجتماعية والدينية والأخلاقية وعادات المجتمعات المضيفة ومفاهيمها بكل ما تحمله من اختلاف؟ وعليه فإن مواجهة هذه المشكلة تتطلب احتكاك المهاجر بأهل البلد الأصليين ومحاولة تطبعه بعاداتهم وأخلاقهم، ومن الطبيعي أن يواجه صعوبة في التكيف مع هذا الوضع الجديد، وبهذا يجد المهاجرون أنفسهم في أحوال كثيرة بين التمسك بمقومات الهوية الأصلية ومتطلبات المواطنة الجديدة في مجتمعات الهجرة، وبين ممارسة حياتهم الخاصة وفقا لقيمهم وأعرافهم وتقاليدهم ومتطلبات أشكال اندماجاتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية وضروراتها الجديدة.[1]

ومما يعرقل عملية الاندماج على وجه الخصوص ما يتعرض له العمال المهاجرون أحيانا من ممارسات سواء من أطراف المجتمع أو ما تقوم به بعض وسائل الإعلام بدور تحريضي على أن المهاجرين غير الشرعيين غالبيتهم مجرمون أو متطرفون إرهابيون، خاصة وأن هؤلاء لا يحملون السند القانوني لوجودهم في الدولة المستقبلة، فيؤدي ذلك إلى زيادة التعصب وتأجج مشاعر الكراهية والحقد وظهور صورة ذهنية سلبية قد تتحول إلى صورة نمطية تحول دون تواصلهم مع المجتمع الجديد بشكل فعال.[2]

أما في سوق الشغل أكدت العديد من الدراسات على أنه غالبا ما يتركز توظيف العمالة الوافدة في الدلالات الثلاث Difficult, Dangerous ,Dirty دون حد يردع هؤلاء المشغلين عن استغلال اليد العاملة غير القانونية.[3]

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن عملية اندماج المهاجرين أو الذين هم من أصول مهاجرة عملية معقدة، تستدعي تضافر جهود كل الفاعلين في الحقل السياسي والثقافي والإعلامي والتعليمي، وكذا مختلف مكونات المجتمع المدني من أجل نشر وتعميق وتطبيق مبادئ التسامح والاعتراف بحق اختلاف المهاجرين والأقليات المتواجدة في بلد واحد وقبول

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا**، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ،أبوظبي،الامارات العربية المتحدة ،2010 ، ص 47-48 .

[2] خالد إبراهيم حسن الكردي،**قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة**،ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية بعنوان" الهجرة غير الشرعية:الأبعاد الأمنية والإنسانية" المنعقدة في مدينة سطات بالمغرب خلال الفترة من4-2015/2/6، ص10.

[3] محمد الخشاني،**الهجرة الدولية:الواقع والآفاق**، سلسلة محاضرات الإمارات، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط2011،1 ص26.

هذا الاختلاف والتعايش معه،[1]مع توفير فرص التعليم والتأهيل لهم أسوة بغيرهم من الفئات الاجتماعية، كما يعني منحهم حقوق الإقامة التي تسمح لهم بالعمل دون قيود بدلا من إقامة مؤقتة تحد من حريتهم ولا تساعد على اندماجهم في المجتمع الجديد.

كما أن مشكلة الاندماج لا تقع فقط على عاتق مجتمعاتهم الجديدة وسلطاتها، فهناك تقصير أيضا من قبل عدد غير قليل من المهاجرين ويتجلى في صور عديدة لعل أبرزها ضعف الجهود التي يقومون بها من أجل تعليم أنفسهم وتأهيل أبنائهم بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.[2]

فمن خلال دراسة اجتماعية حول الاندماج في الدول الأوروبية أجراها كل من "المجلس البريطاني" و"مجموعة سياسة الهجرة" التي شملت25دولة أوروبية، بالاضافة إلى كندا توصلت الدراسة: إلى أن اندماج المهاجر لا يتوقف عليهم فحسب، بل لابد للدولة أن تقدم الدعم لهذا الغرض، ومن أهم العوامل التي تسهل ذلك حسب الدراسة ما يلي:

- تسهيل دخول الأجانب إلى سوق العمل.
- تسهيل عملية التجنس بل وحتى منحهم حق الانتخاب.
- التحلي بالجرأة عند مقارنة القوانين المتعلقة بسياسة الاندماج التي تقوم على أسس مشتركة. [3]

وفضلا عن ما خلصت إليه هذه الدراسة هناك تجارب أجنبية مثل تجارب سنغافورة وماليزيا التي ذكرت سابقا،حيث كشفت هذه التجارب عن الدور الذي تقوم به التشريعات التي تتناسب واحتياجات سوق العمل و منح الإقامة والجنسية بالإضافة إلى تسهيل عملية التعليم،مع إعطاء صورة إيجابية عن ما يقدمه المهاجرون للبلدان المضيفة.

---

[1]محمد نظيف،**الهجرة بين الحاجيات وعوائق الاندماج** ،12:15h,2018/03/11 أنظر الموقع :
https://www.aljazeera.net/2005/03/11/

[2] عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض، 2008،ص ص32- 33.

[3]محمد نور فرهود، **عوامل وعقبات الاندماج في بلاد المهجر**،2019/01/01، 10:30h أنظر الموقع:
https://www.aljazeera.net/blogs/2018/7/18/%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D

ومن خلال ما تم ذكره يمكن القول أن كلا من السكن والتعليم و الشغل هي مؤشرات تشير إلى مدى اندماج واستقرار المهاجرين في المجتمعات المستقبلة،غير أن مسالة الاندماج تظل أمرا معقدا إلى حد ما نظرا للتباين والاختلاف في العديد من المجالات بين الدول المضيفة والمصدرة للمهاجرين.

خامسا) آثار العمالةالوافدة :

لاشك أن تواجد ووفرة العمالة فضلا عن الاعتماد عليها بشكل أساسي يخلف العديد من الانعكاسات، وسنوضح في هذا العنصر الآتي مختلف الآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية:

1) الآثار الاجتماعية والثقافية:

ان الآثار الاجتماعية لهجرة العمالة تشكل العديد من التغيرات في المجتمع، والتي تتجلى في العديد من المظاهر السلبية وهي كالآتي:[1]

- انتشار ظاهرة الأقليات وذلك بتواجدهم في أماكن معينة، وكذا هو الحال بالنسبة للمهاجرين الأفارقة الذين يسعون إلى إثبات ذاتهم بأي من الطرق المشروعة وغير مشروعة.
- انتشار ظاهرة الزواج من أجنبيات نتيجة بحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع يضمن له وجوده الآمن داخل الدولة، وغالبا ما ينتج عن هذا الزواج إنجاب يتلوه طلاق، ومن ثم تظهر مشكلة نسب الأطفال وبالتالي ظهور جيل من الشباب غير الأسوياء.
- ظهور أحياء عشوائية حيث تتدنى الخدمات الضرورية وتتدهور صحة البيئة، وتنتشر الآفات الاجتماعية، كالسرقة والمخدرات والدعارة.
- انتشار ظاهرة التسول في الأماكن العامة،مما يؤثر بشكل كبير على أفراد المنطقة والمجتمع بشكل عام.

[1] حمدي شعبان، **الهجرة غير المشروعة(الضرورة والحاجة)** ، مركز الاعلام الأمني، جمهورية مصر العربية، ص11.

زيادة على ذلك أن دخول المهاجرين غير الشرعيين في الغالب يترتب عنه أخطار صعبة وذلك لأنهم لا يخضعون للمراقبة الصحية ولا يملكون شهادات صحية تفيد خلوهم من الأمراض المعدية والمزمنة، فعن طريق الدراسات والأبحاث الطبية، اتضح أن أغلب المهاجرين بصور غير شرعية يكونون مصابين،[1] بأمراض خطيرة مثل الملاريا والسل والايدز، والأمراض المعدية القابلة للانتقال، ومعلوم أن الهجرة غير الشرعية تتم في قوافل تتكون من عشرات الأفراد في غالب الأحيان، وهو ما يجعل كامل المجموعة معرضة لانتقال الأمراض بما في ذلك عناصر الشرطة والأمن والمصالح الطبية التي تتكفل بهم في مركز الحجز في دول العبور أو الدول المستقبلة لهم في حالة القبض عليهم.[2]

ضف إلى ذلك أن عمل العمالة الوافدة ولفترات طويلة في مهن معينة يؤدي بالمواطن إلى ازدراء واحتقار بعض المهن والأعمال التي تمارسها هذه الفئة.[3]

فهجرة العمالة هي ليست هجرة أفراد ، بل هي هجرة تقاليد وعادات وقيم ترافق المهاجرين من بلدهم الأم إلى البلدان المستقبلة.[4]

وكلما طالت مدة اقامتهم ترسخت تدريجيا عادات وتقاليد المهاجرون داخل المجتمعات المحلية.

2) <u>الآثار الأمنية والسياسية:</u>

يعتبر الجانب الأمني والسياسي من أكثر المسائل خطورة وذلك لمساسها بالاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي للدول، ومما لاشك فيه أن الفرد مهما ابتعد عن بلده ومهما توفرت له سبل العيش في موطن غير موطنه إلا أنه يبقى شديد الولاء والحنين لوطنه الأصلي، بل يحاول نشر أفكاره، وبعض العمال لهم عادات وتقاليد تمثل خطرا على أمن

---

[1] عز الدين مختار فكرون، علي مفتاح الجد، مرجع سبق ذكره ،ص138.

[2] باخويا ادريس،" ***سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية بالجزائر***"، <u>المجلة الأكاديمية للبحث القانوني</u>، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار، مج11،ع1، ص168.

[3] أسيل عمر مسلم سلمان، مرجع سبق ذكره، ص574.

[4] علي حمد درج الدليمي،علي كريم عطا الله العلواني، "***هجرة العمالة الأجنبية إلى دول الخليج العربي***"، الأبعاد الاقتصادية والمخاطر، <u>مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية</u>، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، مج9، ع19، 2017، ص50.

المجتمع وسلامته، فكثيرا ما تنتشر أنماط الجرائم والجنح والمخالفات كالسرقة والتسول والدعارة والاتجار في المخدرات والخمور وغسيل الأموال، وتجاوز المدة القانونية للإقامة والعمل بدون رخص عمل، وهذا يعني وضع بذور خطيرة في المجتمع.[1]

ومن الظواهر الاجتماعية التي لها صلة قوية بالمستويات الاقتصادية المتدنية التي تلعب دورا كبيرا في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة هي ظاهرة الفقر، وغالبا ما يصنف الفقر على أنه مدخل اقتصادي أساسي للجريمة، وصلة الفقر بالجريمة ليس صلة حديثة، فمنذ فترة طويلة أكد الفلاسفة والمصلحون الاجتماعيون على أن الفقر يلعب دورا هاما في دفع الفرد لممارسة الجريمة من أجل توفير الثروة،[2]ناهيك عن مشكلات البطالة وغياب الحماية الاجتماعية والتمييز العنصري وغياب حقوق الإنسان وفقدان الكرامة واليأس، وهي أوضاع ومشكلات وثيقة الصلة بأوضاع العمالة الهامشية أوغير مؤهلة، وهذه الأوضاع تشكل بدورها أرضية خصبة لانتشار الجريمة بكل أنواعها والانحراف بكل أشكاله.[3]

كما أن وجود هذه العمالة وما يترتب عنها من مشاكل سيؤثر بدون شك على العلاقات السياسية بين هاته الدول، ولهذا أضحت قضية العمالة الوافدة بحاجة إلى اتخاذ إجراءات تنظمها في الكثير من المجالات لكونها تمثل تهديدا للدول المعنية بها.

3) <u>الآثار الاقتصادية:</u>

إن الوجود المكثف للعمالة الوافدة وتركزهم في قطاعات معينة يؤدي إلى الشعور الدائم بالاستعانة بهم واستقرارهم ويستبعد المواطنين من بعض الوظائف والمهن، مما يؤثر سلبا في القطاعات الإنتاجية الرئيسية، كما أن تفشي ظاهرة العمالة يؤدي بالضرورة إلى مشاكل فائض العمالة والبطالة خاصة بين المواطنين.[4]

---

[1] ابراهيم بن عبد الكريم بن عيبان، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] نعيم بن جزاء الطويشري، **العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي – دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة،2010.، ص23.

[3] محمد غربي، مرجع سبق ذكره ، ص112.

[4] نعيم بن جزاء الطويشري، نفس المرجع ،ص24.

وهو ما يفسر استياء العمال المحليين من المهاجرين حيث يتم استبدال المهاجرين الشرعيين وحتى الوطنيين بالعمال غير القانونيين، وكلما ارتفع عدد هذه الفئة نقص الأجر وتزايد الطلب عليها، ويؤدي ذلك إلى إحجام أرباب العمل عن تشغيل المهاجرين إلا بأجر مماثل، فيجدون أنفسهم مجبرين على تخفيض أجورهم رغم محاولة دول الاستقرار المساواة في العمل والأجر بين المواطنين والمهاجرين.[1]

مما يؤدي إلى الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة، بالإضافة إلى ظهور سوق ظل موازية للعمالة التي تقبل بأجور زهيدة وشروط عمل قاسية.[2]

سادسا) العمالة الوافدة ودورها في التنمية:

سبق وأن تناولنا الآثار السلبية التي تخلفها العمالة بالدول المضيفة، إلا أنه لا يمكن الجزم والتعميم بعدم وجود إيجابيات، سواء كان ذلك على بلدان المنشأ أو المقصد أو المهاجرين أيضا، وذلك ما أكدته الكثير من الدراسات في عدة جوانب :

– أن الهجرة تقلل من نسبة البطالة وذلك من خلال توفير اليد العاملة في القطاعات والمهن التي تعاني من نقص في العمالة، سواء في الأعمال ذات المهارة العالية أو الأقل مهارة بدول المنشأ هذا من جهة وتخفيف الضغط والفائض السكاني للعمالة بدول المصدر من جهة أخرى.

– تلعب التحويلات المالية دورا هاما في تكوين رأسمال اللازم للمهاجرين بما يمكنهم من القيام بمشروعات اقتصادية للذين لم تكن لهم الفرصة لإقامتها، كما تمكن هذه التحويلات حائزيها وذويهم من الارتقاء بمستوى المعيشة والإنفاق على خدمات التعليم والصحة ومواجهة النفقات الجارية للأسرة بشكل أفضل وأسرع مقارنة بالوضع في حال غياب هذه التحويلات.[3]

---

[1] موكة عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص54.

[2] عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك،مرجع سبق ذكره ،ص64.

[3] التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، **الهجرة الدولية والتنمية2014**، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية،القاهرة،2014،ص5.

علاوة على ذلك إن الهجرة تساهم بشكل كبير في الحد من الفقر، وبواسطة السياسات الداعمة يمكنها أن تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق أوسع بطرق شتى في بلدان المنشأ،[1]حيث خلصت دراسة بورجاس2010المطبقة على 70دولة مستقبلة لأموال المهاجرين بوجود انخفاض معنوي في تقلبات نمو الناتج المحلي الخام الناتج عن تحويلات المهاجرين، وتقلل كثيرا من مستوى الفقر التي أصبحت تفوق المساعدات الإنمائية المقدمة للدول الفقيرة،[2] ووجدت دراسة Adamsأن الزيادة في تحويلات كل عامل بنسبة 10في المائة إلى البلدان النامية تؤدي في المتوسط إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في مستوى الفقر في حدود3.9في المائة في دول المنشأ.[3]

- أنّ المهاجرين يشغلون وظائف حيوية لا يريدها أبناء البلد، وأن حضورهم ونشاطاتهم يخلق المزيد من فرص العمل، مما يساهم في توازن الحسابات القومية في عدد كبير من البلدان.[4]

كما أن انخفاض أجور العمالة يؤدي إلى استفادة المنتجين الذين يستخدمون العمال عنصرا إنتاجيا رئيسيا، وحيث أن مستوى الأجور قد انخفض وزاد معه عدد العمال فإن السلع والخدمات المنتجة من طرف هذه العمالة سوف تنخفض أسعارها.[5]

---

[1] هاشم نعمة فياض، مرجع سبق ذكره ،ص124- 125 .

[2]Faini Riccardo, ***"Développement ,commerce international et migration, développement Tard and Migration"*** ,revue d économie du développement21,n°2,2007.
https://www.dagliano.unimi.it/media/18.pdf

[3]Adams Jr, Richard H , **Remittances and Poverty in Guatemala**. Policy Research Working Paper; No.3418. The World Bank, Washington D.C.2004,p53.
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/13996/3418WPS.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[4] مجدة إمام، **هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات**، يونيو2009،ص7.

[5]-Philip Martin, ***Migration and Development: Toward sustainable solutions***, Willamette journal international law and dispute resolution vol15, No2(2007)pp182-226,p196.

وعليه فإن المهاجرين أثناء اتصالهم مع مجتمعاتهم الأصلية أو بعودتهم إليها يمكن أن يصبحوا عوامل تغيير سياسية وثقافية، مما يكون مفيدا بالذات في تعزيز المساواة بين الجنسين، كما أن الفوائد لا تقتصر على بلدان المنشأ بل أيضا البلدان المستقبلة لها.

ففي أستراليا تشير المنظمة الدولية للهجرة أن انتشار الهجرة على نطاق كبير من آسيا وأماكن أخرى عزز من التفاعلات بين البلدين في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، خاصة مع التنوع الثقافي واللغوي الذي شهدته المنطقة و زيادة انفتاحها على دول أخرى، علاوة على ما يصاحب ذلك من تنوع في القيم والمواقف والأخلاقيات ما ساهم في تعزيز ثقافة أستراليا وأسلوب الحياة فيها.

فهجرة الشباب أصبحت ميزة رئيسية في تمكين البلدان من مواجهة التحديات الاقتصادية المتعلقة بسوق العمل والإنتاجية في اقتصاد معولم، وأداة لتكييف مهارات أسواق العمل الوطنية والاقليمية المتغيرة بسرعة في مجال المهارات والأفراد بسبب التغيرات التكنولوجية والتغيرات في ظروف الأسواق.[1]

ومن خلال ما أشرنا إليه سابقا نؤكد القول أنّ الهجرة عامل للتنمية من خلال المساهمات الايجابية التي تقدمها لدول المنشأ و المقصد في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

سابعا) واقع العمالة الإفريقية بالجزائر :

1) التطور التاريخي للهجرة الافريقية بالجزائر :

لقد تحولت الجزائر منذ فترة التسعينات ومطلع الألفية إلى دولة عبور فضلا عن كونها بلد منشأ وهذا بالنظر إلى العديد من المعطيات الجديدة التي فرضتها ظروف بعض بلدان القارة الافريقية، سيما مع تزايد عدد الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية وتدهور اقتصاديات بعض تلك الدول، ما حول الجزائر إلى بلد مقصد في السنوات الأخيرة ،[2] للكثير من

[1] مجدة إمام، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] زازة لخضر، مرجع سبق ذكره ، ص132.

المهاجرين الأفارقة الذين جاؤوا للاستقرار،أو لأولئك الذين لم يسعفهم الحظ في الوصول إلى الضفة الأخرى، [1] منتظرين الفرصة لتحقيق آمالهم وطموحاتهم.

وقد كان للأزمات في سيراليون وليبيريا والكونغو ونيجيريا وساحل العاج في أوائل عام2000 دورا مهم في تعطيل تدفق الهجرة الإقليمية وتوجيهها نحو شمال إفريقيا وأوروبا، وبذلك عرفت المنطقة تزايد العديد من المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إليها في فترة وجيزة ، نظرا لاتساع مساحتها و حدودها الطويلة بينها وبين الدول التي تجاورها، حيث تقدر الحدود مع النيجر بحوالي1300 كم ومالي بـ 1280 كم وليبيا بـ 1250 كم والمغرب بـ 1523 كم وتونس بـ 955 كم والصحراء الغربية بـ 143 كم وموريتانيا بـ 520 كم.[2] ولهذا تمكنت الجزائر من توقيف حوالي 6000 مهاجرا غير شرعي بين سنتي2002و2006.

وأشارت احصاءات رسمية عن وجود35ألف شخص من جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في الجزائر في عام 2008، و أكدت دراسات أخرى على وجود20ألف شخص يسكنون في مدينة تمنراست الجنوبية وحدها[3] ما جعلها تتصدر المناطق الجزائرية من حيث التوافد إلى أن أصبحت تلقب بالعاصمة الإفريقية نظرا لتمركز هذه الفئة بمختلف مناطقها، ناهيك عن

(1)Asiedu Alex, Ezzine Abdelfattah ,Tandian Aly , **La Migration Africaine Etat des Lieux Résume du Rapport** ,RESUME PAR:COULIBALY, Oumoul Khaïry, Novembre 2016,p40.
https://madenetwork.org/sites/default/files/RESUME%20ETUDE%20%20ETAT%20DES%20LIEUX%20SUR%20LA%20MIGRATION%20AFRICAINE.pdf

[2] ساعد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص78.

[3] الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الانسان، **مغنية عبور حدود لا تعبر**، تقرير بعثة بشان الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون من جنوب الصحراء الكبرى عبر الحدود الجزائرية –المغربية ،المغرب، ديسمبر2013،الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الانسان،ص7.

الذين يسكنون في المدن الحدودية الأخرى،[1]خاصة بعد قيام السلطات الجزائرية بولاية مغنية بحملة اعتقال وترحيل في فترة 2007و2008و تدمير القيتوهات.[2]

ونتيجة لارتفاع عدد المهاجرين الأفارقة استمر تصاعد ترحيل المهاجرين على دفعات متتالية، حيث أوضحت منظمة هيومن رايتس ووتش أن السلطات الجزائرية أوقفت أشخاصا من جنوب الصحراء في الجزائر العاصمة وحولها، ورحلت أكثر من ثلاثة ألاف مهاجر إلى النيجر منذ23أوت 2017 دون منحهم فرصة الطعن في قرارات الطرد. [3]

وفي نفس السياق صرحت منظمة غير حكومية مقرها غاو بمالي أن عدة مواطنين ماليين طردوا بدورهم إلى الحدود بين الجزائر ومالي،حيث كان بين المرحلين نيجيريون ومئات المواطنين من دول أخرى مثل مالي،الكاميرون، ساحل العاج، وغينيا، وأشارت لجنة الإنقاذ الدولية التي تدير برنامج مساعدة المهاجرين في أغاديس بالنيجر لهيومن رايتس ووتش أن المهاجرين طردوا على دفعات متتالية، وأن أول قافلة وصلت إلى أغادير في25أوت وآخر قافلة كانت في 25أكتوبر سجلت حوالي 3.232 مهاجرا وفدوا من الجزائر.[4]

كما أكد المدير المكلف بالهجرة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية حسان قاسيمي أن مصالح الأمن تمنع سنويا عبر مستوى الحدود الجنوبية حوالي 40ألف مهاجرا غير شرعي من التنقل إلى أوروبا، وأوضح قاسيمي في تصريح الإذاعة الوطنية أن المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون اختراق الحدود الجنوبية ينتمون إلى23جنسية افريقية تأتي من إفريقيا الغربية ومنطقة الساحل وإفريقيا الوسطى، وقد سلمت الجزائر

---

[1] ساعد رشيد، مرجع سبق ذكره ، ص78.

[2]N.Khaled (eds), profils **des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie** rapport intermédiaire de recherche, CISP-Algérie, Commissions Européenne, Avril2007,p20.
https://www.academia.edu/8037385/Profils_des_migrants_subsahariens_en_situation_irr%C3%A9guli%C3%A8re_en_Alg%C3%A9rie

[3]الجزائر: **زيادة كبيرة في ترحيل المهاجرين،الرجال المرحلون من الجزائر مصطفون بعد وصولهم إلى باماكو**،5أكتوبر 2017بوكاري داو لو ريبوبليكان,2018/01/07، 15:04h ،أنظر الموقع:
https://www.hrw.org/ar/news/2017/10/30/310680

[4] نفس المرجع .

السلطات النيجرية 10آلاف مهاجر غير شرعي، من بينهم 7آلاف طفل و3آلاف امرأة، وأضاف أيضا أن عددا كبيرا من المهاجرين الذين تم ترحيلهم سابقا عادوا إلى الجزائر أكثر من مرة تم تقديمهم للعدالة وبهذا تم إدانة حوالي 20الف مهاجر نيجيري، فيما تمت إدانة 36ألف مهاجر مالي من طرف العدالة المالية.[1]

الشكل رقم (01): يوضح دول الساحل الافريقي والصحراء الكبرى

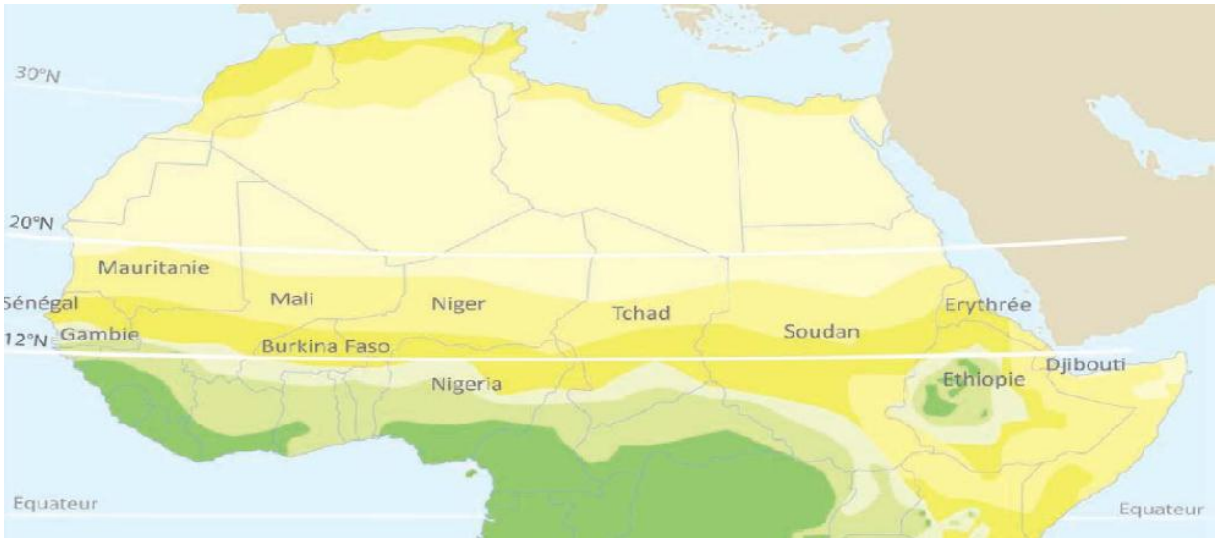

Source : Henri Plagnol Et François Loncle, **La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne**; France, la Commission Des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale, 2012, p.10.

2) مسارات هجرة العمالة الإفريقية نحو الجزائر:

ومن الناحية الجغرافية يستعمل المهاجرون السريون القادمون من منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى كل الطرق والوسائل المتاحة بغية الوصول إلى شمال إفريقيا وأوروبا[2]،إذ أظهرت العديد من الدراسات الميدانية حول الظاهرة أن الرحلة عبر الصحراء تمر بعدة مراحل وتستمر من شهر واحد إلى عدة سنوات، فغالبا ما يقيم المهاجرون في مدن محلية

---

[1] بهاء الدين م, **قوافل جديدة للمهاجرين الأفارقة على البوابات الحدودية**،2020/04/05 14:15h
أنظر الموقع:https://www.elbilad.net/article/detail?id=93457,

[2]Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, Crime **Organise et Migration Clandestine de l Afrique vers l'Europe**, juillet2006,p12.
https://www.unodc.org/pdf/research/Migration_Africa_French.pdf

أثناء الرحلة وذلك للعمل وتحصيل بعض الأموال استعدادا للمرحلة القادمة، وذلك عبر منافذ عديد متمثلة في ما يلي: [1]

- **الرواق الجزائري المالي:**إذ تصل من الأراضي المالية تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من بلدان إفريقيا الغربية انطلاقا من باماكو نحو غاو عبر مدينة مبوتي ومن غاو تتسرب التدفقات داخل التراب الجزائري عبر رواق يؤدي إلى اتجاهين: الأول باتجاه تمنراست مرورا ب تينزاوتين ، والثاني نحو مدينة أدرار مرورا ببرج باجي مختار، ويمكن الوصول إلى برج باجي مختار أيضا من المركز الحدودي ب تيمياوين.
- **الرواق الجزائري النيجيري:** تصل من الأراضي النيجيرية تدفقات قادمة من بلدان إفريقيا الغربية والعابرة ل واغادوغوا، ونيامي للالتحاق بمدينة أغاديس نقطة وصول التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الوسطى، وفي هذه المدينة تتجه تدفقات المهاجرين غير الشرعيين نحو مدينة أرليت التي تفتح الطرق المؤدية إلى تمنراست مرورا بعين قزام أو نحو جانيت عبر الطريق الوطني رقم03.
- **الرواق الجزائري الليبي** :تتم عمليات الدخول والخروج للتراب الجزائري مع الحدود الليبية عبر نقطتي مرور حدوديتين، من دمينو وسبها الليبية نحو مدينة جانيت الجزائرية،والتي تفتح الطريق نحو اليزي عبورا بعين أميناس جنوبا و ورقلة شمالا.

أما عن الطرق التي يسلكها المهاجرون الأفارقة إلى ليبيا في السنوات الأخيرة تتمثل في ما يلي: [2]

- الطريق الأول:من أغاديس بالنيجر مرورا بالصحراء بواسطة السيارات إلى الحدود الليبية ومن ثم إلى القطرون وتستغرق هذه الرحلة ما لا يقل عن أسبوعين.

---

[1] ظريف شاكر،"***معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية***" ، مجلة العلوم القانونية والسياسية،ع13، جوان 2016، ص19.

[2] ياسين محمود الناجح،"***شؤون ليبيا***"،مجلة دراسات حول ليبيا المعاصرة،ع1، جويلية2016، ص25.

– الطريق الثاني:من أغاديس إلى أرليت النيجر ثم مواصلة الرحلة حتى الوصول إلى مدينة تمنراست ثم جانيت بالجزائر، ومنها يواصل المهاجرون الرحلة سيرا على الأقدام عبر سلسلة جبال تادرارت للوصول إلى مدينة غات إلى جنوب غرب ليبيا.

أما الراغبون في الاستمرار نحو المغرب وأوروبا فيتجهون إلى مغنية ثم إلى وجدة نحو المغرب.[1]

وتعد مالي والنيجر وتشاد والسنغال من أهم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يمرون عبر الجزائر ثم المغرب نحو اسبانيا, أو الجزائر ليبيا نحو ايطاليا, أو الجزائر تونس نحو مضيق صقلية باتجاه ايطاليا, كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل(02): أهم الطرق المستعملة من طرف المهاجرين غير الشرعيين للدخول إلى أوروبا عبر الجزائر

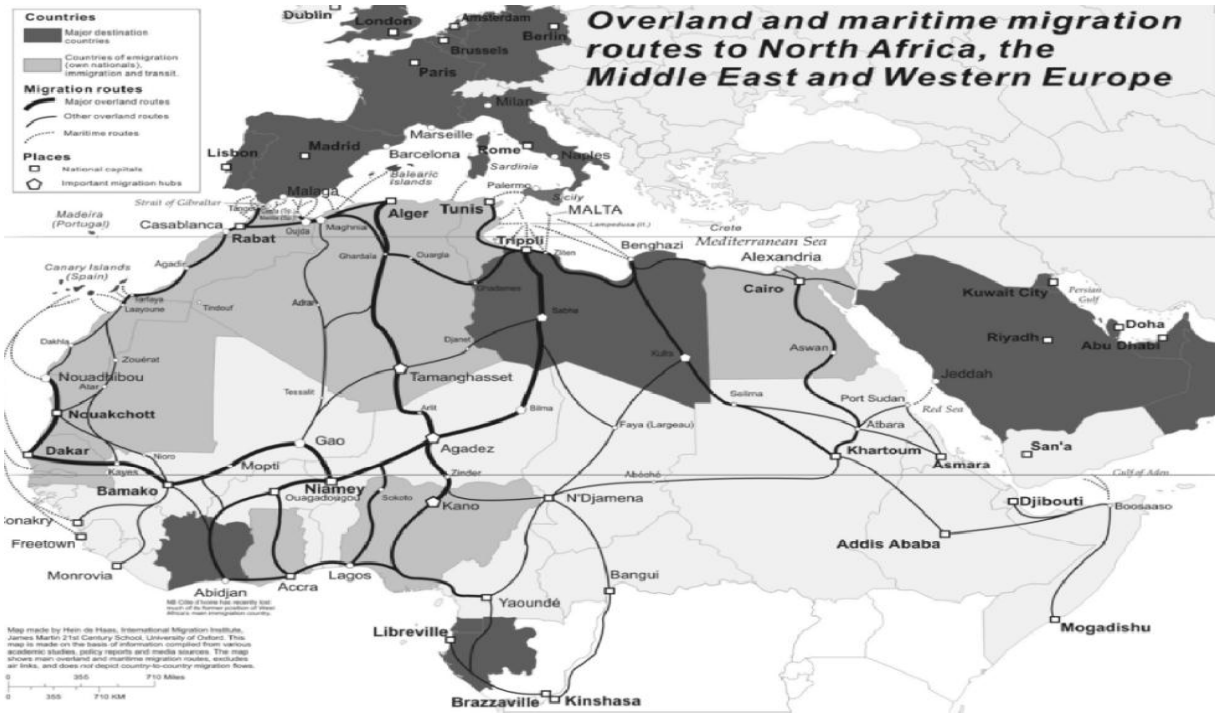

Source :Hein de Haas ,**The myth of invasion irregular migration from west Africa to the Maghreb and the European Union**,(oxford: ImI research report, October 2007)p17.

ومن خلال الشكل الموضح يتبين أن الجزائر أصبحت معبرا هام لعدد كبير من المهاجرين ومركز استقرار لمختلف الجنسيات إفريقية وأسيوية وحتى عربية، وبهذا يبقى الإشكال

[1] ظريف شاكر، مرجع سبق ذكره ، ص20.

المطروح كيف يتم تلبية مختلف حاجيات المهاجرين الوافدين إن لم تكن هناك قاعدة اقتصادية.

1) الخصائص السوسيواقتصادية للعمالة الافريقية:

لقد تحولت المدن الصحراوية الجزائرية من دولة عبور إلى دولة اقامة للمهاجرين الأفارقة، والأهم من ذلك تحولت هذه الفئة إلى ملاذ لأرباب العمل، فبعدما كان الأمر يقتصر على اليد العاملة العربية والصينية في مجال العمل اتسع المجال ليشمل هؤلاء الأفارقة.

وتتميز العمالة الإفريقية بخصائص اجتماعية واقتصادية تميزهم عن غيرهم تتمثل فيما يلي:

أ- **الخصائص الديمغرافية:**

نظرا لتوافد المهاجرين بشكل هائل يقضي العشرات من الأفارقة مختلف أوقاتهم في أماكن عامة ينتظرون طلبات أفراد المجتمع من حين لآخر، أما البعض الآخر فنجدهم يفترشون الطرقات أو يسيرون فرادى أو جماعات مصحوبين بأطفال ورضع يطلبون مساعدات لسد حاجياتهم.

وكشفت دراسة نصر الدين حمودة بأن المهاجرين الأفارقة يتوزعون في مختلف ولايات من الوطن، حيث تحتوي ولايات الجنوب أكبر عدد منهم، تليها منطقة الغرب باعتبارها ممر رئيسي للهجرة نحو أوروبا أو العبور نحو الحدود المغربية ، ثم يليها منطقة العاصمة وأخيرا منطقة الشرق الجزائري التي تحتوي أقل نسبة بسبب الاجراءات الأمنية الصارمة.

وأشارت الدراسة أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين شباب تتراوح أعمارهم بين25 و40 سنة، لهم القدرة على ممارسة مختلف النشاطات التي يعزف عنها السكان المحليين وذلك لتوفير حاجياتهم الضرورية وإعالة أسرهم وذويهم بمبالغ مالية من فترة لأخرى. [1]

[1]Nacer Eddine Hamouda, **la migration irrégulière vers et a travers l Algérie,** Institute Universitaire Européen, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, (CARIM)Italy, 2008,p7. file:///C:/Users/a/Downloads/CARIM_ASN_2008_75%20(3).pdf

ب-الخصائص الاجتماعية:

أما عن الوضع السكني فغالبا ما يقوم المهاجرون باستئجار منازل ويتقاسمون تكاليف دفع هذا الإيجار وغيرها من المستلزمات الضرورية، خاصة وأن أغلب العمال شباب، أو يقطنون بناءات غير مكتملة أو غرف هشة وقديمة متعددة الوظائف تشتغل للجلوس وللنوم والطبخ ، في حين يتواجد عدد قليل منهم في الفنادق القديمة أو في مراقد جماعية أو بورشات العمل يشتغلون فيها كيد عاملة.

وبشأن الوضعية العائلية للمهاجرين الأفارقة، أكد الباحث نصر الدين حمودة في دراسته أن الرجال غالبا غير متزوجين والنساء في مجملهن متزوجات، وعدد كثير منهم من الأرامل أو مطلقات.

أما من حيث المستوى التعليمي فقد أظهرت دراسات مختلفة أن مستوى تعليم المهاجرين والبلد الأصلي للمهاجرين، له دور كبير في الاستقرار بالجزائر بدلا من مواصلة الرحلة إلى أوروبا، فمواطنو مالي وموريتانيا والنيجر أكثر استعدادا للبقاء في الجزائر، في حين أن القادمون من غرب إفريقيا ومن حصلوا على مستوى أعلى من التعليم فيميلون أكثر إلى مواصلة الرحلة نحو أوروبا.[1]

ت-الخصائص الاقتصادية:

وخلال مدة اقامتهم بالجزائر يعيش المهاجرين غير الشرعيين على المساعدات المقدمة من طرف أفراد المجتمع المحلي، سواء كان ذلك من خلال التسول أو في شكل هبات أو بمساعدات تقدمها الجمعيات الخيرية كمنظمات الهلال الأحمر الجزائري وغيرها من الجمعيات، إلا أن هذه المساعدات لا تكفي لتغطية كافة حاجياتهم ، ومنه البحث عن فرص عمل لجمع أكبر قدر من المال.

وعادة ما نجد المهاجرين الأفارقة يعملون في أعمال غير منتظمة وغير آمنة، كالبناء و العمل في المزارع والحقول مقابل أجور زهيدة،أما البعض الآخر تتركز أعمالهم في التجارة غير مشروعة من بيع للمراهم والدهون والعقاقير، ديكورات لتزيين المنازل، وغيرها من

[1] الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الانسان ، مرجع سبق ذكره، ص8.

المنتجات، بالاضافة إلى حرفة الخياطة وخاصة خياطة الطرز التي يمتهنها العديد من الوافدين الأفارقة وحتى المحليين نتيجة الانتشار الواسع لهذه الحرفة. [1]

أما في مجال الطبخ فنجد أغلب العمال يقومون بتحضير أكلة الماينمة التي اجتاحت المدن الجنوبية على غرار بقية المدن الجزائرية، إذ أصبحت من الوجبات التي يكثر الطلب عليها في مختلف المطاعم الجزائرية.

وبالنسبة للنساء فغالبا ما نجد أعمالهم تتركز في الأعمال المنزلية من طبخ وتنظيف وعناية بالأطفال، بالاضافة إلى قيام البعض بضفائر الشعر بشكل متعدد والمسماة بالراستا هي عبارة عن ضفائر الشعر ذات أصول افريقية، كانت تستخدم في القديم للدلالة عن قبيلة الشخص أو وضعه الاجتماعي وخلفيته الثقافية لتصبح في الآونة الأخيرة من أحدث قصات الشعر.

و من خلال ما تقدم نستخلص أن الوضع المهني للعمالة الإفريقية هو نتاج للظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي دفعتهم لمغادرة بلدانهم، وبهذا تبقى مسألة حماية المهاجرين أمرا صعبا خاصة مع تزايد موجات المهاجرين الأفارقة من حين لآخر واختلاف جنسياتهم وتعدد مساراتهم.

4) <u>التنظيم القانوني للعمالة الوافدة بالجزائر:</u>

ونتيجة للتدفق الهائل للعمالة الوافدة وضعت الجزائر كغيرها من الدول العديد من القيود والقوانين بهدف حماية وتنظيم العمالة المحلية والأجنبية في آن واحد،حيث تجلت هذه القوانين في العديد من الإجراءات، وهذا ما سنحاول توضيحه في العنصر الآتي:

1- إجراءات تشغيل العمالة الوافدة:

❖ الحصول على الموافقة المبدئية:

يخضع تشغيل العمال الأجراء الأجانب لموافقة مبدئية من المصالح المركزية المكلفة بالتشغيل، ويسري هذا الإجراء على أي هيئة مستخدمة ترغب في تشغيل عامل أو عدة عمال أجانب، بحيث يودع ملف طلب الموافقة المبدئية على مستوى مصالح مديرية التشغيل

---

[*] **الماينا ما:** أكلة نيجيرية مشهورة بالمنطقة وهي عبارة عن لحم مجفف ومشويّ بخلطة من التوابل الافريقية التي تعطي له طعم خاص.

الولائية المؤهلة إقليميا، وفي حالة موافقة المصالح المركزية للتشغيل،يقوم المدير الولائي للتشغيل بإخطار المؤسسة المعنية بالموافقة المبدئية، ويبلغها بإمكانية تقديم ملف طلب الرخصة المؤقتة للعمل من أجل الحصول على تأشيرة العمل لفائدة عمالها الأجانب.

❖ وجوب التصريح بتشغيل العامل الأجنبي:

أشارت المادة28من قانون 11/08 مايلي: يشترط على كل شخص طبيعي أو معنوي يشغل أجنبيا أن يصرح به خلال48 ساعة لدى المصالح المختصة إقليميا للوزارة المكلفة بالتشغيل، وفي حالة عدم وجود هذه المصالح إقليميا، لدى بلدية محل التشغيل أو محافظة الشرطة أو فرقة الدرك الوطني المختصة إقليميا، مع وجوب تقديم السندات والوثائق المرخصة للتشغيل العامل الأجنبي في المؤسسة أثناء كل طلب.

❖ حصول العامل على رخصة العمل:

إن حصول العامل على رخصة العمل شرط ضروري لتشغيل العامل الأجنبي، وهذا ما نصت عليه المادتان2و4 من القانون10/81،[1]حيث أكدت المادة 2 من القانون على مراعاة الأحكام المخالفة التي تنص عليها أي معاهدة أو اتفاقية أبرمتها الجزائر مع دولة أجنبية، على كل أجنبي مقبل على ممارسة نشاط مدفوع الأجر بالجزائر أن يكون حائزا جواز أو رخصة للعمل المؤقت تسلمها المصالح المختصة التابعة للسلطة المكلفة بالعمل طبقا لأحكام هذا القانون.

أما المادة 4 فقد أشارت أن كل من جواز أو رخصة للعمل المؤقت تسمح للمستفيد أن يمارس نشاطا معينا مدفوع الأجر لمدة محددة ولدى هيئة صاحبة العمل واحدة دون سواها.[2]

ويتضح من خلال المادة المذكورة أن المشرع الجزائري أتاح رخصتين للعامل تنقسم إلى نوعين، جواز العمل وترخيص مؤقت للعمل.

---

[1] **القانون رقم81-10** المؤرخ في 11يوليو سنة 1981والمتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب ، ج.ر. عدد 28 لسنة 1981.

[2] المادة 4 من نفس القانون 81- 10.

- **رخصة العمل:** يتم تسليمها بمجرد مزاولة العامل الأجنبي لعمله بحيث لا يمكن أن تتجاوز مدة جواز العمل سنتين، ويتم تجديد هذا الجواز وفقا لنفس الشروط والأشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و6 أعلاه.
- **ترخيص مؤقت للعمل:** وذلك حسب المادة8من قانون10/81التي تضمنت ما يلي:

" تسلم رخصة العمل المؤقت للعمال الأجانب المدعوين لممارسة نشاط مدفوع الأجر،لمدة تقل عن3أشهر أو تساويها و بطلب معلل من الهيئة صاحبة العمل بعد استشارة ممثلي العمال، ولا يمكن تجديد هذه الرخصة أكثر من مرة واحدة في السنة".

"ولا يجوز للمصالح التابعة لوزارة العمل قبول ملف لجواز العمل ما لم يكن مرفوقا بالتقرير المعلل من الهيئة صاحبة العمل المتضمن رأي ممثلي العمال".[1]

كما تضمن الفصل الرابع من قانون السالف الذكر أن هذا الإجراء أساسي لتقديم بطاقة المقيم من قبل ولاية مكان الاقامة، وهذا ما ذهبت إليه المادة 17: أن كل أجنبي يرغب في الإقامة بالجزائر قصد ممارسة نشاط مأجور، لا يمكنه الاستفادة من بطاقة المقيم إلا إذا كان حائزا على إحدى الوثائق الآتية: [2]

- ترخيص مؤقت للعمل.
- رخص العمل.
- تصريح بتشغيل عامل أجنبي بالنسبة إلى الأجانب غير الخاضعين لرخصة العمل.

كما أكد القانون على ضرورة بلوغ المقيم ثمانية عشر عاما كاملة التي تمتد صلاحيتها إلى سنتين، وهذا ما أشارت إليه المادة 16: [3]

يعتبر مقيما الأجنبي الذي يرغب في تثبيت إقامته الفعلية والمعتادة والدائمة في الجزائر والذي رخص له بذلك بتسليمه بطاقة المقيم من قبل ولاية مكان إقامته مدة صلاحيتها سنتان.

---

[1] المادة 6 من نفس القانون81- 10 السالف الذكر.

[2] المادة 17من قانون08-11 السالف الذكر.

[3] المادة 16 الفقرة1-2 من نفس القانون.

و تشترط بطاقة المقيم على الأجنبي بمجرد بلوغه ثمانية عشر سنة كاملة ما لم تنص اتفاقيات المعاملة بالمثل على خلاف ذلك.

كما يتوجب على كل أجنبي يرغب في تمديد مدة إقامته بالجزائر لأكثر من المدة المحددة له في التأشيرة قصد تثبيت إقامته المعتادة بها، أن يطلب بطاقة المقيم قبل انقضاء صلاحيتها بخمسة عشر يوما.[1]

إلى جانب ذلك أضاف المشرع الجزائري المرسوم**510/82**[2] لتوضيح كيفيات منح أو تسليم جواز أو رخصة المؤقت للعامل الأجنبي وطريقة تجديد كل منها، وفي هذا الصدد ألزمت المادة22 من قانون81-10"على كل هيئة صاحبة تشغل عمالا أجانب سواء كانوا ملزمين بجواز أو رخصة العمل المؤقت أم لا،أن تضع خلال الثلاثة أشهر الأولى من كل سنة وبعنوان السنة السابقة قائمة بأسماء مستخدميها الأجانب ويجب أن ترسل هذه القائمة بأسماء مستخدميها الأجانب وفقا لكيفيات تحدد عن طريق التنظيم".

وبموجب المادة 21من نفس القانون المذكور أعلاه " يتعين على الهيئة صاحبة العمل أن تشعر مصالح العمل المختصة إقليميا بكل نقض لعقد العمل لعامل أجنبي في ظرف 48ساعة، ويتعين على العامل الأجنبي المعني بالأمر أن يعيد جواز العمل المؤقت أو رخصته للهيئة صاحبة العمل التي تلزم بإرسالها إلى مصالح العمل المختصة إقليميا في ظرف خمسة عشر يوما على الأكثر بعد تاريخ نقض علاقة العمل".[3]

كما يجب على صاحب جواز العمل عندما تكون لديه أعذار مقبولة لمغادرة صاحب العمل الذي يشغله أن يشعر مصالح العمل المختصة إقليميا في خمسة عشر يوما، قبل نقض علاقة العمل مع بيان الأسباب المبررة لذلك.[4]

---

[1] المادة18من القانون08-11 السالف الذكر.

[2] **المرسوم رقم82- 510 المؤرخ** في 25ديسمبر سنة 1982، الذي يحدد كيفيات منح جواز السفرأو رخصة العمل المؤقت للعمال الأجانب، ج . ر، عدد 56 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر سنة 1982.

[3] المادة 21من القانون81-10 السالف الذكر.

[4] المادة 18من نفس القانون.

وأشارت المادة 3 أنه " يمنع على كل هيئة صاحبة عمل منعا باتا أن تشغل ولو بصفة مؤقتة عمالا أجانب لا يتمتعون بمستوى تأهيل يساوي على الأقل مستوى التقني،[1] ماعدا حالة رعايا دولة أبرمت معها الجزائر معاهدة أو اتفاقية كما نص عليه في المادة أعلاه، وكذا الأشخاص الذين يتمتعون بصفة اللاجئين السياسيين".[2]

2- العمالة الوافدة في وضعية غير شرعية:

وللحرص على مراقبة سوق العمل ومكافحة العمالة غير الشرعية نصب المشرع الجزائري هيئات إدارية خاصة تقوم بالتطبيق السليم للأحكام الواردة في النصوص، ومن بين هذه الهيئات الوكالة الوطنية للتشغيل و مفتشية العمل.

حيث أشارت المادة 138 من قانون العمل 90-11[3]إلى معاينة مفتشي العمل وتسجيل المخالفات حيال أحكام هذا القانون طبقا لتشريع العمل.

وجاء في قانون 90-03 لسنة 1990[4] المتعلق ب مفتشية العمل العديد من المواد التي توضح اختصاصاتها والأدوار المنوطة بها، وذلك ما جاء في المادة 2من نفس القانون،حيث تضمن نص المادة:"على أن من اختصاص مفتشية العمل، مراقبة تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بعلاقات العمل المختلفة الفردية والجماعية وظروف العمل..الخ".

وبهذا تتولى مفتشية العمل تطبيق المهام المنسوبة إليها من خلال مكافحة العمالة غير الشرعية، وهي أكثر الظواهر المرتبطة ارتباطا وثيقا بالإقامة غير القانونية للمهاجرين في كثير من البلدان من خلال شراكة بين مفتشية العمل وغيرها من هيئات الإدارة العامة(شرطة الحدود و الداخلية والجمارك والتأمينات الاجتماعية وهيئات ومكاتب الضرائب إلخ). [5]

---

[1] المادة 3 من نفس القانون.

[2] المادة 3من القانون 10/81 السالف الذكر.

[3] **القانون رقم90-11** المؤرخ في25أبريل 1990، يتعلق بعلاقات العمل، ج.ر.عدد17 لسنة 1990، معدل ومتمم بقانون91-29المؤرخ في 21ديسمبر1991.

[4] **القانون رقم 90-03 المؤرخ** في6 فبراير سنة 1990يتعلق بمفتشية العمل، ج.ر. عدد 6 لسنة 1990.

[5] خنيش رابح، **مفتشية العمل في الجزائر التطور والآفاق**، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر1، رسالة ماجستير غير منشورة،2012، ص61.

و ذلك ما جاء في المادة 5 "إذ يتمتع مفتشو العمل بسلطة القيام بزيارات إلى أماكن العمل التابعة لمهامهم ومجال اختصاصهم قصد مراقبة تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية مع إمكانية الدخول إليها في أي ساعة ليلا أو نهارا".[1]

و في حالة عدم وجود ما يتناسب مع القوانين الموضوعة وعدم التطبيق السليم لها، تعاقب كل الأطراف المشاركة (العامل، المستخدم، الهيئة المستخدمة) وذلك ما جاء في الحالات الآتية:

أ- فرض العقوبات:

- يعاقب كل من يؤوي أجنبيا، ويغفل القيام بالتصريح المنصوص عليه في المادة 29من هذا القانون بالغرامة من 5.000دج إلى 20.000دج.[2]
- يعاقب كل صاحب عمل يشغل عاملا أجنبيا لايحمل جواز أو رخصة العمل المؤقتة بغرامة مالية تتراوح بين 5.000دج و10.000دج، وبالحبس لمدة تتراوح بين عشرة أيام إلى شهر واحد، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، دون الإخلال بالإجراءات الإدارية التي تتخذ ضده وذلك لمخالفة أحكام القانون10-81.[3]
- تشغيل مؤسسة لأجنبي في وضعية إقامة غير قانونية يعرضها بدفع غرامة مالية من 200.000إلى 800.0000دج.[4]

بالإضافة إلى ذلك قررت عقوبة في المادة41 على مخالفة الأحكام الواردة في المادة 20، التي تنص على الأجنبي الذي يرغب بممارسة نشاط تجاري أوصناعي أو حرفي أو مهنة حرة دون استيفاء الشروط القانونية والأحكام الواردة، بالغرامة المالية من 50.000إلى 200.000دج ويتضاعف المبلغ في حالة تكرارها.[5]

---

[1] المادة5من قانون90- 03 .

[2] أنظر المادة38 من القانون 08-11 وأحكام المادة29 التي تنص على: "كل مؤجر أو محترف أو أي شخص يأوي اجنبيا أن يصرح لدى محافظة الشرطة أو فرقة الدرك الوطني، وفي حالة عدم وجود هذه المصالح لدى البلدية المختصة اقليميا وذلك خلال24ساعة" .

[3] المادة 25 من قانون 81- 10 .

[4] المادة 49 من قانون08- 11.

[5] المادة 20من نفس القانون 08-11.

يعاقب كل مستخدم يميز بين العمال بغرامة مالية تتراوح من2.000دج إلى5.000دج، وفي حالة العودة يعاقب بغرامة مالية تتراوح من2.000دج إلى 10.000دج وبالحبس مدة ثلاثة أشهر أو بإحدى العقوبتين فقط.[1]

ب-حالات الإبعاد والطرد:

تضمن القانون11/08 العديد من حالات الإبعاد والطرد للعامل الوافد خصوصا أثناء عدم توفر الشروط الموضوعة، وبهذا أقرت المادة30 أن إبعاد الأجنبي خارج الإقليم الجزائري يمكن أن يتخذ بموجب قرار صادر عن وزير الداخلية في الحالات الآتية:

- ❖ إذا تبين للسلطات الإدارية أن وجوده في الجزائر يشكل تهديدا للنظام العام أو لأمن الدولة.
- ❖ إذا صدر في حقه حكم أو قرار قضائي نهائي يتضمن عقوبة سالبة للحرية بسبب ارتكابه جناية أو جنحة.
- ❖ إذا لم يغادر الإقليم الجزائري في المواعيد المحددة له طبقا لأحكام المادة (22) ما لم يثبت أن تأخره يعود لقوة قاهرة.

وبذلك " يبلغ المعني بالأمر بقرار الإبعاد ويستفيد من خطورة الوقائع المنسوبة إليه من مهلة تتراوح مدتها من48ساعة إلى 15يوما،ابتداء من تاريخ تبليغه بقرار الإبعاد عن الإقليم الجزائري".

ومع مراعاة أحكام المادة 13من قانون العقوبات يجوز للأجنبي موضوع قرار وزير الداخلية المتضمن الإبعاد خارج الإقليم الجزائري أن يرفع دعوى أمام القاضي الاستعجالي المختص في المواد الإدارية في أجل أقصاه خمسة أيام ابتداء من تاريخ تبليغ هذا القرار.[2]

وفي حالة عدم تنفيذ ذلك قررت المادة 42 "على كل أجنبي يمتنع عن تنفيذ قرار الإبعاد أو الطرد إلى الحدود،أو الذي تم إبعاده أو طرده إلى الحدود ودخل من جديد إلى الإقليم الجزائري دون رخصة يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات، إلا إذ أثبت بأنه لا

---

[1] المادة 142من قانون90-11 السالف الذكر.

[2] المادة30-31من قانون08-11 السالف الذكر.

يستطيع الالتحاق ببلده الأصلي ولا التوجه نحو بلد آخر، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنظام اللاجئين وعديمي الجنسية".[1]

واستنتاجا لما سبق يمكن القول أنه بالرغم من وجود هذه القوانين والتشريعات التي تسعى إلى تنظيم توافد وتشغيل هذه العمالة، إلا أنه في الواقع العملي نلمس غيابا واضح لتطبيق هذه القوانين و عدم المبالاة بها، خاصة وأن الأحكام التي تشير إليها هذه القوانين لا تتعدى عقوبة الحبس ستة أشهر بالإضافة للغرامة المالية الزهيدة،الأمر الذي ساهم في استغلال هذه الفئة من طرف المواطنين والاعتماد عليها بمختلف الأنشطة وهو ما يتطلب تكييف هذه القوانين تماشيا وتطور الظاهرة.

خلاصة الفصل:

وخلاصة القول نشير أن العمالة الوافدة تعتبر ضرورة من ضرورات اقتصاديات دول المقصد بغية تحقيق أهدافها التنموية، في ظل الشح الذي تعانيه بعض القطاعات الهامشية لتغطية متطلباتها، إلا أن وجود هذه العمالة بدول المقصد يستوجب رعايتها ومنحها الحقوق اللازمة مع تحسين الدول لأنظمتها القانونية، خاصة بعد الاعتراف الكبير بمساهماتها من طرف الدارسين وصناع القرار هذا من جهة، والعمل على التحكم في تدفق العمالة لتحقيق نوع من التناسب بين المواطنين والوافدين من جهة أخرى.

[1] المادة42من نفس القانون08-11.

الفصل الرابع

عرض وتحليل بيانات
الدراسة الميدانية

أولا- عرض وتحليل البيانات ومناقشة النتائج

1) عرض وتحليل البيانات المتعلقة بخصائص عينة الدراسة
2) عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى
3) عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثاني
4) عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة
5) عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الرابعة

ثانيا- النتائج العامة للدراسة

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرضا للنتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية، حيث يتم عرض وتحليل نتائج كل فرضية على حدة وصولا كما سنعرض في نهاية هذا الفصل النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل وتفسير البيانات الخاصة بالفرضيات..

أولا:عرض وتحليل البيانات ومناقشة النتائج:

1)تحليل البيانات المتعلقة بخصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (01): توزع مفردات العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من30سنة	60	%27,9
من 30 إلى40 سنة	82	%38,1
من 41إلى 50 سنة	39	%18,1
من 51إلى 60 سنة	26	%12,1
من 61 سنة فأكثر	8	%3,7
المجموع	215	%100

المصدر:من اعداد الطالبة

يتضح من خلال الجدول أنه تم تقسيم فئات السن للعينة محل الدراسة إلى خمس فئات، وسجلنا أعلى فئة في مجال العمر هي الفئة (من31سنة إلى40سنة) بنسبة 38.1% أي 82 فردا، تليها الفئة (أقل من 30سنة) بنسبة 27.9%وتتكون من 60 فردا، ثم الفئة (من41إلى50سنة) بنسبة 18.1% وبلغ عدد أفرادها 39. ومن جهة أخرى فقد سجلت الفئة العمرية (من 51 إلى 60 سنة) نسبة 12.1 %، و بلغ عدد أفرادها 26، في حين تم تسجيل أقل نسبة مشاركة للفئة (من 61 سنة فأكثر) بنسبة 3.7% أي 8 أفراد، ولم نسجل أي قيم مفقودة.

يتضح من الجدول المبين أعلاه أن استخدام العامل الإفريقي لا يتوقف على سن معين بل تتشارك كل الفئات العمرية في استخدامه،إلا أن غالبية المبحوثين يسودهم عنصر الشباب، وهذا ما يظهر لنا من خلال جمع الفئتين الأولى والثانية.

و يعزى ذلك إلى حاجة هؤلاء أكثر من غيرهم لانجاز أعمالهم الخاصة، فاستخدام الشباب المحلي للعمالة الافريقية هو نتيجة توجه البعض إلى المجال العلمي لاستكمال الدراسة أو بسبب وجود التزامات مهنية واجتماعية مما يستدعي تشغيل العمالة لتلبية رغباتهم ومتطلباتهم.

الجدول رقم (02): يمثل الحالة الاجتماعية لأفراد العينة

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	73	%34
متزوج	126	%58,6
مطلق	9	%4,2
أرمل	7	%3,3
المجموع	215	%100

المصدر:من اعداد الطالبة

يتضح من خلال الجدول رقم(02)أن الغالبية العظمى لمفردات العينة (متزوجون) بنسبة58.6%، تليها نسبة34%وهي تمثل فئة العزاب، في حين تتقارب نسبتا المطلقين والأرامل:4.2%و3.3%على التوالي.

نلاحظ من خلال النسب السابقة أن غالبية أرباب العمل متزوجون، ويمكن تفسير ذلك إلى حاجتهم لهذه العمالة لربح الوقت نتيجة الالتزامات المهنية والمسؤوليات الاجتماعية التي لا تسمح لهم بممارسة الأعمال بشكل فردي، كما أن عدم الاستقرار أرباب العمل في مكان العمل يستلزم الاستعانة بالعامل الافريقي لانجازها.

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	19	%8,8
متوسط	50	%23,3
ثانوي	62	%28,8
جامعي	84	%39,1
المجموع	215	%100

المصدر:من اعداد الطالبة

يتضح من خلال الجدول السابق رقم(03) أن غالبية مفردات العينة من الحاصلين على مستوى جامعي وذلك بنسبة39.1%،تليها نسبة 28.8%ممن لديهم مستوى ثانوي، ثم تليها من هم في المستوى المتوسط بنسبة 23.3%، وأدنى نسبة لا تتعدى 8,8% من ذوي المستوى الابتدائي.

ومن خلال قراءتنا الإحصائية للجدول يتضح أن الغالبية العظمى المستخدمة للعمالة الإفريقية فئة متعلمة، وإن دل هذا، فإنما يدل على حاجتهم لهذه العمالة نتيجة انشغالهم بمسؤوليات مهنية وعملية أو علمية.

الجدول رقم (04):يوضح الولاية التي ينتمي إليها أفراد العينة

الولاية	التكرار	النسبة المئوية
أدرار	103	% 47.9
بشار	112	% 52,1
المجموع	215	%100

المصدر:من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم(04) الموضح أعلاه استجابات مفردات العينة أن أعلى نسبة 52.1%من بشار، تليها نسبة 47.9% من أدرار،وهذا يعود لاختيار الباحثة التي تقيم بالمنطقة ولتناسب هذه الولايات لموضوع الدراسة، باعتبارها من المناطق الجنوبية التي

شهدت تزايدا مستمرا في تدفقات المهاجرين ومنافذ عبور رئيسية نحو الأراضي الجزائرية، لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية .

الجدول رقم (05):يبين طبيعة العمل المعروض على العامل بالنسبة لأفراد العينة

طبيعة النشاط	التكرار	النسبة المئوية
فلاحة	53	**%24,7**
صناعة وحرف	23	**%10,7**
بناء وأشغال عمومية	110	**%51,2**
طبخ	4	**%1,9**
بناء وأشغال عمومية و فلاحة	25	**%11,6**
المجموع	215	**%100**

المصدر :من اعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول رقم(05) الموضح أعلاه والخاص بتوزيع النشاطات المعروضة على العامل الإفريقي أن غالبية العمالة الإفريقية تتركز بقطاع البناء المتمثلة أشغاله في الحفر، وإنتاج الطوب، وتمديد الكهرباء والسباكة، ورفع ونقل الأتربة والإسمنت والطوب،وحفر الأسس،وتركيب البلاط،وطلاء الجدران والأسقف،وحمل السلع والبضائع وذلك بنسبة51.2%في حين نجد24.7%منها تتركز بقطاع الفلاحة كجني الثمور والمحاصيل الزراعية وحفر الآبار. وأشار 11.6% من أفراد العينة بأن العمالة تقوم بممارسة أشغال البناء والفلاحة، تليها نسبة 10.7%تمارس أشغال الصناعة والحرف كالخياطة والنجارة،الإسكافية، ثم تليها نسبة 1.9%ممن يشتغلون في المطاعم والتنظيف.

ومن خلال نتائج الجدول يمكن القول أن تركز العامل الافريقي في هذه النشاطات ناتج عن نفور العمالة المحلية، وخاصة نشاطي البناء والزراعة لما تتطلبه هذه الأعمال من جهد بدني وعضلي أكثر، الأمر الذي يحاول العامل المحلي تجنبه بالبحث عن وظيفة أكثر راحة وأمانا.

كما تشير هذه النتائج عن تعدد نشاطات التي تمتهنها العمالة الافريقية وبالتالي يلجأ أرباب العمل لهذه للعمالة عند الحاجة.

الجدول رقم (06):يبين كيفية الاتصال بالعامل الإفريقي

كيفية الاتصال بالعامل الإفريقي	التكرار	النسبة المئوية
الاتصال المباشر	140	**%65,1**
صديق	61	**%28,4**
الاتصال المباشر وصديق	14	**%6,5**
المجموع	215	**%100**

المصدر :من اعداد الباحثة

يظهر جليا من خلال الجدول رقم(06) أن أكبر نسبة تمثل 65.1%تم تشغيلهم عن طريق الاتصال المباشر بالعامل،بينما أشار 28.4% من عينة الدراسة إلى أن الاتصال بهم تم بواسطة صديق،أما البقية بنسبة 6.5%، أفادت بأن تشغيل العامل كان بواسطة الاتصال المباشر وبمساعدة صديق في نفس الوقت، وهم من سبق لهم وان استخدموا العامل الافريقي.

وتعكس هذه المعطيات إلى التواجد الكبير ووفرة للعمالة الإفريقية، لتمركز هؤلاء المهاجرون في المرافق العمومية وعلى جوانب الشوارع الرئيسية ينتظرون طلبات أرباب العمل أملا في الحصول على فرص عمل بغية تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي عدم وجود صعوبات في حالة الحاجة إلى تشغيلها.

الجدول رقم (07): يبين لغة التواصل مع العمالة الإفريقية

لغة التواصل	التكرار	النسبة المئوية
اللغة الفرنسية والعربية	108	%50,2
اللغة العربية	52	%24,2
مترجم	13	%6,0
اللغة الفرنسية	25	%11,6
اللغة الفرنسية والإشارة	17	%7,9
المجموع	215	%100

المصدر :من اعداد الباحثة

يتضح من خلال الجدول رقم(07) والذي يشير إلى إجابات أفراد العينة حول اللغة التي يتم التواصل بها حيث بلغت اللغة العربية والفرنسية معا أكثر نسبة ب50.2%تليها اللغة

العربية بنسبة 24.2%،يليها في الترتيب اللغة الفرنسية بنسبة 11.6%في حين أشار 7.9%من المبحوثين بأن اللغة الفرنسية والإشارة تستخدمان للتواصل، أما البقية فقد أشاروا لاستخدامهم لمترجم أثناء العمل بنسبة 6%لعدم تمكنهم من فهم اللغة الأصلية للعامل الإفريقي.

ومن خلال هذه المعطيات، نستنتج أن جل أفراد عينة الدراسة يستعملون اللغة الفرنسية والعربية في تعاملهم مع العمالة الإفريقية وهي قواسم مشترك تجمع بين المجتمعين،فاللغة الفرنسية تعتبر اللغة الرسمية للعمالة الوافدة واللغة الثانية بالنسبة للمجتمع الجزائري وبالتالي عدم وجود أي صعوبات لكلا الطرفين في عملية التواصل، خاصة وأن أغلبية المبحوثين لديهم مستوى تعليمي يساعدهم على فهم لغة الطرف الآخر.

الجدول رقم(08): يبين طبيعة النشاط المعروض حسب الولاية

الولاية / النشاط	أدرار		بشار		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	16	%7.4	37	%17.2	53	%24.7
صناعة وحرف	17	%7.9	6	%2.8	23	%10.7
بناء وأشغال عمومية	52	%24.2	58	%27	110	%51.2
طبخ	4	%1.9	/	/	4	%1.9
بناء وأشغال عمومية و فلاحة	14	%6.5	11	%5.1	25	%11.6
المجموع	103	%47.9	112	%52.1	215	%100

المصدر:من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 17,2% من أرباب العمل من ولاية بشار يشغلون العمالة الإفريقية في الفلاحة بينما تبلغ النسبة 7.4% بولاية أدرار.ونسبة 7.9% من العمال في أدرار يشتغلون في الصناعة والحرف، بينما نسبة 2.8%عمال بولاية بشار.

ونسبة 27%من العمال يشتغلون في البناء والأشغال العمومية في ولاية بشار، بينما في ولاية أدرار جاءت نسبتهم 24.2%. وجاءت نسبة العمال الذين يشتغلون في الطبخ في ولاية أدرار 1.9%، بينما في ولاية بشار لا يوجد هذا النشاط.ونسبة العمال الذين يشتغلون في

نشاط البناء والأشغال العمومية مع الفلاحة في ولاية أدرار 6.5% بينما في ولاية بشار 5.1%.

وفي المجموع فإن النسبة الغالبة من العمال تشتغل في نشاط البناء والأشغال العمومية حسب الدراسة بلغت 51.2%، يليها نشاط الفلاحة بنسبة 24.7%، ونسبة 11.6% لنشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة، تليها نسبة 10.7% في نشاط الصناعة والحرف، ثم تليها نسبة 1.9%لنشاط الطبخ.

ونستنتج من ذلك أن النشاط الأكثر ممارسة من طرف العمال الأفارقة والمعروضة من طرف أرباب العمل تتمثل في البناء والأشغال العمومية والفلاحة كما أشرنا سابقا. وتعكس هذه النتائج عن تركز العمالة الافريقية في هذه النشاطات في كل من الولايتين بسبب نقص اليد العاملة المحلية وعزوفها عن هذه الأعمال.

2) **عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى:التي مفادها"أن انخفاض أجر العامل الإفريقي يشجع على تفضيل استخدامه من طرف أرباب العمل "**

الجدول رقم (09): يبين كيفية دفع الأجر للعامل الإفريقي.

الإجابة / النشاط	عدد ساعات العمل	باليوم	بالأسبوع	بالشهر	كمية العمل	المجموع
فلاحة	4 %1.9	8 %3.7	5 %2.3	8 %3.7	28 %13.0	53 %24.7
صناعة وحرف	4 %1.9	4 %1.9	3 %1.4	1 %0.5	11 %5.1	23 %10.7
بناء وأشغال عمومية	10 %4.7	10 %4.7	18 %8.4	8 %3.7	64 %29.8	110 %51.2
طبخ	1 %0.5	1 %0.5	1 %0.5	1 %0.5	/ /	4 %1.9
بناء وأشغال عمومية و فلاحة	/ /	2 %0.9	4 %1.9	1 %0.5	18 %8.4	25 %11.6
المجموع	19 %8.8	25 %11.6	31 %14.4	19 %8.8	121 %56.3	215 %100

المصدر :من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة في عملية دفع الأجر للعامل الإفريقي كانت حسب كمية العمل المنجزة بنسبة بلغت 56.3%يليها الدفع بالأسبوع بنسبة بلغت 14.4%ثم الدفع باليوم بنسبة بلغت 11.6%يليها الدفع بعدد ساعات العمل والدفع بالشهر بنسبة بلغت 8.8% لكل منهما.

وفيما يخص طبيعة النشاط وعملية الدفع فإن النسبة الغالبة في البناء والأشغال العمومية بلغت نسبة 51.2%، إذ نلاحظ أن النسبة الغالبة في الدفع كانت حسب كمية العمل المنجز بنسبة بلغت 29.8%، تليها عملية الدفع بالأسبوع بنسبة بلغت 8.4%،تليها عمليتا الدفع بعدد ساعات العمل والدفع باليوم بنسبة بلغت 4.7%، تليها عملية الدفع بالشهر بنسبة بلغت 3.7%.

أما في نشاط الفلاحة فتم دفع الأجور للعمال حسب كمية العمل المنجزة بنسبة بلغت 13%، تليها عمليتا الدفع باليوم والدفع بالشهر بنسبة بلغت 3.7% لكل منهما، تليها عملية الدفع بالأسبوع بنسبة بلغت 2.3%، وعملية الدفع بعدد ساعات العمل بنسبة 1.9%.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية والفلاحة فقد تم دفع الأجور للعمال حسب كمية العمل المنجزة بنسبة 8.4%، تليها عملية الدفع بالأسبوع بنسبة بلغت 1.9%،ثم عمليه الدفع باليوم بنسبة 0.9%، ثم عملية الدفع الشهري بنسبة 0.5%.

وبالنسبة لنشاط الصناعة والحرف فقد بلغت نسبته 10.7% تتوزع حسب الترتيب التالي: الدفع حسب كمية العمل المنجزة بنسبة بلغت 8.4% تليها عملية الدفع بالأسبوع بنسبة بلغت 1.9% تليها عملية الدفع باليوم بنسبة 0.9%، تليها عملية الدفع بالشهر بنسبة 0.5%.

ومن خلال هذه المعطيات يتضح تباين إجابات المبحوثين حول كيفية توزيع الأجور، إلا أن أغلبية مفردات العينة أشارت إلى تقاضي أجورها بمجرد انتهاء العمل وإنجازه بشكل عام، وبذلك تختلف عملية دفع الأجور من متعامل إلى آخر، ويعزى ذلك إلى طبيعة هذه النشاطات وما تتطلبه من وقت، كما أن أغلب العمالة يتصف وجودها بالغير قانوني وهو ما يتيح لأرباب العمل استغلالها، وبالتالي تشغيل العمالة الافريقية بعيدا عن القوانين المنصوص عليها في علاقات العمل.

الجدول رقم (10): يوضح إجابات أفراد العينة حول سبب القيام بتشغيل العامل الإفريقي حسب طبيعة النشاط

السبب / النشاط	لربح الوقت		الأجر المنخفض		الوفرة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	18	8.4	26	12.1	9	4.2	53	24.7
صناعة وحرف	7	3.3	11	5.1	5	2.4	23	10.7
بناء وأشغال عمومية	38	17.7	44	20.5	28	13	110	51.2
طبخ	1	0.5	1	0.5	2	0.9	4	1.9
بناء وأشغال عمومية وفلاحة	10	4.7	10	4.7	5	2.3	25	11.6
المجموع	74	34.4	92	42.8	49	22.8	215	100

المصدر :من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سبب تشغيل العامل الإفريقي في نشاط الفلاحة كان بدافع الأجر المنخفض بنسبة بلغت 12.1%، يليه سبب ربح الوقت بنسبة بلغت 8.4%، يليه سبب الوفرة بنسبة بلغت 4.2% بمجموع كلي 24.7%.

وفي نشاط الصناعة والحرف فإن الغالبية أشارت للأجر المنخفض بنسبة بلغت 5.1% يليها سبب ربح الوقت بنسبة بلغت 3.3%، تليها نسبة 2.4% لسبب الوفرة بمجموع قدره 10.7%.وفي نشاط البناء والأشغال العمومية فان الغالبة كانت بسبب الأجر المنخفض بنسبة بلغت 20.5%،يليها سبب ربح الوقت بنسبة بلغت 17.7%، تليها الوفرة بنسبة بلغت 13%وبمجموع بلغ 51.2%.

وفي نشاط الطبخ، جاءت النسبة الغالبة بسبب الوفرة مقدرة بـ 0.9%، تليها نسبة ربح الوقت والأجر المنخفض بنسبة بلغت 0.5%و بمجموع 1.9%. وفي نشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة معا، جاءت الغالبية لسبب الأجر المنخفض وربح الوقت بنسبة بلغت 4.7%لكل منهما، يليها سبب الوفرة بنسبة بلغت 2.3% وبمجموع بلغ 11.6%.

وقد أشارت أغلب الإجابات إلى أن انخفاض الأجر كان سببا في تشغيل العامل الإفريقي بنسبة 42.8%، بينما أشارت 34.4% لربح الوقت،ويعزى ذلك لكثرة المهام والمسؤوليات التي تكون على عاتقهم سواء كانت أسرية أو اجتماعية.

أما البقية فقد أرجعت ذلك لوفرة المهاجرين الأفارقة بنسبة22.3%وذلك نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسية القاسية التي دفعت إلى استقرار هؤلاء المهاجرين بالمناطق الجنوبية، في حين أشار البقية إلى سهولة تشغيل هذه العمالة وذلك بنسبة0.5%.

ومنه تستنتج أن انخفاض أجور العمالة الافريقية مقارنة بنظيرتها المحلية سبب في تفضيل استخدامها،خاصة وأن العديد منها لا يحمل وثائق أو رخصا قانونية ما يشكل إغراء لأرباب العمل باعتبارها غير مكلفة ، الأمر الذي يسهم في زيادة الاستعانة بها.

الجدول رقم (11):يبين إن كان هناك خلاف بين رب العمل والعامل الإفريقي

وجود خلاف بين رب العمل والعامل الإفريقي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	75	%34.9
لا	140	%65.1
المجموع	215	%100.0

المصدر :من اعداد الباحثة

من خلال الجدول رقم(11) يتضح لنا أن غالبية مفردات العينة أقروا بعدم وجود أي خلاف بينهم وبين العامل الإفريقي بنسبة 65.1%وذلك لإنجاز العامل الإفريقي للمهام حسب الشروط التي تم الاتفاق عليها، في حين صرح البقية بوجود خلافات بنسبة 34.9%. ويرجع ذلك إلى عدم تسديد الأجر في المواعيد المحددة وعدم فهم طبيعة العمل المعروض عليهم.

تعكس النتائج السابقة إلى العلاقة الحسنة التي تربط أرباب العمل بالعمالة الإفريقية لاسيما وأن هذه العمالة تقدم خدمات وتنجز المهام المعروضة عليها حسب الشروط التي تم الاتفاق عليها.

الجدول رقم(12): يبين الخدمات المقدمة للعامل الإفريقي من طرف رب العمل

الخدمات المقدمة للعامل الإفريقي من طرف رب العمل	التكرار	النسبة المئوية
النقل	17	%7.9
اللباس	22	%10.2
وجبات غذاء	122	%56.7
مسكن	11	%5.1
النقل ووجبات الغداء	17	%7.9
وجبات الغداء والمسكن	9	%4.2
اللباس ووجبات الغداء	3	%1.4
لاشيء	14	%6.5
المجموع	215	%100

المصدر:من اعداد الباحثة

يشير الجدول رقم(12) المبين أعلاه أن غالبية أفراد العينة يقدمون وجبات غذاء وذلك بنسبة 56.7%تليها10.2%لمن يوفرون ألبسة بينما أشارت17مفردة وذلك بنسبة7.9%بأنهم يقدمون وجبات غذاء مع توفير النقل،كما أشارت بأنهم يوفرون النقل وذلك بنسبة7.9%، بينما أقر6.5%من المبحوثين بعدم توفير أو تقديم أي خدمة من الخدمات المذكورة أعلاه، يلي ذلك من أشاروا إلى توفير مسكن بنسبة5.1%،في حين أشار البقية بأنهم يقدمون الخدمات الآتية من وجبات غذاء ومسكن وألبسة ووجبات غداء وذلك بنسب لا تتعدى 5%وهي على الترتيب الآتي4.2% و 1.4%.

وتشير هذه المعطيات إلى حسن المعاملة والعلاقة الطيبة التي تحظى بها العمالة الإفريقية من طرف المتعاملين لاسيما وأنها تستجيب لمطالبهم بمختلف النشاطات.

كما ان أرباب العمل هم على دراية تامة بالأوضاع التي يعيشها هؤلاء الأفارقة وبالتالي توفير النقل والمسكن يسهل من انجاز الأعمال المعروضة.

الجدول رقم(13):يبين إجابات المبحوثين في حالة الاقتطاع من أجر العامل الإفريقي

الاقتطاع من أجر العامل الإفريقي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	%5.1
لا	204	%94.9
المجموع	215	%100.0

المصدر:من اعداد الباحثة

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(13) أن جل المبحوثين بنسبة 94.9%لا يقتطعون من الأجر المقدم للعامل، بينما صرحت فئة قليلة عكس ذلك بنسبة 5.1% وذلك لما توفره من خدمات للعامل الإفريقي.

وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على وعي المبحوثين بالظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها العامل الإفريقي خاصة وأن الأجور التي يتقاضاها هذا العامل زهيدة جدا بمقارنتها مع الجهد المبذول.

الجدول رقم(14):يوضح إجابات مفردات العينة حول توفير فرص لممارسة عمل آخر للعامل الإفريقي حسب طبيعة النشاط

الإجابة / النشاط	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	27	%12.6	26	%12.1	53	%24.7
صناعة وحرف	10	%4.7	13	%6	23	%10.7
بناء وأشغال عمومية	61	%28.4	49	%22.8	110	%51.2
طبخ	1	%0.5	3	%1.4	4	%1.9
بناء وأشغال عمومية و فلاحة	10	%4.7	15	%7	25	%11.6
المجموع	109	%50.7	106	%49.3	215	%100

المصدر:من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستخدمي العمالة الإفريقية بقطاع الفلاحة أدلوا بتوفر فرص لممارسة عمل آخر للعامل الإفريقي بنسبة بلغت 12.6%، بينما أقرت نسبة 12.1%بعدم توفير فرصة عمل آخر بمجموع 24.7%، وفي نشاط الصناعة والحرف أقرت

6.0% بعدم توفير فرص لممارسة أعمال أخرى، بينما أدلت نسبة 4.7%بعكس ذلك بمجموع 10.7%، و في نشاط البناء والأشغال العمومية أدلت الغالبية بتوفير فرص لممارسة أعمال أخرى بنسبة بلغت28.4%، بينما أقرت نسبة 22.8% بعدم توفير ذلك بمجموع 51.2%.

وفي نشاط الطبخ أدلت عينة الدراسة بنسبة بلغت 1.4%بعدم منح فرص عمل أخرى بينما أقرت نسبة 0.5%بتوفر فرص عمل بمجموع 1.9%.أما في نشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة معا، فقد فجاءت النسبة الغالبة أن المستخدم لا يعطي فرصة لممارسة عمل آخر بنسبة بلغت 7.0%بينما نسبة 4.7%لا تسمح بفرصة ممارسة عمل آخر بمجموع 11.6%.

وفي المجموع،فإن النسبة الغالبة أدلت بتوفير فرص ممارسة أعمال أخرى بنسبة 50.7%بينما أشارت نسبة 49.3%بعدم منح فرص لممارسة أعمال أخرى، وهي نسب متقاربة جدا.

وهذا ما يؤكد ما أشرنا إليه سابقا بأن استخدام العمالة يتوقف على حاجة أرباب العمل لها، لاسيما وأن العامل الإفريقي لا يكتفي بعمل واحد وإنما يقوم بممارسة مختلف الأعمال التي يعرضها أرباب العمل، وذلك ما اكتشفناه من خلال مقابلاتنا مع بعض المتعاملين،لاسيما وأن هذه العمالة تستغل جميع أوقاتها في ظل غياب مسؤوليات اجتماعية تشغلها عن ذلك بما يمكنها من زيادة وتعظيم أجورها.

كما أن غياب الرقابة من طرف الجهات المعنية يعد عاملا رئيسيا في استغلال أرباب العمل للعمالة الوافدة، ومنه الاستفادة منها قدر المستطاع التي لا تمانع بالعمل بمثل هذه ظروف العمل.

الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية الأولى:

ومن خلال تحليلنا لأبعاد الفرضية والتي مفادها "**أن انخفاض أجر العامل الإفريقي يشجع على تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل**"كشفت عينة الدراسة ما يلي:

- أثبتت نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثين يتلقون أجورهم بعد إنجازهم المهام الموكلة إليهم، مما يشير إلى أنها قطاعات غير منظمة.

– أن انخفاض تكلفة العمالة الإفريقية ووفرتها ساهمت في تفضيل استخدامها من طرف المتعاملين خاصة مع الإقبال المتزايد للعديد من المهاجرين غير الشرعيين نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها بلدان الساحل الإفريقي، وقد ساعد ذلك الكثير من أرباب العمل على تشغيلها والاستعانة بهذه الفئة. فلو كانت أجورهم مرتفعة لتردد الكثير منهم في عرض طلباتهم، وهو ما صرح به العديد من المبحوثين بمنح فرص عمل إضافية حين تتوفر لهم الفرصة، لاسيما وأنهم يدركون مدى حاجة هذه العمالة للمال خاصة وأنهم يقبلون بأي عمل يجدونه ويرضون بأي أجر يعرض عليهم. كما كشفت عينة الدراسة أن استخدام العمالة يوفر الكثير من الوقت لأرباب العمل لكونها غير مكلفة ولا تتكبد أي خسائر عند تشغيلها، وهذا ما أكده عبد الرحمن البراك في دراسته أن أرباب العمل والمواطنين المستفيدين من العمالة غير الشرعية يجنون بعض المنفعة بالحصول على هذه الخدمات بأقل تكاليف.

– أن جل المتعاملين بنسبة 94.9%لا يقتطعون من الأجر المقدم للعامل الإفريقي مقابل ما يوفرونه من خدمات للعامل الإفريقي.

– كشفت عينة الدراسة عن حسن المعاملة والعلاقة الطيبة التي تحظى بها العمالة الإفريقية.

– أظهرت عينة الدراسة عن ممارسة العمالة الإفريقية لنشاطات متعددة.

وبعد عرضنا للنتائج المتحصل عليها من الأسئلة والتي حددت من الرقم (09) إلى الرقم (14) نلاحظ أن الفرضية الأولى قد تحققت ومفادها:

"**يشجع انخفاض أجور العمالة الإفريقية على تفضيل استخدامها في العمل**"

3)عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية التي مفادها "أن تميز العمالة الإفريقية بصفات أخلاقية ساهم في تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل".

الجدول رقم(15):تمثل إجابات مفردات العينة عن سبب تشغيل العامل الإفريقي حسب طبيعة النشاط تبعا للخصائص.

الاجابة / النشاط	الالتزام بالمواعيد		الإخلاص في العمل		الكل معا		المجموع	
	ت	ن%	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	12	5.6	12	5.6	29	13.5	53	24.7
صناعة وحرف	6	2.8	5	2.3	12	5.6	23	10.7
بناء وأشغال عمومية	30	14	18	8.4	62	28.8	110	51.2
طبخ	/	/	4	1.9	/	/	4	1.9
بناء وأشغال عمومية &فلاحة	7	3.3	5	2.3	13	6.0	25	11.6
المجموع	55	25.6	44	20.5	116	54	215	100

المصدر :من اعداد الباحثة

يمثل الجدول أعلاه سبب تشغيل العامل الإفريقي حسب طبيعة النشاط تبعا للصفات التي يتميز بها، وفيه أدلت عينة الدراسة في نشاط الفلاحة بأن أرباب العمل يستخدمون العامل الإفريقي لدافع الالتزام بالمواعيد والإخلاص في العمل بالتساوي بنسبة5.6%، في حين أن نسبة كل العوامل معا كانت 13.5%. أما الصناعة والحرف فكانت أعلى نسبة للعاملين معا بـ 5.6%تليها نسبة2.8% للالتزام بمواقيت العمل ثم الإخلاص في العمل بنسبة 2.3%.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية مستخدمي العمالة الإفريقية في قطاع البناء والأشغال العمومية أدلوا بأن كل الخيارات كانت سببا رئيسيا في تشغيلهم بنسبة 28.2%،بينما بلغت أقل نسبة لسبب الاخلاص في العمل بـ8.4%.

أما في نشاط الطبخ فكانت أعلى نسبة لعامل إخلاص العمالة الإفريقية في العمل بـ1.9%،أما في البناء والأشغال العمومية والفلاحة فكانت أعلى نسبة للعوامل معا بنسبة 6%.ومن خلال الجدول، يتضح أن غالبية مفردات الدراسة أظهرت أن كلا من الصفات

المذكورة من التزام العامل الإفريقي وإخلاصه في العمل، كانت سببا في تشغيله من طرف أرباب العمل بالنشاطات المذكورة سابقا، وذلك بنسبة 54%، ويلي ذلك التزام العامل الإفريقي بنسبة25.6%، في حين نجد من يرجعون ذلك إلى إتقان العامل وتفانيه في العمل بنسبة 20.5%.

و نستنتج من خلال هذه المعطيات أن الصفات التي يتميز بها العمالة الإفريقية من التزام في العمل وتفانيها في العمل ، سبب في تفضيلها عن العمالة المحلية خاصة وأن أغلب العمال الوافدون شباب في مقتبل العمر، لديهم الكثير من الوقت للعمل نتيجة عدم وجود التزامات أسرية أو عائلية تشغلهم عن ذلك، الأمر الذي يمكنهم بالالتزام بمواعيد العمل وأدائه براحة أكثر.

الجدول رقم (16):يمثل إجابات مفردات العينة حول تطبيق العامل الإفريقي لتعليمات رب العمل حسب طبيعة النشاط

الاجابة / النشاط	صحيحة		معتدلة		غير صحيحة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	30	14	23	10.7	/	/	53	24.7
صناعة وحرف	12	5.6	11	5.1	/	/	23	10.7
بناء وأشغال عمومية	57	26.5	52	24.2	1	0.5	110	51.2
طبخ	1	0.5	3	1.4	/	/	4	1.9
بناء وأشغال عمومية وفلاحة	10	4.7	15	7	/	/	25	11.6
المجموع	110	51.2	104	48.4	1	0.5	215	100

المصدر:من اعداد الباحثة

يمثل الجدول أعلاه اجابات المبحوثين حول تطبيق العامل الإفريقي للتعليمات حسب النشاط المعروض، ونلاحظ في نشاط الفلاحة أن أعلى نسبة كانت للتطبيق الصحيح للتعليمات وقد بلغت 14%، بينما كانت معتدلة بنسبة 10.7%، أما في نشاط الصناعة والحرف فكانت أعلى نسبة للتطبيق الصحيح للتعليمات بواقع 5.6%يليها التطبيق المعتدل للتعليمات بنسبة 5.1%.

أما في نشاط البناء والأشغال العمومية فكانت نسبة التطبيق الصحيح للتعليمات 26.5%، بينما كانت نسبة التطبيق المعتدل للتعليمات 24.2%. أما نسبة التطبيق غير الصحيح للتعليمات، فقد بلغت 0.5%.

وبالنسبة لمستخدمي العمالة في نشاط الطبخ فنلاحظ أن أعلى نسبة كانت للتطبيق المعتدل للتعليمات كانت بـ1.4%.

وفي نشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة معا نلاحظ أن اكبر نسبة كانت للتطبيق المعتدل للتعليمات وهي7%، بينما كانت أقل نسبة للتطبيق الغير صحيح للتعليمات.

وتشير المعطيات أن غالبية مفردات العينة أي 51.2% أكدوا على تطبيق العامل للتعليمات بصورة صحيحة تليها 48.4% الذين أقروا بأنها معتدلة، في حين أقرت فئة ضئيلة جدا بعدم صحتها بنسبة0.5%.

ومن خلال قراءتنا الاحصائية للجدول يتضح أن تتبع العامل الإفريقي للنصائح والتعليمات وعدم مخالفته للأوامر يشير إلى طاعته لرب العمل بشكل كبير وسهولة خضوعه له خوفا من الطرد، لاسيما وأنه الطرف الضعيف في العلاقة نتيجة تواجده غير الشرعي، فالظفر بفرصة عمل ولو بأجر زهيد هو حلم يراود كل مهاجر إفريقي، ومنه يسهل السيطرة عليها واستغلالها عند الحاجة.

الجدول رقم (17):يبين مدى استمرارية العامل الإفريقي في عمله

مدى استمرارية العامل الإفريقي في عمله	التكرار	النسبة المئوية
بانتظام	146	%67.9
أحيانا	68	%31.7
لا أبدا	2	%0.5
المجموع	215	%100.0

المصدر:من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن غالبية عينة الدراسة بنسبة67.9%أكدت أن العامل الإفريقي يستمر في تأدية مهامه وواجباته بانتظام،في المقابل أشار31.7%من المبحوثين أنه أحيانا ما يستمر العامل في أداء مهامه، أما البقية فقد نفوا ذلك تماما وذلك بنسبة 0.5%.

ومن خلال المعطيات يتضح انضباط العامل الإفريقي في تأدية مهامه بشكل كبير ويعزى ذلك إلى عدم وجود أي التزامات أو ارتباطات أسرية تشغله عن ذلك.

الجدول رقم (18):يبين تحمل العامل الإفريقي المسؤولية عند الخطأ

تحمل العامل الإفريقي المسؤولية عند الخطأ	التكرار	النسبة المئوية
نعم	149	%69.3
لا	66	%30.7
المجموع	215	%100.0

المصدر :من اعداد الباحثة

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن جل المبحوثين أكدوا على تحمل العامل الإفريقي للمسؤولية عند ارتكاب خطأ وذلك بنسبة 69.3%،في حين أشار 30.7%من المبحوثين إلى عدم تحمل المسؤولية.

ونستنتج من خلال هذه المعطيات ومن خلال مقابلتنا الشخصية مع بعض المتعاملين أن العمالة الأفريقية تقوم بكافة المهام المحددة لهم وانجازها على أكمل وجه، وان دل هذا على شيء، فإنما يدل على رغبة وجدية العامل الإفريقي في العمل.

الجدول رقم (19):يمثل اجابات مفردات العينة حول تميز العامل الإفريقي بالأمانة في العمل حسب طبيعة النشاط

الإجابة / النشاط	نعم		لا		نوعا ما		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	39	18.1	9	4.2	5	2.3	53	24.7
صناعة وحرف	16	7.4	3	1.4	4	1.9	23	10.7
بناء وأشغال عمومية	89	41.4	19	8.8	2	0.9	110	51.2
طبخ	3	1.4	1	0.5	/	/	4	1.9
بناء وأشغال عمومية وفلاحة	15	7	10	4.7	/	/	25	11.6
المجموع	162	75.3	42	19.5	11	5.1	215	100

المصدر :من اعداد الباحثة

يمثل الجدول أعلاه اجابات المبحوثين عن مدى تميز العامل الإفريقي بالأمانة حسب طبيعة النشاط، حيث نلاحظ في نشاط الفلاحة أن أعلى نسبة أشارت إلى أن العامل الأفريقي يتصف بالأمانة بنسبة 18.1% بينما كانت أقل نسبة لـ نوعا ما 2.3%، بينما نلاحظ في طبيعة نشاط الصناعة والحرف كانت أعلى نسبة لنعم بمعنى أن العامل يتصف بالأمانة بنسبة 1.9%

أما في البناء والأشغال العمومية، نلاحظ أن أعلى نسبة للإجابة بـ نعم " قدرت بـ 41.4% بينما كانت أقل نسبة لـ "نوعا ما" 0.9%، أما بالنسبة للطبخ، فقد كانت أكبر نسبة لنعم أي أن العامل الإفريقي يتصف بالأمانة بنسبة 1.4%، في حين لم نجد أي إجابة الخاصة بـ نوعا ما.

و في نشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة معا كانت أعلى نسبة لنعم7% وأقل نسبة لـ نوعا ما بنسبة4.7%.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن نسبة75.3%من مفردات العينة أكدوا بأن العامل الإفريقي يتصف بالأمانة في العمل في حين نفى ذلك 19.5%من المبحوثين، أما البقية فقد صرحت بأنه يتصف بالأمانة في العمل نوعا ما وذلك بنسبة 5.1%.

ومن خلال المعطيات المبينة في الجدول نستنتج عدم تلقي المتعاملين أي صعوبات أو مشاكل من طرف العامل الإفريقي، وإن دل هذا فإنما يدل على تقيد العامل الافريقي بأوامر رب العمل، خاصة وأن هذا العامل همه الوحيد هو الظفر بفرصة عمل بغية تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يعكس الشعور بالرضا اتجاه العامل ومنه الاستعانة به وقت الحاجة.

الجدول رقم (20): يمثل اجابات مفردات العينة حول اقتصاد العامل الإفريقي في المواد والمستلزمات الموفرة من طرف رب العمل حسب طبيعة النشاط

الاجابة / النشاط	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	16	7.4	34	15.8	3	1.4	53	24.7
صناعة وحرف	14	6.5	8	3.7	1	0.5	23	10.7
بناء وأشغال عمومية	47	21.9	57	26.5	6	2.8	110	51.2
طبخ	3	1.4	1	0.5	/	/	4	1.9
بناء وأشغال عمومية وفلاحة	8	3.7	15	7	2	0.9	25	11.6
المجموع	88	40.9	115	53.5	12	5.6	215	100

المصدر :من اعداد الباحثة

يمثل الجدول أعلاه جدولا مركب يبين طبيعة النشاط والإجابة عن السؤال: هل يقتصد العامل الإفريقي في مواد والمستلزمات التي أوفرها له؟ هنا، نلاحظ أن أعلى نسبة للإجابة بنعم كانت لمستخدمي العمال الأفارقة في نشاط البناء والأشغال العمومية في حين كانت أقل نسبة للإجابة بنعم لنشاط للطبخ بينما كانت أعلى نسبة للإجابة بـ (لا) في نشاط فلاحة بنسبة 15.8%.أما أقل نسبة للإجابة بـ (لا) فقد كانت في نشاط الطبخ.

وفي المجموع فان نسبة 53.5%من المبحوثين يرون بأن العامل الإفريقي لا يقتصد في المواد الموفرة للعمل، تليها نسبة40.9%من يقرون باقتصاد العامل في المواد والمستلزمات،في حين أشار البقية بنسبة 5.6%إلى أنهم يرون أن العامل يقتصد أحيانا في مستلزمات العمل.

نستنتج من ذلك أن غالبية مفردات العينة يدلون بعدم حفاظ العامل الإفريقي للعتاد والمستلزمات الموفرة في العمل وخاصة في مجال البناء وذلك ما تم تأكيده أثناء مقابلتا معهم:

"**العامل الإفريقي يضيع بزاف مواد الاسمنت**"

"**العامل الإفريقي لايهتم بالمواد المستهلكة بقدر ما يهتم بالحصول على الصلابة والمتانة**"

أضاف آخر "أن تمتع العمال بالبنية القوية يجعلهم يسرفون في المواد"

كما أشار البعض إلى "أن تضييع مواد العمل كانت نتيجة للسرعة المفرطة في العمل"

ومنه، يمكن القول أن سبب عدم حفاظ العامل واقتصاده في مواد العمل يختلف من عامل لآخر، إلا أن ما خلصنا إليه من خلال قراءتنا الاحصائية وما لمسناه من خلال مقابلتنا هو أن السرعة والقوة البدنية التي يتميز بها العامل الإفريقي سببين رئيسيين في الإسراف وعدم الحفاظ على المواد الموفرة من طرف أرباب العمل.

الجدول رقم (21):يبين مدى حفاظ العامل الإفريقي على الممتلكات الخاصة

مدى حفاظ العامل الإفريقي على الممتلكات الخاصة	التكرار	النسبة المئوية
بدرجة كبيرة	73	%34.0
بدرجة متوسطة	127	%59.1
بدرجة قليلة	15	%7.0
المجموع	215	%100.0

المصدر:من اعداد الباحثة

من خلال الجدول رقم (21) يتضح أن أغلبية مفردات العينة أكدوا على حفاظ العامل على ممتلكاتهم الخاصة بدرجة متوسطة بنسبة 59.1%تليها 34%أقروا بأن درجة الحفاظ على ممتلكاتهم كانت كبيرة، في حين تشير فئة ضئيلة بنسبة 7% بأن حفاظ العامل الإفريقي على ممتلكات الخاصة كان بدرجة قليلة.

وتشير هذه البيانات أن حفاظ العامل الإفريقي على ممتلكات أرباب العمل كان بدرجة متوسطة، وهذا ما يؤكد ما أشرنا إليه في الجدول السابق.

الجدول رقم (22):يبين مدى ثقة رب العمل في العامل الإفريقي

مدى ثقة رب العمل في العامل الإفريقي	التكرار	النسبة المئوية
أثق بشدة	11	**%5.1**
أثق فيه مع أخذ الحيطة والحذر	187	**%87.0**
لا أثق	17	**%7.9**
المجموع	215	**%100.0**

المصدر:من اعداد الباحثة

يتضح من خلال الجدول رقم (22) بأن أغلب أفراد العينة يقرون بوجود الثقة ولكن مع اتخاذ الحيطة والحذر من العامل الإفريقي وقد بلغت هذه النسبة87%في حين يؤكد البعض الآخر على عدم وجود الثقة بنسبة7.9%،تليها فئة قليلة تقر بمنح الثقة للعامل وذلك بنسبة 5.1% وذلك للمعرفة الشخصية بالعامل.

ومن خلال هذه البيانات يتضح أن غالبية أفراد العينة يتعاملون بحذر مع العامل الإفريقي وذلك بسبب ما يتداول على ألسنة أهالي المنطقة، وما تروجه وسائل الاعلام بأن وجود العنصر الإفريقي يقترن بوجود مجموعة من المشاكل المتنوعة من سرقة وشعوذة وقتل وأمراض وغيرها، وهو ما جعلهم يتخوفون من هذه الفئة بالرغم من تقديمها للعديد من المنافع والخدمات.

الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية الثانية:

ومن خلال تحليلنا لأبعاد الفرضية الثانية: "يؤدي تميز العمالة بصفات أخلاقية تساهم في تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل"، نلاحظ ما يلي:

-كشفت عينة الدراسة عن تميز العمالة الإفريقية في أدائها بتفانيها وإتقانها للعمل واحترامها للمواعيد المحددة للعمل جعلها تكسب مكانة هامة لدى أرباب العمل ومن ثم توفير فرص عمل والاستعانة بها عند الحاجة.

- أظهرت عينة الدراسة بأن العمالة الإفريقية أكثر طاعة من خلال تنفيذها للتعليمات وتطبيقها للنصائح المقدمة.

- كشفت عينة الدراسة عن تميز العمالة الإفريقية بتحمل المسؤولية وأخذ المهام الموكلة إليها مأخذ الجد، وإنجازها في وقت معلوم وذلك بنسبة 69.3%.

أن نسبة75.3%من مفردات العينة أكدوا بأن العامل الإفريقي يتصف بالأمانة في العمل مما يشير إلى عدم وجود صعوبات ومشاكل تأتي من تشغيل العامل الإفريقي.

- عدم حفاظ العامل الإفريقي على مواد والمستلزمات الموفرة كان نتيجة للسرعة والإسراف في المواد.

- عدم الثقة الكاملة بالعامل الإفريقي لأسباب شخصية واجتماعية.

وبعد عرضنا للنتائج المتحصل عليها من الأسئلة والتي حددت من الرقم (15) إلى الرقم (22) نلاحظ أن الفرضية الثانية قد تحققت والتي مفادها:

"ان تميز العمالة الإفريقية بصفات أخلاقية (الالتزام بمواقيت العمل، الاخلاص في العمل، الطاعة و الأمانة في العمل) ساهم في تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل".

4)عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة:مفادها"أن تميز العمالة الإفريقية بقدرات معينة ساهم في تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل".

الجدول رقم (23): يمثل إجابات مفردات العينة حول سبب تشغيل العامل الإفريقي حسب طبيعة النشاط تبعا للقدرات

السبب / النشاط	السرعة في العمل		العمل لساعات طويلة		تحمل العمل الشاق		الكل معا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	19	%8.8	15	%7	16	%7.4	3	%1.4	53	%24.7
صناعة وحرف	5	%2.3	7	%3.3	7	3.3%	4	%1.9	23	%10.7
بناء وأشغال عمومية	28	%13	33	%15.3	44	%20.5	5	%2.3	110	%51.2
طبخ	/	/	1	%0.5	3	%1.4	/	/	4	%1.9
بناء وأشغال عمومية وفلاحة	8	%3.7	5	%2.3	11	%5.1	1	%0.5	25	%11.6
المجموع	60	%27.9	61	28.4%	81	37.7%	13	6.0%	215	%100

المصدر:من اعداد الباحثة

يبين الجدول أعلاه سبب تشغيل العامل الإفريقي حسب طبيعة النشاط الذي يشغله، حيث أدلى أرباب العمل أن سبب تشغيلهم للعمالة الإفريقية في نشاط الفلاحة راجع إلى السرعة في العمل بنسبة 8.8%، يليها تحمل العمل الشاق بنسبة7.4%و العمل لساعات طويلة بنسبة7%.أما في نشاط الصناعة والحرف، فقد كانت أعلى نسبة لكل من العمل لساعات

طويلة وتحمله للعمل الشاق بنسبة 3.3% في حين كانت أقل نسبة للسرعة في العمل بنسبة 2.3%.

أما في نشاط البناء والأشغال العمومية، فقد كانت أعلى نسبة لتحمل العمالة الإفريقية للعمل الشاق 20.5% في حين كانت أقل نسبة للسرعة في العمل بنسبة 13.0%. وفي نشاط الطبخ كانت أعلى نسبة لتحمل للعمل الشاق بـ1.4%في حين كانت أقل نسبة للعمل لساعات طويلة. أما في نشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة فقد كانت أعلى نسبة لتحمل العامل الإفريقي للعمل الشاق بنسبة 5.1%. أما أقل نسبة للعمل لساعات طويلة بـ2.3%.

من خلال قراءتنا للجدول يتضح أن غالبية المبحوثين أكدوا على أن تحمل العمل الشاق كان سببا في تشغيل العامل الإفريقي وذلك بنسبة 37.7%تليها 28.4%ممن يرجعون ذلك لعمله لساعات طويلة، ثم تليها نسبة 27.9% اللذين أرجعوا ذلك إلى سرعته في العمل،أما البقية فقد أكدوا على أن كلا من الخيارات كانت سببا في تشغيل العامل بنسبة 6%.

وتعكس هذه النتائج أن هذا النوع من النشاطات يحتاج إلى جهد بدني وعضلي وهو ما يتوفر في العامل الافريقي، والتي تظهر في تحمله للعمل الشاق ومتاعب العمل، كما أن طول ساعات العمل التي يشغلها العامل الافريقي في عمله لا تشعره بمرور الوقت، خاصة وأن البعض من العمال يتخذ من مكان العمل مناما ليقضي جل وقته في عمله.

ومنه نؤكد أن القدرات التي تتميز بها العمالة الافريقية من تحمل للأعمال الشاقة والعمل لساعات طويلة وكذا السرعة في إنجاز العمل ساهمت في تفضيل استخدامها.

الجدول رقم (24):يبين مدى قدرة إنجاز العامل الإفريقي للمهام الموكلة إليه بمفرده

مدى قدرة إنجاز العامل الإفريقي للمهام الموكلة إليه بمفرده	التكرار	النسبة المئوية
بدون حضور أي أحد	106	%49.3
بحضوري	84	%39.1
بحضور شخص مكلف	25	%11.6
المجموع	215	%100.0

المصدر:من اعداد الباحثة

يوضح الجدول رقم (24) أن أغلبية أفراد العينة أكدوا على أن العامل الإفريقي ينجز مهامه بدون حضور أي شخص بنسبة49.3%،ثم تليها نسبة39.1%للذين أكدوا على حضورهم أثناء العمل،أما نسبة 11.6%فهي تمثل الذين أجابوا بأن إنجاز العمل كان بحضور شخص تم تكليفه من طرف رب العمل.

ومن خلال هذه الإجابات تتضح لنا نسب متقاربة من حيث الحضور إذ تشير نسبة عدم الحضور التي قدرت بـ49.3% ، أما بقية المبحوثين فإنهم يؤكدون على الحضور أثناء العمل سواء بالحضور الشخصي لرب العمل أو تكليف طرف آخر بنسبة50.7%.

وتشير هذه النتائج إلى قدرة العامل الإفريقي على أداء الأعمال الموكلة إليه دون اعتماد على أطراف أخرى مساعدة مما يسهم في اعتماد أرباب العمل على العمالة الإفريقية واستخدامها عند الحاجة، أما البقية الذين أدلوا بالحضور يعزى ذلك إلى عدم المعرفة الكاملة بشخصية العامل الإفريقي بالاضافة إلى تخوف المبحوثين من حدوث أي خلل أو مشكل بمكان العمل، خاصة وأن بعض أرباب العمل يستخدمون العمالة الافريقية بمنازلهم.

الجدول رقم (25):يمثل إجابات مفردات العينة عن مدى قدرة العامل الإفريقي لإنجاز العمل المطلوب حسب طبيعة النشاط:

الاجابة / النشاط	كبيرة		متوسطة		منخفضة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	41	19.1	12	5.6	/	/	53	24.7
صناعة وحرف	19	8.8	4	1.9	/	/	23	10.7
بناء وأشغال عمومية	99	46	10	4.7	1	0.5	110	51.2
طبخ	2	0.9	2	0.9	/	/	4	1.9
بناء وأشغال عمومية وفلاحة	22	10.2	3	1.4	/	/	25	11.6
المجموع	183	85.1	31	14.4	1	0.5	215	100

المصدر:من اعداد الباحثة

يمثل الجدول رقم (25) قدرة العامل الإفريقي على إنجاز العمل حسب النشاط المعروض، حيث نلاحظ في أن نشاط البناء والأشغال العمومية كانت القدرة بنسبة 46.0%يليها نشاط الفلاحة كانت نسبة 19.1% لقدرة العامل الإفريقي على إنجاز العمل كبيرة يليها نشاط الصناعة والحرف فكانت أعلى نسبة للقدرة الكبيرة أيضا8.8%، وفي نشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة نلاحظ أن الإجابة كانت بقدرة كبيرة بنسبة 10.2%

وفي نشاط الفلاحة كانت نسبة الإجابة بقدرته المتوسطة 5.6% تليها نشاط البناء والأشغال العمومية بنسبة 4.7%، يليها الصناعة والحرف بنسبة 1.4%ثم نشاط الطبخ بنسبة0.9%.

في حين صرحت نسبة ضئيلة جدا في نشاط البناء والأشغال العمومية عن قدرته المنخفضة لانجاز العمل أقل بنسبة 0.5%.

والملاحظ من خلال هذه المعطيات أن المبحوثين أدلوا بقدرة العامل الافريقي على انجاز العمل بصفة كبيرة في كل النشاطات بنسبة 85.1% بعدد تكرارات 183.

ويدل هذا على القوة البدنية والجسمية التي يمتلكها العامل الإفريقي الأمر الذي يؤدي إلى إقبال أرباب العمل لتشغيل هذه العمالة والاستعانة بها عند الحاجة.

الجدول رقم (26):يمثل إجابات مفردات العينة حول قدرة العامل الإفريقي على العمل في ظروف صعبة حسب طبيعة النشاط:

الإجابة / النشاط	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	49	%22.8	4	%1.9	53	%24.7
صناعة وحرف	20	%9.3	3	%1.4	23	%10.7
بناء وأشغال عمومية	102	%47.4	8	%3.7	110	%51.2
طبخ	4	%1.9	/	/	4	%1.9
بناء وأشغال عمومية وفلاحة	22	%10.2	3	%1.4	25	%11.6
المجموع	197	%91.6	18	%8.4	215	%100

المصدر:من اعداد الباحثة

يمثل الجدول أعلاه رقم (26) قدرة العامل على العمل في الظروف الصعبة حسب طبيعة النشاط، حيث نلاحظ أعلى نسبة للإجابة بنعم في نشاط البناء والأشغال العمومية بنسبة 47.4% يليه نشاط الفلاحة بنسبة 22.8%، ثم نشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة معا بنسبة 10.2% يليه الصناعة والحرف بـ 9.3%و الطبخ بـ 1.9 %.

في حين أشارت البقية بعدم قدرة العامل على العمل في ظروف صعبة حيث بلغت الاجابة بـ (لا) في نشاط البناء والأشغال العمومية بنسبة 3.7%يليه نشاط الفلاحة بنسبة 1.9%. وفي نشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة معا بلغت الإجابة بـ لا بنسبة 1.4%.

ومن خلال هذه المعطيات نستنتج أن الغالبية العظمى من العمالة الافريقية لديها القدرة على العمل في الظروف الصعبة وذلك بنسبة 91.6%.

وذلك ما تبين من خلال أقوالهم أثناء المقابلة:

"**العامل الإفريقي خدام صيف وشتاء**"

"**يتحمل كلشي، وصبار** "

"**يخدموا قاع الأوقات وحتى في شهر رمضان** "

"**العامل الإفريقي يخدم بدون شروط**"

وتوحي هذه الإجابات بقدرة العامل الإفريقي على مقاومة الظروف الصعبة والخطرة، بالعمل تحت أشعة الشمس والبرودة القاسية و بعد مكان العمل بالإضافة إلى انعدام الأمن الوظيفي، إلى جانب غياب شروط السلامة والصحة.

وبالرغم من ما تتسم به هذه الأعمال إلا أن ذلك لم يمنعهم من مزاولة هذه الأعمال في سبيل الحصول على قوتهم اليومي لتلبية متطلباتهم وإعالة ذويهم.

الجدول رقم (27):يوضح درجة الحاجة للعامل الإفريقي حسب الولاية

الإجابة / الولاية	كبيرة		متوسطة		قليلة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أدرار	65	%30.2	38	%17.7	/	/	103	%47.9
بشار	69	32.1	42	19.5	1	%0.5	112	%52.1
المجموع	134	62.%3	80	37.%2	1	0.5%	215	100.%0

المصدر:من اعداد الباحثة

يمثل الجدول رقم (27) درجة الحاجة للعامل الإفريقي في كل من ولايتي أدرار وبشار، حيث نلاحظ أن أكبر نسبة لحاجة كبيرة كانت في ولاية بشار بواقع 32.1% بينما كانت في ولاية أدرار بنسبة 30.2%، أما الحاجة المتوسطة للعامل الإفريقي فكانت في ولاية بشار بنسبة 19.5% بينما في ولاية أدرار كانت 17.7%.

في حين أشارت نسبة ضئيلة جدا إلى عدم حاجتها للعامل الافريقي في ولاية بشار بـ0.5%.

نستنتج من خلال ما تقدم أن غالبية المبحوثين أعربوا عن حاجتهم الكبيرة للعمالة الإفريقية بنسبة62.3%خاصة وأنهم يرون أنها تمتلك القدرات والخصائص اللازمة لشغل هذه المهن، وهذا ما يفسر درجة الاعتماد على العمالة الإفريقية ودرجة أهمية هذه العمالة في إنجاز هذه الأعمال، خاصة بعد ما تعانيه هذه القطاعات من نفور للأيدي العاملة المحلية.

<u>الإستنتاجات المتعلقة بالفرضية الثالثة:</u>

من خلال تحليلنا لأبعاد الفرضية الثالثة:"**يؤدي تميز العمالة بقدرات معينة إلى تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل**"كشفت عينة الدراسة ما يلي:

- أنّ تميز العمالة بمهارات وقدرات بتحملها للأعمال الشاقة وعلمها لساعات طويلة بالإضافة إلى السرعة في العمل ساهم في تفضيل استخدامها من طرف المتعاملين، وذلك بنسبة 37.7%لتحمل العمل الشاق، تليها 28.4%ممن يعزون ذلك لعملها لساعات طويلة

،ثم تليها نسبة 27.9%للذين أرجعوا ذلك إلى سرعته في العمل. أما البقية فقد أكدوا على أن كل هذه العوامل كانت سببا في تشغيل العامل بنسبة 6%.

– كشفت عينة الدراسة عن قدرة العمالة الإفريقية على العمل في ظروف صعبة بنسبة 91.6%.

– قدرة العمالة الإفريقية على أداء مهامها بجدية وذلك بنسبة 85.1%.

– كشفت نتائج الدراسة عن تخوف المتعاملين من العمالة الإفريقية بالرغم من إنجازها للأعمال المعروضة باعتبارها عناصر دخيلة على المجتمع الجزائري.

– أظهرت عينة الدراسة أن تواجد العمالة الإفريقية ضروري ومهم لإنجاز الأعمال المعروضة وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنها خاصة أنها تعمل في قطاعات هامشية لا تقبل العمالة المحلية بها وبذلك نقول إنها عمالة مكملة.

وبعد عرض النتائج المحصل عليها من الأسئلة والتي حددت من الرقم (23) إلى الرقم (27) نلاحظ أن الفرضية الثانية قد تحققت وبالتالي نقول:

"**إن تميز العمالة الإفريقية بقدرات معينة(تحمل العمل الشاق ،السرعة في العمل،العمل في ظروف صعبة و لساعات طويلة) ساهم في تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل**"

5)عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الرابعة التي مفادها "أن عزوف العمالة المحلية عن القيام بالأعمال المعروضة يؤدي إلى استخدام العمالة الإفريقية من طرف أرباب العمل".

الجدول رقم (28): يوضح إجابات عينة الدراسة حول قبول العمل المعروض من طرف العامل المحلي

السبب / النشاط	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	11	%5.1	42	%19.5	53	%24.7
صناعة وحرف	6	%2.8	17	%7.9	23	%10.7
بناء وأشغال عمومية	26	%12.1	84	%39.1	110	%51.2
طبخ	1	%0.5	3	%1.4	4	%1.9
بناء وأشغال عمومية وفلاحة	7	%3.3	18	%8.4	25	%11.6
المجموع	51	%23.7	164	%76.3	215	%100

المصدر:من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن غالبية المبحوثين صرحوا بعدم قبول العامل المحلي بأي عرض يقدم له، فكانت أعلى نسبة في نشاط البناء والأشغال العمومية 39.1% يليه نشاط الفلاحة بنسبة19.5%، ثم نشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة معا بنسبة 8.4%، تليه الصناعة والحرف بنسبة 7.9%، يليه نشاط الطبخ بنسبة1.4%.

في حين صرحت البقية بقبول العامل المحلي لأي نشاط وذلك بمجموع23.7% فكانت نسبة الإجابة في نشاط البناء والأشغال العمومية بـ12.1%، يليه نشاط الفلاحة بـ5.1%، ثم نشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة معا بنسبة 3.3%، يليه نشاط الصناعة والحرف بنسبة 2.8% ثم الطبخ بـ 0.5%.

من خلال الجدول أكدت أغلبية أفراد العينة على عدم قبول العامل المحلي للعمل الذي يعرض عليه وذلك بنسبة76.3%، في حين أظهر23.7%من المبحوثين بقبول العامل للأعمال المعروضة عليه.

ومن خلال هذه المعطيات يتضح أن عدم قبول هذه الأعمال يرجع إلى الخصائص التي تتسم بها هذه الأعمال من أجور منخفضة ونقص الامتيازات المتحصل عليها بالاضافة إلى ما تتطلبه هذه الأعمال مجهود بدني وعضلي كبير، مما يسهم في عزوف العمالة المحلية عن الأعمال المعروضة لتتفرد العمالة الإفريقية بهذا النوع من الأعمال.

الجدول رقم (29):يوضح استجابات مفردات العينة حول تقديم العامل المحلي شروطا لرب العمل

تقديم العامل المحلي شروط العمل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	170	%76.5
لا	45	%23.7
المجموع	215	%100.0

المصدر:من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (29) أن غالبية أفراد العينة بنسبة 79.1%أكدوا على تقديم العامل المحلي لشروط في حين أشار 20.9%من المستجوبين بعدم تقديم أي شروط من طرف العامل.

ومن خلال مساءلتنا عن الشروط التي يعرضها العامل المحلي، كشف المبحوثين عن الكثير من الشروط والمتمثلة في: تقديم الأجر مسبقا، الأجر المرتفع، تحديد ساعات العمل، توفير فترات الراحة، توفير وجبات غداء، توفير النقل، توفير مستلزمات العمل؛ إلا أننا نجد أن معظم طلبات العمالة المحلية متعلقة بالأجر سواء كان ذلك بتقديمه قبل إنهاء العمل أو زيادة في الأجر، بالإضافة إلى رفض العمل في ظروف صعبة لما تحتاج إليه من طاقة جسمانية وذهنية لطبيعتها الشاقة وبالتالي عدم رضا أرباب العمل عن هذه الصفات ، وذلك ما لمسناه من خلال المقابلة من خلال أقوالهم:

"**يقولي عليا ديون.....باش نعطيلوا دراهمو**"

"**غير عطيني النصف وكي نكمل الخدمة كملي**"

"**راه عندي مريض في الدار مدابيك تعاوني**"

"**مايخدموش هذ الخدمة يحوصوا للواجد**"

"**واش يخدموا يبغوا الرقاد والحطة ويحوصوا ياكلوا**"

"**العامل المحلي يتشرط بزاف في الأجر والوقت**"

ومن خلال ما أدلت به عينة الدراسة نجد أن العمالة المحلية كثيرة الشروط والشكاوى،إذ أشار البعض أثناء المقابلة بأن العامل الإفريقي لا يقدم أي شروط مقارنة بالعامل المحلي سواء بتحديد مأكولاته المفضلة أو تحديد أوقات العمل وغيرها، أو تتحجج في شروطها بظروف شخصية أو اجتماعية وأحيانا بالتمارض. وهو الأمر الذي يفرض على أرباب العمل التخلي عنها بدون شك باعتبارها مكلفة ومن ثم الاستعانة بالعمالة الإفريقية.

الجدول رقم (30):يوضح الأوقات المفضلة للعمل بالنسبة للعامل المحلي

الأوقات المفضلة للعمل بالنسبة للعامل المحلي	التكرار	النسبة المئوية
صباحا	158	%73.5
مساءا	53	%24.7
ليلا	4	%1.9
المجموع	215	%100.0

المصدر:من اعداد الباحثة

يتضح من خلال الجدول رقم (30) أن جل أفراد العينة أدلوا بتفضيل العامل المحلي العمل صباحا نسبة 73.5%، في مقابل ذلك صرحت نسبة24.5% بأنهم يفضلون العمل مساء وأخيرا تأتي أقل نسبة أقرت بأنهم يفضلون العمل ليلا بـ1.9%.

وتشير هذه النتائج إلى عدم تحمله للعمل في جميع الأوقات وخاصة في الفترة المسائية ويرجع ذلك إلى المناخ الذي تتميز به المنطقة في هذه الفترة خصوصا في فصل الصيف (درجة الحرارة المرتفعة).

الجدول رقم (31):يبين مواصفات العامل المحلي حسب طبيعة النشاط

الاجابة / النشاط	المماطلة في العمل		الالتزام بأوقات العمل		المبادرة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	40	%18.6	7	%3.3	6	%2.8	53	%24.7
صناعة وحرف	19	%8.8	1	%0.5	3	%1.4	23	%10.7
بناء وأشغال عمومية	79	%36.7	13	%6	18	%8.4	110	%51.2
طبخ	2	%0.9	1	%0.5	1	%0.5	4	%1.9
بناء وأشغال عمومية و فلاحة	19	%8.8	4	%1.9	2	%0.9	25	%11.6
المجموع	159	%74	26	%12.1	30	%14	215	%100

المصدر:من اعداد الباحثة

يمثل الجدول رقم (31) الصفات التي يتصف بها العامل المحلي حسب طبيعة النشاط، حيث صرح غالبية المبحوثين أن العمالة المحلية تتصف بالمماطلة في العمل في مجال الفلاحة بنسبة 18.6%،يليها الالتزام أوقات العمل بنسبة 3.3% بينما كانت أقل نسبة في مبادرة العمالة المحليةبـ2.8%، أما في الصناعة والحرف فكانت أعلى نسبة لمماطلة العمالة المحلية في العمل بنسبة 8.8%،يليها المبادرة في العمل بـ 1.4%، في حين كانت أقل نسبة لالتزامهم بأوقات العمل بـ0.5%.

وفي نشاط البناء والأشغال العمومية كانت أكبر نسبة لمماطلة العمالة في العمل بـ36.7%، يليها المبادرة في العمل بنسبة 8.4%، في حين كانت أقل نسبة لالتزامهم بأوقات العمل بـ 6%، كما نلاحظ في نشاط الطبخ أن أكبر نسبة للمماطلة في العمل بـ0.9%أما أقل نسبة للالتزام بأوقات العمل والمبادرة بالتساوي بـ0.5%.

ومن خلال البيانات المتحصل عليها في الجدول نستنتج أن أغلب المبحوثين في مختلف النشاطات أقروا بمماطلة العامل المحلي في العمل بنسبة 74%، وهذا ما صرح به البعض أثناء مقابلتنا:"**العامل المحلي يتمسكن في الخدمة ومزال يعطيك السبة** "

"**يحب يخدم وقتاش يبغي هو لي يسيرك مش انت...**"

"**العامل المحلي فنيان وكذاب**"

في حين يرى البعض الآخر بأنهم يتصفون بالمبادرة والإرادة في العمل وذلك بنسبة 14%،أما بقية المبحوثين فقد أشاروا إلى التزام العامل المحلي واحترامه لأوقات العمل بنسبة 12.1%.وتعكس هذه النتائج عدم جدية العامل المحلي في عمله من خلال التهرب من الأعمال المعروضة عليه وإهدار الوقت فيها، وان دل هذا فإنما يدل على عدم إدراك العامل المحلي لقيمة الوقت وعدم تقديره للعمل، الأمر الذي يفرض على رب العمل التخلي عنه بدون شك وتعويضه بالعامل الإفريقي.

الجدول رقم (32):يبين مدى حفاظ العامل المحلي على الممتلكات الخاصة حسب طبيعة النشاط

الاجابة / النشاط	بانتظام		أحيانا		لا أبدا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	18	%8.4	34	%15.8	1	%0.5	53	%24.7
صناعة وحرف	2	%0.9	20	%9.3	1	%0.5	23	%10.7
بناء وأشغال عمومية	30	%14	76	%35.3	4	%1.9	110	%51.2
طبخ	/	/	4	%1.9	/	/	4	%1.9
بناء وأشغال عمومية وفلاحة	5	%2.3	19	%8.8	1	%0.5	25	%11.6
المجموع	55	%25.6	153	%71.2	7	%3.3	215	%100

المصدر:من اعداد الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (32) مدى محافظة العامل المحلي على الممتلكات الخاصة حسب النشاط المعروض، حيث شكلت أكبر نسبة في نشاط الفلاحة للسؤال "يحافظ أحيانا على الممتلكات الخاصة" بنسبة 15.8%، يليها بانتظام بنسبة8.4%، بينما كانت أقل نسبة "لا أبدا، لا يحافظ"بـ0.5%.

وفي نشاط الصناعة والحرف كانت أكبر نسبة لـ "أحيانا"بنسبة 9.3%، يليها بانتظام بنسبة 0.9%، وأقل نسبة لـ"لا أبدا ،لا يحافظ على الممتلكات الخاصة" بنسبة 0.5%.

و نلاحظ في نشاط البناء والأشغال العمومية أن أكبر نسبة كانت لـ "أحيانا ما يحافظ العامل المحلي على ممتلكات الخاصة" بنسبة 35.3%، وأقل نسبة كانت لـ "لا أبدا" بنسبة 1.9%. أما في نشاط الطبخ، فكانت أكبر نسبة لأحيانا بنسبة 1.9%، كما نلاحظ في نشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة معا أكبر نسبة لـ"أحيانا" ما يحافظ العامل المحلي على الممتلكات الخاصة بنسبة 8.8%، بينما كانت أقل نسبة لـ"لا أبدا".

ومن هنا، نستنتج أن غالبية العمال المحليين أحيانا ما يحافظون على الممتلكات الخاصة وذلك بنسبة 71.5% في جل النشاطات.

وتوحي هذه الإجابات إلى عدم مبالاة العمالة المحلية بالممتلكات الغير وهو سلوك يرفضه أصحاب العمل باعتباره من القيم السلبية السائدة لدى البعض في المجتمع.

الجدول رقم (33):يوضح مدى ثقة رب العمل في العامل المحلي

مدى ثقة رب العمل في العامل المحلي	التكرار	النسبة المئوية
أثق بشدة	28	%13.0
أثق فيه مع أخذ الحيطة والحذر	172	%80.0
لا أثق	14	%6.5
القيم المفقودة	1	%0.5
المجموع	215	%100.0

المصدر :من اعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (33) بأن غالبية أفراد العينة يقرون بوجود الثقة ولكن مع أخذ الحيطة والحذر من العامل المحلي، وقدرت نسبتهم بـ80.5%، بينما يشير البعض الآخر إلى وجود الثقة الكاملة بنسبة13%وذلك لصلة القرابة أو الصداقة، في حين ينفي البقية وجود الثقة تماما بنسبة 6.5 %.

وتشير هذه النتائج إلى عدم وجود ثقة تامة بين أرباب العمل و العمالة المحلية بسبب العديد من المشاكل التي سبق وأن تعرضوا إليها من طرف العامل المحلي، سواء تعلق الأمر بالجانب المادي(الأجر) أو عدم إنهاء العامل للمهام الموكلة إليه في الوقت المحدد.

الجدول رقم (34):يبين المشاكل والصعوبات التي يصادفها رب العمل أثناء تشغيل العامل المحلي

المشاكل والصعوبات التي يصادفها رب العمل أثناء تشغيل العامل المحلي	التكرار	النسبة المئوية
الشروط والمتطلبات	52	%24.2
عدم الالتزام بمواقيت العمل	29	%13.5
الغيابات المتكررة	22	%10.2
عدم إتقان العمل	27	%12.6
المماطلة في العمل	26	%12.1
المجموع الحقيقي	156	%72.6
الإجابة بـ لا	59	%27.4
المجموع	215	%100.0

المصدر:من اعداد الطالبة

أظهرت عينة الدراسة من خلال الجدول رقم (34)العديد من المشاكل التي يتعرض إليها أرباب العمل في حالة تشغيل العامل المحلي والمتمثلة في الشروط الموضوعة والمتطلبات التي يشترطها العامل المحلي بنسبة 24.2%، وعدم احترام الوقت بنسبة 13.5%، يليه المماطلة في العمل بنسبة12.6%، يليه عدم إتقان العمل بنسبة 12.1%، بالإضافة إلى الغيابات المتكررة بنسبة10.2%، وبمجموع 72.4%،في حين أشارت نسبة27.4% بعدم وجودها.

وهذا ما يؤكد ما أشرنا إليه سابقا، بعدم إدراك العامل المحلي لقيمة العمل مما يجعل أرباب العمل يعزفون عن تشغيله والاستعانة بالعامل الإفريقي.

وتعكس هذه النتائج عن المواقف السلبية التي يتخذها أرباب العمل تجاه العمالة المحلية وهي الصفات التي تغيب في العمالة الافريقية باعتبارها غير مكلفة الأمر الذي يزيد من إقبال المتعاملين لاستخدامها.

جدول رقم (35):يوضح إجابات المبحوثين عن ما إذا كان الأجر المنخفض سببا في عزوف العامل المحلي عن العمل حسب الولاية

السبب / الولاية	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
أدرار	79	%36.7	24	%11.2	103	%47.9
بشار	81	%37.7	31	%14.4	112	%52.1
المجموع	160	%74.4	55	%25.6	215	%100.0

المصدر:من اعداد الطالبة

من خلال الجدول رقم (35) والذي يمثل إجابات المبحوثين عن ما إذا كان انخفاض الأجر يسهم في عزوف العامل المحلي حسب منطقة الدراسة، نلاحظ أن أكبر نسبة كانت لولاية بشار في الإجابة بنعم بنسبة 37.7% بينما كانت النسبة في ولاية أدرار 36.7%، في حين كانت أقل نسبة "لا يساهم الأجر في عزوف العامل المحلي عن العمل" في ولاية بشار 14.4%. أما بولاية أدرار فكانت 11.2%.

يتبين أن أغلبية أفراد العينة أقرت بأن تدني الأجر يسهم في عزوف العامل المحلي عن العمل المعروض بنسبة74.4%، في حين نجد 25.6%من المبحوثين نفوا ذلك.

ومن هنا نستنتج أن عزوف العمال المحليين عن العمل كان بدافع الأجر المنخفض الذي غالبا ما يمثل المحدد الأكبر في قبول الأعمال المعروضة، و هذا ما يبرر تفضيل العامل المحلي العمل في القطاع الحكومي عن القطاع الخاص نتيجة لارتفاع الأجور والأمان الوظيفي، فالبعض من الشباب يفضل أن يكون عاطلا من أن يكون في وظيفة لا تتماشى وطموحاته أو التخصص الذي تمت دراسته، ما يجعلهم يعزفون عن العمل حتى يجدوا العمل المناسب.

ومنه نستخلص أن أجر العامل الافريقي الزهيد مقارنة بالعامل المحلي، جعله أكثر طلبا لأرباب العمل.

الجدول رقم (36): يوضح سبب عزوف العامل المحلي عن العمل حسب طبيعة النشاط

السبب / النشاط	النظرة الدونية للعمل		التزامات أسرية		صعوبة العمل		أسباب أخرى اذكرها		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	35	%16.3	6	%2.8	11	%5.1	1	%0.5	53	%24.7
صناعة وحرف	13	%6.0	3	%1.4	7	%3.3	/	/	23	%10.7
بناء وأشغال عمومية	68	%31.6	17	%7.9	25	%11.6	/	/	110	%51.2
طبخ	/	/	1	%0.5	3	%1.4	/	/	4	%1.9
بناء وأشغال عمومية و فلاحة	14	%6.5	6	%2.8	5	%2.3	/	/	25	%11.6
المجموع	130	%60.5	33	%15.3	51	%23.7	1	%0.5	215	%100.0

المصدر :من اعداد الطالبة

يمثل الجدول رقم (36) إجابات المبحوثين حول سبب عزوف العامل عن العمل حسب طبيعة النشاط.

في نشاط الفلاحة، نلاحظ أن أكبر نسبة كانت بسبب النظرة الدونية بنسبة 16.3% ، تليها صعوبة العمل بنسبة5.1%، ثم الالتزامات الأسرية بواقع2.8%.

و في نشاط الصناعة والحرف كانت أعلى نسبة للنظرة الدونية بنسبة 6.0%، ثم صعوبة العمل بنسبة 3.3%، يليها للالتزامات الأسرية بواقع 1.4%.

أما في نشاط البناء والأشغال العمومية، فكانت أعلى نسبة للنظرة الدونية بواقع 31.6% يليها صعوبة العمل11.6%، وأقل نسبة كانت للالتزامات الأسرية بـ 7.9%.

وفي نشاط الطبخ نلاحظ أعلى نسبة لصعوبة العمل قدرت بـ 1.4%، و أقل نسبة كانت للالتزامات الأسرية. وفي نشاط البناء والأشغال العمومية نلاحظ أن أعلى نسبة كانت للنظرة الدونية للعمل بواقع 6.5%، تليها صعوبة العمل بنسبة 2.8%.

ومن خلال الجدول يتضح بأن 60.5%من أفراد العينة يؤكدون على أن النظرة الدونية سبب في عزوف العامل المحلي، بينما يرى البعض الآخر بأن صعوبة العمل سبب في ذلك

بنسبة 23.7 %يليها 15.3% يرون بأن الالتزامات الأسرية سبب في عزوف العامل المحلي عن العمل، يليها فئة ضئيلة جدا تقدر بـ 0.5% ترجع العزوف إلى أسباب مرضية.

نستنتج من هذا التحليل بأن النظرة الدونية للعمل من طرف العامل المحلي كانت سببا رئيسيا في عزوفه عن الأعمال التي يعرضها أرباب العمل، وذلك نتيجة تفضيله للأعمال والوظائف الإدارية والمكتبية التي لا تتطلب أي مجهود بدني، على عكس ما تتميز به هذه الأعمال من مشقة وصعوبة، كما أنها لا تتماشى مع رغباته وطموحاته خصوصا إذا كان يمتلك شهادة جامعية، الأمر الذي يجعله يعزف عن هذه الأعمال في انتظار عمل يتناسب وتطلعاته هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أن النظرة الدونية ترجع إلى الثقافة السائدة "ثقافة العيب" باعتبار العمل اليدوي غير مقبول اجتماعيا، وأنه من العار أن يعمل الانسان في هذه النشاطات باعتبارها أعمالا مؤقتة وغير دائمة، لاسيما وأنها لا توفر العلاوات أو الامتيازات التي توفرها الأعمال الإدارية والمكتبية من تحقيق الأمان الوظيفي، انخفاض ساعات العمل ، سهولة العمل والأجر المرتفع.

و بذلك أصبحت النظرة السائدة لدى البعض أن هذه النشاطات لصيقة بالعمالة الوافدة الإفريقية وذلك بقبولها لمختلف الأعمال التي يعرضها أرباب العمل كالعمل في البناء، وبالمزارع وغيرها.

وهذا ما أشار إليه البعض أثناء المقابلة:

"**يحب يقعد قاعد وما يخدمش هذ الخدمة زعما مهم ما يخدمش تحت واحد**"

"**قاع الناس ولات مادرا**"**{جمع مدير}**

"**الخدامة نتاع لبلاد قاع باغيين يولوا مسؤولين مش عمال**"

ومنه نقول أن النظرة الدونية للعمل تسهم بشكل كبير في عزوف العامل المحلي عن الأعمال المعروضة.

الجدول رقم (37):يبين إجابات المبحوثين حول تفضيل استخدام العامل الإفريقي عن العامل المحلي حسب طبيعة النشاط

الإجابة / النشاط	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	46	%21.4	7	%3.3	53	%24.7
صناعة وحرف	21	%9.8	2	%0.9	23	%10.7
بناء وأشغال عمومية	96	%44.7	14	%6.5	110	%51.2
طبخ	2	%1.4	1	%0.5	4	%1.9
بناء وأشغال عمومية و فلاحة	23	%10.7	2	%0.9	25	%11.6
المجموع	189	%87.9	26	%12.1	215	%100

المصدر:من اعداد الطالبة

يمثل الجدول أعلاه رقم(37)اجابات المبحوثين حول سبب تفضيل استخدام العامل الإفريقي على العامل المحلي حسب طبيعة النشاط، حيث نلاحظ أنه في نشاط الفلاحة كانت أكبر نسبة لـ "نعم أفضل استخدام العامل الإفريقي "بـ 21.4% بينما كانت الإجابة لا بنسبة 3.3%. وفي نشاط الصناعة والحرف، سُجلت أكبر نسبة لـ نعم بواقع 9.8%، ولـ"لا" بنسبة 0.9%، في حين نلاحظ في نشاط البناء والأشغال العمومية أن أكبر نسبة كانت لـ نعم أفضل العامل الإفريقي: 44.7%، أما بالنسبة لنشاط الطبخ، فكانت أعلى نسبة لنعم ب1.4% وأقل نسبة لـ لا بنسبة 0.5%، في حين أن نشاط البناء والأشغال العمومية والفلاحة معا كانت نعم بـ نعم 10.7% وبنسبة لا 0.9%.

من هنا نستنتج أن الأغلبية المتعاملين وبمختلف النشاطات تفضل استخدام العامل الإفريقي على العامل المحلي بنسبة 87.9%، ويرجع ذلك إلى الخصائص والقدرات التي تتميز بها هذه العمالة و التي أشرنا إليها سابقا.

الجدول رقم (38): يوضح إجابات المبحوثين حول الجنسيات المفضل استخدامها

الجنسية المفضل استخدامها	التكرار	النسبة المئوية
مالي	84	%39.1
النيجر	42	%19.5
مالي والنيجر	43	%20.0
الكاميرون	7	%3.3
الجزائرية	19	%8.8
بلدان أخرى	10	%4.7
المغاربة	10	%4.7
المجموع	215	%100.0

المصدر:من اعداد الطالبة

يبين الجدول رقم (38) أعلاه توزع المبحوثين تبعا للجنسية المفضلة لديهم. يظهر الجدول بأن أكبر نسبة كانت لصالح مالي: 39.1%،تليها20 %لصالح كل من النيجر ومالي،يليها في الترتيب النيجر بنسبة19.5%،في حين أشار 8.8%من المبحوثين بأنهم يفضلون استخدام العامل المحلي.

والملاحظ كذلك أن كلا من الجنسية المغربية والجنسية السنغالية وتشاد تساوت بنسبة4.7%. أما البقية فقد أشاروا إلى تفضيل الجنسية الكاميرونية بنسبة3.3%.

وتشير هذه النتائج إلى تفضيل العمالة الإفريقية على العمالة الجزائرية والمغربية وخاصة القادمين من مالي والنيجر الذين يتوافدون بشكل هائل إلى الولايات الجنوبية نتيجة القرب الجغرافي والقواسم المشتركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ساهمت في ذلك.

الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية الرابعة:

ومن خلال تحليلنا لأبعاد الفرضية قد كشفت عينة الدراسة ما يلي:

-عدم قبول العمالة المحلية للأعمال التي يعرضها أرباب العمل وذلك بنسبة76.3%.

-العمالة المحلية كثيرة الشروط والشكاوي وذلك بنسبة 76.5%

-عدم القدرة على تحمل الظروف الصعبة وخاصة في الفترة المسائية، ويرجع ذلك إلى المناخ الذي تتميز به المنطقة في هذه الفترة.

-تماطل العمالة المحلية بنسبة 74.0%جعل أرباب العمل يعزفون عن تشغيلها.
-وجود مشاكل وصعوبات في تشغيل العمالة المحلية بواقع 72.6% تتمثل في الشروط الموضوعة والمتطلبات التي يشترطها العامل المحلي وعدم احترام الوقت والغياب والمماطلة في العمل وعدم إتقان العمل .
-للعوامل الثقافية دور بارز في عدم التزام العمال المحليين بالعمل وعدم إخلاصهم فيه مثل حضور الولائم والزيارات.
-الأجور المتدنية التي تتسم بها هذه الأعمال تسهم في عزوف المواطنين المحليين.
-النظرة الدونية للنشاطات المعروضة عامل رئيسي في العزوف عن فرص العمل التي يعرضها أرباب العمل .
-تفضيل استخدام العمالة الإفريقية عن العمالة المحلية بنسبة 87.9%، ويرجع ذلك إلى الخصائص والقدرات التي تتميز بها هذه العمالة وخاصة الجنسية المالية والنيجيرية.

و بعد عرض النتائج المتحصل عليها من الأسئلة والتي حددت من الرقم (28) إلى الرقم (38) نلاحظ أن الفرضية الرابعة قد تحققت وبالتالي نقول:

"**إن عزوف العمالة المحلية عن القيام بالأعمال المعروضة يؤدي إلى تفضيل استخدام العمالة الإفريقية من طرف المتعاملين**".

ومن خلال تحليلنا لنتائج السالفة الذكر ومناقشتها يمكننا الإجابة عن التساؤل الرئيسي لدراستنا والذي كان كالآتي:**ماهي العوامل المؤثرة في المتعاملين لاستخدام العمالة الافريقية بولايتي أدراروبشار؟**

إذ توصلنا إلى وجود تأثير للعوامل المشار إليها سابقا سواء كانت منفردة أو مجتمعة ومنه نقول أن الفرضية العامة للدراسة تحققت والتي مفادها:

"**هناك عوامل متعددة تدفع المتعاملين إلى تفضيل استخدام العمالة الإفريقية بولايتي أدرار وبشار**".

ثانيا) مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

توصلت دراستنا الحالية إلى **أن انخفاض أجر العامل الوافد عامل رئيسي في تفضيل استخدامه من طرف أرباب العمل،** وهذا ما يتوافق مع النتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات السابقة، حيث أكدت دراسة كل من "**ربيرت إليزابيث**" [1] و"**إبراهيم بن عبد الكريم بن عيبان**" [2] أن انخفاض اجر العامل الأجنبي مقارنة بالعامل المحلي يؤدي إلى استخدامه، ويتفق ذلك مع دراسة "**بسمة رحمن عودة الصباح**" [3] التي أشارت بأن انخفاض أجر العمال الوافدين من أهم أسباب استقدامهم، فضلا عن سوء الأوضاع الاقتصادية في دولهم الأصلية، ولذلك كانت مصدر جذب لهذه الجنسيات المختلفة للعمل وذلك لارتفاع الأجور بالنسبة لهم وتوفر فرص العمل بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الخدمات.

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة كل من "**أميمة محجوب عبد الرحمن محمد**" ودراسة "**اللجنة الدائمة للسكان**" [4] المقامة **بقطر 2013** أن وفرة العمالة الرخيصة ساهمت بشكل كبير في استخدامها.

واستناد لهذا القول، أكدت "**لعنان مسيكة**" [5] في دراستها أن ارتفاع الأجور بالمناطق الجنوبية جعل الكثير من المهاجرين يفدون إليها ومن بينهم العمالة الإفريقية التي أصبحت مستخدمة من طرف أرباب العمل وذلك لأجورها المتدنية.

---

[1] Elizabeth Ruppert, **Managing Foreign Labor in Singapore and Malaysia: Are There Lessons for GCC Countries?** ,op.cit.

[2] ابراهيم بن عبد الكريم بن عيبان ، **العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات في الحد من استقدامها وتلافي آثارها،** مرجع سابق.

[3] بسمة عبد الرحمن عودة الصباح،**العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة الديوانية،مرجع سابق.**

[4] **اللجنة الدائمة للسكان، الاتجاهات القطريين نحو العمل في القطاع الخاص دراسة ميدانية،مرجع سابق.**

[5] لعنان مسيكة،**العمالة الوافدة إلى الجنوب الجزائري وأبعادها الاجتماعية والانسانية** "دراسة ميدانية بتمنراست وأدرار"،مرجع سابق.

كما أكد "**عبد الرحمن عبد الله البراك**" [1] في دراسته إلى "أن أرباب العمل عادة يفضلون العمالة غير الشرعية،لأن ذلك لا يتطلب منهم الذهاب إلى الجهات المعنية بمنح التأشيرات مما يوفر عليهم الوقت الكثير والمسؤولية والمصاريف وخاصة عندما تكون الحاجة لهذه العمالة لفترة محدودة" وبذلك يتم تشغيلها والاعتماد عليها متى سنحت لهم الفرصة وهذا ما توصلت إليه الدراسة الحالية.

توصلت دراستنا الراهنة إلى تميز العمالة الافريقية بصفات أخلاقية كالالتزام بمواقيت العمل،الاخلاص،الأمانة وغيرها ساهم في استخدامها من طرف أرباب العمل، ويتفق هذا الاستنتاج مع دراسة "**بسمة رحمن عودة الصباح**" و "**علي أحمد عبد المحمود صلاح**" [2] الذي خلص في دراسته أن تميز العمالة الوافدة بسلوكها التنظيمي وتميز أدائها في العمل ساعد في تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل، واتفقت "**أميمة محجوب عبد الرحمن محمد**"[3] في دراستها مع ما ذهب إليه كل من الباحثين أن العمالة الوافدة أكثر طاعة و حرصا على العمل من خلال الاستفادة من غياب العمالة المحلية، وهو ما توصلت إليه دراستنا الحالية.

وهذا ما يتوافق مع دراسة "**أندرزيج كابيزاوسكي**" [4] إذ أشار إلى أن لعدم إدراك العامل المحلي لقيمة العمل دورا كبيرا في الالتزام بمواقيت العمل وإتقانه للعمل.

توصلت الدراسة إلى تميز العمالة الافريقية بقدرات أدى إلى تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل، وهذا ما يتفق مع دراسة "**أحمد محمود صلاح**" ودراسة "**أميمة محجوب عبد الرحمن محمد**" إذ أشار كل منهما بأن تميز العمالة الوافدة بتحمل مشاق العمل،العمل في

---

[1] عبد الرحمن عبد الله البراك ،**مشكلة العمالة غير الشرعية في المملكة السعودية آثارها وسبل التغلب عليها،مرجع سابق.**

[2] علي أحمد عبد المحمود صلاح، **دوافع استخدام العمالة الوافدة بين الضرورة والترف في الفترة من1989- 2010 دراسة حالة السودان،مرجع سابق.**

[3] أميمة محجوب عبد الرحمن محمد ، **أثر العمالة الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان،مرجع سابق.**

[4] Kapiszewaski Andrzaj, **population, labour and education dilemmas facing GCC states at the turn of the century**, op. cit.

ظروف صعبة وقدرتها على إنجاز المهام والواجبات ساهم في إقبال أرباب العمل لتشغيلها، وهذا ما توصلت إليه دراسة "**اللجنة الدائمة للسكان بقطر**" نسبيا إذ أكدت إلى أن العمالة الوافدة أكثر تفوقا في عامل التكيف مع ظروف العمل في القطاعات الخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على مواقيت العمل، وعدم التغيب والعمل في جميع الأوقات.وهذا ما يتناسب مع استنتاج دراسة "**بسمة رحمن عودة الصباح**" و"**عبد الرحمن سالم الهاجري**" [1] و"**عبد الرحمن عبد الله البراك**" بأن لضعف مهارة العمالة المحلية دورا كبيرا في الإقبال على العمالة الوافدة والاعتماد عليها.

توصلت دراستنا إلى أن عزوف العمالة المحلية عن القيام بالأعمال الحرفية واليدوية أدى للاستعانة بالعمالة الافريقية، وهذا ما اتفقت عليه كل من دراسة "**إبراهيم بن عبد الكريم بن عيبان**" و"**بسمة الرحمن عودة الصباح**" بأن عزوف الشباب عن الالتحاق بالكليات والمعاهد الفنية والمهنية واندفاعهم نحو الكليات النظرية من أجل الحصول على شهادات جامعية للوجاهة الاجتماعية شجع أرباب العمل على استخدام العمالة الوافدة، خاصة وأن العامل المحلي أصبح يحتقر هذه المهن ولا يقبل عليها. فالشباب ينظرون إلى هذه الأعمال اليدوية نظرة دونية ويفضلون البحث عن وظائف حكومية حتى واتت بعد فترة طويلة، وهذا ما يتفق مع دراسة "**أندرزيج كابيزاوسكي**" ودراسة "**اللجنة الدائمة للسكان بقطر**" أن تفضيل العمالة المحلية للمهن الادارية والمكتبية نتيجة للخصائص التي تتميز بها.

وأضافت دراسة "**أندرزيج كابيزاوسكي**" بأن تفاقم ظاهرة البطالة هو نتيجة النظرة الدونية للعمل وخاصة بالقطاعات الخاصة.

كما أكدت دراسة "**عبد الرحمن سالم الهاجري**" أن تزايد نسبة العمالة الوافدة كان نتيجة لانصراف المواطنين عن بعض المهن والحرف وهذا ما يتوافق مع دراستنا الحالية.

تتفق نتائج دراستنا الحالية مع نتائج دراسة "**علي أحمد محمد صلاح**" في الأبعاد المدروسة التي توصلت في نتائجها إلى وجود علاقة ارتباطية بين استخدام العمالة الوافدة و العناصر المذكورة سابقا.

---

[1] عبد الرحمن سالم الهاجري، **مشكلة العمالة الوافدة ومساهمة قوانين الجنسية والاقامة في حلها،مرجع سابق.**

تتفق نتائج دراستنا الحالية مع نتائج دراسة **علي أحمد محمد صلاح** في الأبعاد المدروسة، بخلاف الدراسات الأخرى التي ركزت أغلبها على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها العمالة الوافدة وأسباب الاعتماد عليها، مع تحديد الآثار السلبية والإيجابية التي تخلفها.

خلصت دراستنا إلى تركز العمالة الوافدة(الإفريقية) في القطاعات الخاصة وهو مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

الخاتمة

خاتمة

مما لاشك فيه ان توافد العمالة الافريقية بالجزائر عموما و إلى المناطق الجنوبية خصوصا يعود لأسباب متنوعة الاجتماعية والسياسية وكذا الأمنية، إلا أن تصاعد هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة يرجع إلى العوامل الاقتصادية بالأساس، – من فقر وانخفاض معدلات الأجور بالاضافة إلى تدني المستويات المعيشية بدول جنوب الصحراء الكبرى– كلها دوافع ساهمت في انتقال المهاجرين الأفارقة نحو الجزائر والاستقرار بها بغية تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

وأمام هذا الوضع شهدت العديد من القطاعات استخداما واسعا لليد العاملة الافريقية كالبناء والأشغال العمومية و الفلاحة وغيرها، نتيجة للنقص الذي تعانيه هذه القطاعات.

ونتيجة لذلك أردنا من خلال هذه الدراسة معالجة العوامل المؤثرة في المتعاملين لاستخدام العمالة الافريقية بكل من ولايتي وأدرار ، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى مايلي:

- ❖ أن استخدام العمالة الافريقية كان وفقا لاحتياجات سوق العمل للأيدي العاملة وذلك لتغطية العجز الذي تعانيه بعض النشاطات، ومنه يمكن القول أن العمالة الافريقية ضرورة حتمية نظرا للمساهمات الفعالة التي تقدمها بتحقيق أهداف و متطلبات أفراد المجتمع.
- ❖ قناعة أرباب العمل بأفضلية العمالة الافريقية عن العمالة المحلية من تجاربهم الشخصية.
- ❖ انخفاض أجر العمالة الإفريقية شجع على تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل.
- ❖ إنّ تميز العمالة الإفريقية بصفات أخلاقية كالالتزام بالمواقيت،إتقان العمل،الأمانة، ساهم بشكل كبير في تفضيل استخدامها.
- ❖ إنّ تميز العمالة الافريقية بقدرات ساهم في تفضيل استخدامها من طرف أرباب العمل وذلك من خلال : تكيف العمالة الافريقية مع ظروف العمل الصعبة،العمل لساعات الطويلة،القدرة على الإلمام بالعمل و السرعة في العمل وغيرها.

- ❖ أنّ محدودية إقبال الشباب المحلي على الأعمال المعروضة كان نتيجة لما تتميز به هذه الأعمال من أجر المنخفض،انعدام للأمن الصحي والاجتماعي، صعوبة العمل .
- ❖ أظهرت الدراسة أن الأنشطة المعروضة تعتبر نشاطات غير رسمية تنعدم فيها شروط الأمان الاجتماعي والصحي.
- ❖ نفور المحليين من الأعمال الشاقة إلى المهن ذات الربح السريع والمريح جعلت أرباب العمل يتخذون مواقف سلبية إزائها، ويلجئون إلى العمالة الافريقية لسد العجز الذي تعانيه سواء لانجاز مشاريع أو أعمال خاصة.
- ❖ ان آليات التشغيل والدعم التي لجأت إليها الحكومة جعلت الشباب المحلي يعتمدون عليها بشكل كبير، وذلك بالحصول على قروض لإنشاء شركات صغيرة دون مراعاة التكوين الدراسي والمهني .
- ❖ ان عزوف العمالة المحلية هو نتاج الذهنية الاجتماعية التي تحتقر بعض المهن، مما أثر سلبا على أفراد المجتمع الذي لا يرغب فيها.
- ❖ مشكلة توزيع الأجور في الأعمال المعروضة مقارنة بالقطاعات الأخرى جعلت أفراد المجتمع المحلي يعزفون عنها.
- ❖ أظهرت نتائج الدراسة عن شيوع مواقف سلبية لدى المتعاملين نحو تشغيل العمالة المحلية والتي تتصف بالمماطلة في العمل، التذمر والمزاجية ، الاتكالية ،الترفع عن الأعمال المعروضة نتيجة انخفاض أجورها ...الخ.

ونستنتج في الأخير أن وجود العمالة الافريقية بالجزائر كان لها دورا ايجابيا كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لكنها في نفس الوقت تكلف الاقتصاد الوطني الكثير، ولهذا لابد أن يكون اختيارها على حسب درجة الحاجة.

وفي ضوء ما توصلنا إليه نقترح جملة من الاقتراحات ذات الصلة بموضوع دراستنا نذكر أهمها في النقاط التالية:

- ✓ تغيير النظرة الدونية التي يحملها المواطنون اتجاه الأعمال والحرف اليدوية.

- ✓ الحد من العمالة غير الشرعية والعمل على تنظيم ورقابة سوق العمل من طرف الجهات المعنية.
- ✓ وجب اعادة النظر في التخصصات الموجودة بالجامعات والمعاهد وربطها بسوق العمل.
- ✓ تكثيف دورات وحملات توعية لتوجيه أفراد المجتمع المحلي نحو العمل اليدوي وإقناعهم بأهمية العمل مهما كان نوعه.
- ✓ فرض قوانين صارمة على مستخدمي العمالة الوافدة غير الشرعية.
- ✓ العمل على التخفيف من حدة البطالة بتوفير فرص عمل للباحثين عن العمل.
- ✓ اجراء دراسات بغرض معرفة الحجم الحقيقي للعمالة الإفريقية.
- ✓ إصدار قوانين تتضمن حقوق العمال في القطاع الخاص خاصة فيما يتعلق بالأجور.
- ✓ اجراء المزيد من الدراسات حول موضوع الدراسة والتي تتناول جوانب أخرى:

العمالة الافريقية وعلاقتها بالجريمة.

انعكاسات العمالة الوافدة على المجتمع الجزائري.

مشاكل اندماج العمالة الوافدة بالمجتمع الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا:المصادر

1-**القرآن الكريم:** رواية ورش عن نافع

2-**السنة النبوية الشريفة:** محي الدين يحي بن شرف النووي، **رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين**، باب الحث على الأكل من عمل يده، والتعفف به عن السؤال، والتعرض للإعطاء(رقم59) ط1، دار ابن الجوزي،الرياض،1461هـ.

3-عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** ، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، **الجزء الأول** ، ط1، دار يعرب للدراسات للنشر والتوزيع،سوريا،2004.

ثانيا:القواميس والمعاجم:

1-ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ط2، دارالجيل، لبنان، مج4، 1999.

2-ابن منظور، **لسان العرب**، مج 11، دار صادر، بيروت،2008.

3-عبد المجيد بصير، **موسوعة علم الاجتماع**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر،2010.

4-محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية ، 2005.

5-هاشم عبود الموسوي ، **موسوعة الحضارات القديمة** ، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2013.

ثالثا:الكتب

1-أحمد عبد العزيز الأصفر، **مكافحة الهجرة غير المشروعة**،جامعة العربية نايف للعلوم الأمنية،الرياض،2012.

2-أحمد علي اسماعيل،**أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية**،ط5، دار الفكر العربي،القاهرة ، 1984.

3-أحمية سليمان ،**التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري** الجزء الأول مبادئ قانون العمل،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،ب ط،1998.

4-ادريس عزام ،موسى أبو حوسة، أحمد ربايعة، **المجتمع الريفي والحضري والبدوي**، الشراكة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،القاهرة ،2010.

5-آسيا شكيرب، ابراهيم المرشيد، أحمد أبو زيد وآخرون، **لماذا يهاجر الشباب العربي؟ بحوث في اشكاليات الهجرة والمستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019.

6-باولا كورتي ،**تاريخ الهجرات الدولية**، ترجمة عدنان علي، ط1 ، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، أبوظبي ،2011.

7-بشير هدفي،**الوجيز في شرح قانون العمل – علاقات العمل الفردية والجماعية**، ط2،جسور للنشر والتوزيع، المحمدية ، الجزائر ، 2003.

8-حمدي شعبان،**الهجرة غير المشروعة- الضرورة والحاجة**، مركز الاعلام الأمني، جمهورية مصر العربية.

9-رؤوف قميني،**آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية-دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر ،2016.

10- زازة لخضر، **الهجرة غير الشرعية..من المكافحة إلى التنمية المستدامة**، ط1، دارالخلدونية، الجزائر ، 2017.

10-ستيفن كاستلز، مارك ميللر، **عصر الهجرة**، ترجمة منى الدروبي، ط1، المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،2005.

11-سعيد سبعون، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، ط1، دار القصبة للنشر،الجزائر، 2012.

12-سمير نعيم أحمد، **محاضرات في المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية**، كلية الآداب وعلم الاجتماع،جامعة عين شمس، د ت.

13-سوتيريوس سارانتاكوس، **البحث الاجتماعي**، ترجمة شحدة فارع، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، يناير 2017.

14-طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية**،ط1، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2009.

15-طه باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة-حضارة وادي النيل- الجزء الثاني**، ط، شركة دار الوراق للنشر المحدودة ،2011.

16-عبد القادر دربال، شرشم محمد، سدي علي وآخرون، **العلاقات بين التجارة الخارجية، التنميةالمؤسسات والهجرة (حالة الجزائر)** ، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية،الجزائر ،2017.

17-عبد الله سعود السراني، **العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة الاتجار بالبشر والاتجار بهم**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1 ، 2010.

18-عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض، 2008.

19-علي عبد الرزاق جلبي،**علم اجتماع السكان**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2011.

20-فضيل دليو، علي غربي، الهاشمي مقراني، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية الخروب، قسنطينة،2003.

21-كمال الفيلالي، **الهجرة ،الحراك والنفي وآثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي**، سلسلة أعمال ملتقيات، مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2010.

22-مجدة إمام،**هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات**،يونيو ،2009.

23-محمد الجوهري، **علم الاجتماع التطبيقي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2008.

24-محمد الخشاني،**الهجرة الدولية:الواقع والآفاق**، ط1،سلسلة محاضرات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،أبوظبي ،2011.

25-محمد عاطف غيث، إسماعيل علي سعد،**المشكلات الاجتماعية دراسة نظرية وتطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، الأزارطة، الإسكندرية،2003.

26-محمد عبيدات، محمد أبو نصار،عقلة مبيضين ، **منهجية البحث العلمي:القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط2، دار وائل للطباعة و النشر والتوزيع،عمان،1999.

27-محمد غربي ، سفيان فوكة، مشري مرسي،**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط:المخاطر وإستراتيجية المواجهة**، ط1، ابن نديم للنشر والتوزيع ،الجزائر،2014.

28-محمد نبيل جامع،**علم المجتمع الريفي وتطبيقاته التنموية**،د ن، جامعة الاسكندرية،2019.

29-محمود عودة ،**أسس علم الاجتماع**، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر،جامعة عين شمس.

30-مركز هردو الدعم التعبير الرقمي، **الهجرة غير رسمية.. الحق في الحياة الكريمة شجاعة المهاجرين أمام جرائم الأنظمة السياسية**،مركز هردو،القاهرة،2016.

31-مصطفى عبد العزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا**، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتبجية ،أبوظبي،الامارات العربية المتحدة ،2010.

32-هشام محمود الأقداحي، **الاغتراب والهجرة- الأيديولوجية السياسية والهوية- التوافق الاجتماعي - الهجرة الداخلية- الهجرة الخارجية(غير الشرعية)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ،2018.

33-ونيسة الحمروني الورفلى، **الهجرة غيرالشرعية في دول غربي المتوسط دراسة التجمع الاقليمي(5+5)** ،ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2016.

34-يوسف أمير فرج،**الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبرتوكولات الدولية**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.

رابعا:المجلات العلمية

1-ابراهيم بن عبد الكريم بن عيبان، **العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات في الحد من استقدامها وتلافي آثارها**، مجلة نفسية وتربوية(مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية)جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،ع6، جوان 2011.

2-أحمد طعيبة،مليكة حجاج،" ***الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة وآليات الحماية***"،مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية،مج 8،ع 15، 2016.

3-احمد عبد الله الماضي، ناظر احمد منديل،" ***الهجرة الدولية دراسة في إطار القانون الدولي***"،مجلة جامعة تكريت للحقوق، مج1،الجزء الأول،ع3، 2017.

4-أسيل عمر مسلم سلمان، ***"التنظيم القانوني للعمالة الوافدة إلى العراق(دراسة مقارنة)"***، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية،جامعة بابل،مج9،ع30،3/09/2017.

5-الطاهر برايك، " ***الجهود التشريعية لدول شمال افريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"***، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة عمار ثليجي،الأغواط،ع13.

6-باخويا ادريس،" ***سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية بالجزائر***"،المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أدرار،مج11،ع1.

7-بلعباس عبد الله، " ***عبد الملك صياد (1933- 1998) سوسيولوجي الهجرة:من الغياب المزوج إلى الحضور المزدوج"***، مجلة الفكر المتوسطي، مخبر حوار الديانات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ع 10، ديسمبر 2015.

8-بن بوعزيزة آسية،***"سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"***،مجلة دراسات وأبحاث،جامعة زيان عاشور، الجلفة،مج7،ع18.

9-سحر مصطفى حافظ، ***الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية***، مجلة هرمس، كلية العلوم الانسانية، جامعة القاهرة،ع2 ، 2013.

10-ظريف شاكر،***"معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الاقليمية"***، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،ع13،جوان 2016.

11-عبد الحليم بن مشري، ***"ماهية الهجرة غير الشرعية"***، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،ع7.

12-عبد القادر خليفة، " ***مهاجرو دول الساحل من الصحراء الجزائرية :من مسار العبور إلى فضاء استقرار(مدينة ورقلة- الجزائر)"***،مجلة انسانيات، ورقلة،مج19، ع69-70،2015.

13-عبد الله علي عبو، " ***الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية***"، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة،ع65، أبريل2016.

14-عز الدين مختار فكرون، علي مفتاح الجد،" ***واقع الهجرة غير الشرعية"***،مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال،جامعة المرقب،مج 6،ع1، يونيو 2017.

15-عمرعلوط،" ***تحولات العمل واتجاهاته المستقبلية***" ، مجلة إضافات،المجلة العربية لعلم الاجتماع ، لبنان ،ع36-37 ،2017.

16-محمد غربي، **الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات للحد منها**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف.

17-فريجة لدمية،" ***الهجرة غير الشرعية دراسة في الحركيات المسببة المنتجة للظاهرة***" ، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، مجلة الاجتهاد القضائي،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، ع8.

18-كريفيف الأطرش، فتحي عكوش،" ***الهجرة غير الشرعية دوافعها وآليات معالجتها وطنيا ودوليا***"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط ،ع4، جوان2016.

19-كواش زهرة،" ***إشكاليات الهجرة الإفريقية غير الشرعية***"،حوليات جامعة الجزائر1،كلية العلوم الاجتماعية،جامعة الجزائر2،الجزء1، ع30.

20-ياسين محمود الناجح،" ***شؤون ليبيا***"، مجلة دراسات حول ليبيا المعاصرة،ع1، جويلية2016.

21-يوسفات علي هاشم، بن الطيبي مبارك،" ***الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر(قراءة تحليلية للنصوص الداخلية والدولية)***"،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تمنراست ،مج8،ع1، 2019.

22- يوسفات علي هاشم، بن السيحمو محمد المهدي،" ***آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والاتفاقيات الدولية***"، مجلة الميزان، معهد الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الجرائم العابرة للحدود بالمركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة، فعاليات الملتقى الدولي الأول حول واقع الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها المنعقد في16 و17أكتوبر 2018،ع3،أكتوبر 2018.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1-بثقة خديجة،**السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

2-بسمة عبد الرحمن عودة الصباح،**العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة الديوانية**، مجلة أوروك للعلوم الانسانية،جامعة المثنى مج 8، 2015.

3-خالد ناجم الزهراني،**أثر العمالة على الأمن الجنائي، دراسة ميدانية على ضباط الشرطة ونزلاء إصلاحية حائر من المحكوم عليهم من العمالة الوافدة "مدينة الرياض"**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة نايف للعلوم الأمنية،2006.

4-ختو فايزة،**البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3،2011.

5-رماش هاجر، **اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة،2012.

6-خنيش رابح، **مفتشية العمل في الجزائر التطور والآفاق**، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر1، رسالة ماجستير غير منشورة،2012.

7-ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني**، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

8-عبد الباسط عبد عثامنة، الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة،كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، رسالة دكتوراه،الأردن،2006.

9-عبد الرحمن الهاجري، **مشكلة العمالة الوافدة ومساهمة قوانين الجنسية والإقامة في حلها**، رسالة ماجستير غير منشورة،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،المعهد العالي للعلوم الأمنية، برنامج القيادة الأمنية، الرياض،المملكة العربية السعودية،1987.

10-عبد الرحمن سالم الهاجري، **مشكلة العمالة الوافدة ومساهمة قوانين الجنسية والإقامة في حلها دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المعهد العالي للعلوم الأمنية، برنامج القيادة الأمنية، الرياض،المملكة العربية السعودية،1987.

11-عبد الرحمن عبد الله البراك، **مشكلة العمالة غير الشرعية في المملكة العربية السعودية: آثارها وسبل التغلب عليها**، كلية العلوم الإدارية،جامعة الملك سعود،الرياض،1995.

12-عبد الرحمن علي عبد الرحمن باعش، **العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي**، مكتبة مدبولي،1997.

13-عبد اللطيف محمود محمد عبد الصمد،**الانعكاسات التربوية لهجرة العمالة المصرية على بعض قضايا التعليم المصري**، رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية التربية،جامعة عين شمس،1991.

14-علي أحمد عبد المحمود صلاح، **دوافع استخدام العمالة الوافدة بين الضرورة والترف في الفترة من1989- 2010 دراسة حالة السودان**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الادارة،جامعة النيلين،2011.

15-فايزة بركان،**آليات التصدي للهجرة غيرالشرعية**، رسالة ماجستير منشورة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد لخضر،2010-2011.

16-لطيف وليد، **الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال(حالة دول المغرب العربي)** ، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010-2011.

17-لعنان مسيكة،**العمالة الوافدة إلى الجنوب الجزائري وأبعادها الاجتماعية والإنسانية** "دراسة ميدانية بتمنراست وأدرار"،رسالة دكتوراه غير منشورة في قسم علم الاجتماع،جامعة منتوري، قسنطينة،2010.

18-محمد بن عبد العزيز الرشود، **جريمة استغلال العمالة الوافدة في غسيل الأموال بالمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2013.

19-موالك أحسن، **عوامل تعلق الشباب الريفي بالهجرة غير الشرعية** "**دراسة ميدانية لعينة من شباب ببلدية ياكرون(ولاية تيزي وزو)**"، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2009-2010.

20-نعيم بن جزاء الطويشري، **العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي – دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة،2010.

21-يحياوي سهام، **أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2014.

سادسا:الملتقيات و المؤتمرات العلمية

1-الأخضر عمر الدهيمي، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2010.

2-آمنة امحمدي بوزينة،**الجهود الدولية والاقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**،مداخلة في الملتقى الوطني: ظاهرة الهجرة غير الشرعية آثارها الدولية حالة الجزائر، جامعة الشلف(الجزائر)، ماي 2011.

3-خالد إبراهيم حسن الكردي، **قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة**،ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية بعنوان" الهجرة غير الشرعية:الأبعاد الأمنية والإنسانية" المنعقدة في مدينة سطات بالمغرب خلال الفترة من4-2015/2/6.

4-زينب لموشي، بالطة مريم، بن طراد كريمة، **ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات**، ط1، أعمال المؤتمر الدولي الأول 17-18أكتوبر ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادي، برلين ،.2019

5-سحر مصطفى حافظ، **الهجرة غير الشرعية المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية**، مجلة هرمس، كلية العلوم الانسانية، جامعة القاهرة،ع2، 2013.

6-عماد الشوي، **جهود دول المغرب العربي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية** ،فعاليات الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية واقع وتداعيات، الجامعة الافريقية أحمد دراية أدرار،26-27أبريل2016.

7-محمد عبد الحميد محمد أحمد سليمان، **التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول حوض البحر الأبيض المتوسط (المفاهيم،الآليات والتجارب)**، المؤتمر العلمي السنوي

الحادي عشر بعنوان الآثار القانونية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية،محور خاص برؤية القانون الدستوري والإداري للهجرة غير الشرعية7_8مارس1017،كلية الحقوق، جامعة بنها.

8-موكة عبد الكريم، **مراقبة نشاط الشبكات الإجرامية ذات العلاقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار التعاون الأورومتوسطي**، الملتقى الوطني الرابع حول الهجرة غير الشرعية: إشكالية جديدة للقانون، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،19-20أفريل2009، ص54.

9-نجيب بحوش، سعاد سراي، مداخلة بعنوان" **المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة السرية في الجزائر**" ، مؤتمر دولي حول الإعلام والأزمات والرهانات والتحديات، كلية الاتصال بجامعة الشارقة الإمارات العربية المتحدة.

سابعا:التقارير الدولية

1-بيلاري كونستيوم، يورميد للهجرة2، **الهجرة النسائية بين دول البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي ...بدعم مالي من مفوضية الاتحاد الأوروبي**، الاتحاد الأوروبي ، ص.27

2-التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، **الهجرة الدولية و التنمية2014**،إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة،القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية،القاهرة،2014،ص5.

3-الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الانسان،**مغنية عبور حدود لا تعبر**،تقرير بعثة بشان الأخطار التي يتعرض لها المهاجرون واللاجئون من جنوب الصحراء الكبرى عبر الحدود الجزائرية- المغربية،المغرب، ديسمبر2013،الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الانسان.

4-صندوق الأمم المتحدة للسكان،**حالة سكان العالم2006،عبور إلى الأمل النساء والهجرة الدولية**،صندوق الأمم المتحدة للسكان،2006،ص45.

5-اللجنة الدائمة للسكان، **اتجاهات القطريين نحو العمل في القطاع الخاص: دراسة ميدانية**، ط1، سلسلة دراسات سكانية، رقم17(نحو حياة أفضل للسكان)،اللجنة الدائمة للسكان،2013.

6-المنظمة الدولية للهجرة، **تقرير الهجرة في العالم لعام 2018** ، المنظمة الدولية للهجرة،وكالة الأمم المتحدة للهجرةIOM،جنيف،2018.

7-منظمة العمل الدولية، **دليل بشأن وضع سياسات فعالة في مجال هجرة الأيدي العاملة، منطقة البحر الابيض المتوسط**، ط1، منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمة الدولية للهجرة،2008.

ثامنا: القوانين والمراسيم

1-القانون رقم90-11مؤرخ في25أبريل1990،يتعلق بعلاقات العمل، ج.ر.عدد17 لسنة 1990، معدل ومتمم بقانون91-29المؤرخ في 21ديسمبر 1991.

2-القانون 08-11 ،المؤرخ في 25-02-2009،المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر بها وتنقلهم فيها، ج ر،ع36 ،الصادرة بتاريخ 02يوليو 2008.

3-القانون رقم 90-03 المؤرخ في6فبراير سنة 1990يتعلق بمفتشية العمل، ج.ر. عدد 6 لسنة 1990.

4-القانون رقم90-01 مؤرخ في29صفر عام 1430الموافق 25فبراير سنة2009، يعدل ويتمم الأمر66-156المؤرخ في 18صفرعام1386الموافق 8يونيوسنة1966، والمتضمن قانون العقوبات، ج ر،ع15،الصادرة بتاريخ 8مارس سنة2009.

5-القانون رقم81-10 المؤرخ في 11يوليو سنة 1981والمتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب ، ج.ر. عدد 28 لسنة 1981.

6-المرسوم رقم82- 510 المؤرخ في 25ديسمبر سنة 1982،الذي يحدد كيفيات منح جواز السفرأو رخصة العمل المؤقت للعمال الأجانب، ج. ر، عدد 56 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر سنة 1982.

تاسعا:المواقع الالكترونية

1-الجزائر: **زيادة كبيرة في ترحيل المهاجرين،الرجال المرحلون من الجزائر مصطفون بعد وصولهم إلى باماكو**،5أكتوبر 2017بوكاري داو لو ريبوبليكان,2018/01/07 15:04h ،أنظر الموقع:

,https://www.hrw.org/ar/news/2017/10/30/310680

2-تقرير مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية أدرار، دار السياحة لولاية أدرار,2020/05/10 10:30h ،أنظر الموقع :

/https://www.dta-adrar.dz

3-بهاء الدين م، **قوافل جديدة للمهاجرين الأفارقة على البوابات الحدودية**،05/04/ 2020 14:15h،انظر الموقع

https://www.elbilad.net/article/detail?id=93457

4-نبيل العتاوي، حسن البياضي، **البنية المفاهيمية لمقاربة موضوع الهجرة**، مركز الأبحاث للدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي،2018/03/17, 09:15h أنظر الموقع:
https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=586550,2020/04/14

5-محمد بشير جوب، **سياسات الاتحاد أوروبي تجاه الهجرة...اتجاهاتها وانعكاساتها على المهاجرين الأفارقة**,2018/03/17, 09:15h أنظر الموقع:
https://www.qiraatafrican.com/home/new\

6-محمد نظيف،**الهجرة بين الحاجيات وعوائق الاندماج** ،2018/03/11,12:15h أنظر الموقع :
https://www.aljazeera.net/2005/03/11/

7-محمد نور فرهود، **عوامل وعقبات الاندماج في بلاد المهجر**،2019/01/01، 10:30h أنظر الموقع:
https://www.aljazeera.net/blogs/2018/7/18/%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85%D

8-مديرية التجارة لولاية بشار، التعريف بالولاية،2020/05/10 10:30hأنظر الموقع:
http://www.dcwbechar.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=107&Itemid=139

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Adams Jr, Richard H , **Remittances and Poverty in Guatemala**. Policy Research Working Paper; No.3418. The World Bank, Washington D.C.2004.
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/13996/3418WPS.pdf?sequence=1&isAllowed=y

2- Asiedu Alex, Ezzine Abdelfattah ,Tandian Aly , **La Migration Africaine Etat des Lieux Résume du Rapport** ,RESUME PAR:COULIBALY, Oumoul Khaïry, Novembre 2016.
https://madenetwork.org/sites/default/files/RESUME%20ETUDE%20%20ETAT%20DES%20LIEUX%20SUR%20LA%20MIGRATION%20AFRICAINE.pdf

3-Anderson B, Migration, Immigration Controls and the Fashioning of Precarious Workers', *Work, Employment and Society*, Vol.24, N°. 2, 2010.
https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0950017010362141

4-Andrzaj Kapiszewaski, **Population, labour and Education dilemmas facing GCC states at the turn of the century**,2nd,conference on :The Technological Education and

National Development (TEND),Abu Dhabi, United Arab Emirates,8/10April,2000. https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED447278.pdf

5-Bureau International du Travail, **Une Approche Equitable Pour les Travailleurs Migrants dans une économie Mondialisée** , Conférence International du BIT 92 Emme Session, Rapport n°6, Genève (Suis), 2004.
https://www.ilo.org/public/french/standards/relm/ilc/ilc92/pdf/rep-vi.pdf

6-Brian keeley, **les migration internationales le visage humain de la mondialisation** :les essentiels de l OCDE.
https://doi.org/10.1787/9789264055803-fr

7-Elizabeth Ruppert, **Managing Foreign Labor in Singapore and Malaysia: Are There Lessons for GCC Countries?,** The World Bank, Middle East and North Africa Region, Social and economic Development Group,February1999.
https://documents1.worldbank.org/curated/en/599931468758957274/109509322_20041117144524/additional/multi-page.pdf

8-Faini Riccardo, ***"Développement ,commerce international et migration, développement Tard and Migration"*** ,revue d économie du développement21,n°2,2007. https://www.dagliano.unimi.it/media/18.pdf

9-Flore Gubert , ***pourquoi migrer ?le regarde de la théorie économique***, revue regarde croises sur l économie ,n°8,2010. https://www.cairn.info/revue-regards-croises-sur-l-economie-2010-2-page-96.htm

10-Grand Dictionaries Hachette -OXFORD, university press, New York, 2001.

11-Hein de Haas , **The myth of invasion irregular migration from west Africa to the Maghreb and the European Union**,(oxford: ImI research report, October 2007).
http://www.temaasyl.se/Documents/Forskning/Forskningsstudier/The%20Myth%20of%20Invasion%20%20%20Irregular%20migration%20from%20West%20Africa%20to%20the%20Maghreb%20and%20the%20European%20Union.pdf

12-Henri Plagnol , Francois Loncle, **La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne**; France, la Commission Des Affaires Etrangères, Assemblée Nationale, 2012. https://www.assemblee-nationale.fr/13/pdf/rap-info/i4431.pdf

13-International Organization for Migration **,world migration report2020**,(Marie Mc Auliffe (IOM) and Binod Khadria ,Geneva19, 2020.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/wmr_2020.pdf

14-Le petit Larousse illustre, Rue du Montparnasse 75283, paris cedex06, 2007.

15-Massey Douglass, Argon Joaquin, Hugo, Koaouci Ali "***Theories of International Migration :a review and appraisal***", population and development review, vol 19,n°3.
https://isfcolombia.uniandes.edu.co/images/2019intersemestral/14_de_junio/Theories_of_International_Migration.pdf

16-International Labour Organiztion,**Media-friendly glossary on Migration:**Middle East Edition/ International Labour Organiztion, United nations alliance of civilazition, Regional Office for Arab States 2017.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_605067.pdf

17-Nacer Eddine Hamouda, **la migration irrégulière vers et a travers l Algérie,** Institute Universitaire Européen, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, (CARIM)Italy, 2008.
file:///C:/Users/a/Downloads/CARIM_ASN_2008_75%20(3).pdf

18-N.Khaled (eds), profils **des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie** rapport intermédiaire de recherche, CISP-Algérie, Commissions Européenne, Avril2007.
https://www.academia.edu/8037385/Profils_des_migrants_subsahariens_en_situation_irr%C3%A9guli%C3%A8re_en_Alg%C3%A9rie

19-Office des Nations Unies Contre la Drogue et le Crime, Crime **Organise et Migration Clandestine de l Afrique vers l'Europe**, juillet2006.
https://www.unodc.org/pdf/research/Migration_Africa_French.pdf

20-Philip Martin, ***Migration and Development: Toward sustainable solutions***, Willamette journal international law and dispute resolution vol15, No2(2007)pp182-226.

21-Raymond Boudon & all**, Dictionnaire de Sociologie, Larousse**, 2005.

22-Thieme Susan, **A Brief Overview of Theories of International Migration** (Social Networks and Migration: Far West Nepalese Labour Migrants in Delhi. Münster(2006).
http://www.glopp.ch/C1/en/multimedia/C1_pdf1.pdf

الملاحق

الملحق رقم(01)

جامعة أحمد دراية – أدرار–

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والإسلامية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل

استمارة بحث

أخي الكريم تحية طيبة وبعد:

نحن بصدد اعداد أطروحة الدكتوراه تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل تحت عنوان "**العوامل المؤثرة في استخدام العمالة الأفريقية من طرف المتعاملين بولايتي أدراروبشار**". وعليه نلتمس منك المساعدة على إتمام هذا العمل،وذلك بالإجابة على أسئلة هذه الاستمارة بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة لإجابتك،بالاضافة إلى التعليق على الأسئلة المفتوحة، علما بأن جميع المعلومات التي ستدلي بها لن تستخدم إلا لأغراض علمية فقط.

شاكرين لك حسن التعاون

الموسم الجامعي2020/2019

المحور الأول – البيانات الشخصية

1- السن :

أقل من 30سنة ☐ من 31 إلى40 سنة ☐

من 41إلى 50 سنة ☐ من 51إلى 60 سنة ☐

من 61 فأكثر ☐

2- الحالة الاجتماعية

أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

3- المستوى التعليمي :

أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- الولاية: .....

5- طبيعة العمل أو النشاط الذي تعرضه :

فلاحة ☐ صناعة وحرف ☐ تجارة ☐

بناء وأشغال عمومية ☐ طبخ ☐

أعمال أخرى أذكرها.....

6- كيف تقوم بتشغيل العمال الأفارقة؟

عن طريق الاتصال المباشر ☐

عن طريق صديق ☐

بطرق أخرى أذكرها.....

7- كيف يتم التواصل معهم؟

الاشارة ☐

اللغة الفرنسية والعربية ☐

اللغة العربية ☐

مترجم ☐

اللغة الفرنسية والإشارة ☐

المحور الثاني: يشجع انخفاض أجور العمالة الإفريقية على استخدامها في العمل

8_- كيف تقوم بدفع الأجر للعامل الافريقي الذي تستخدمه؟

بعدد ساعات العمل ☐ بالأسبوع ☐ حسب كمية العمل المنجزة ☐

باليوم ☐ بالشهر ☐ آخر أذكره.....

09- هل تقوم بتشغيل العامل الافريقي:

لربح الوقت ☐ الأجر المنخفض ☐ سبب آخر أذكره

.....

10- هل سبق إن وقع إشكال أو خلاف بينك وبين العامل الافريقي ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم فيما تمثل هذا الإشكال؟

طبيعة العمل ☐ الأجـر ☐

إشكال آخر (أذكره): .....

11- ماهي الخدمات التي توفرها للعامل الافريقي؟

النقل ☐ اللباس ☐ وجبات غذاء ☐ مسكن ☐

خدمات أخرى .....

12- في حالة تقديم هذه الخدمات هل تقتطع من الأجر الذي تقدمه للعامل؟

نعم ☐ لا ☐

13- هل توفر له فرص للممارسة عمل آخر بالموازاة مع العمل الذي تطلبه منه ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة ب(نعم) لماذا؟

.....

المحور الثالث: يؤدي تميز العمالة الإفريقية بصفات أخلاقية إلى تفضيل أرباب العمل استخدامها.

14- هل تشغيلك للعامل الافريقي راجع إلى:

الالتزام بالمواعيد ☐

الاخلاص في العمل ☐

الكل معا ☐

15- يطبق العامل التعليمات التي أقدمها بصورة:

صحيحة ☐ معتدلة ☐ غير صحيحة ☐

16- يستمر العامل في تأدية مهامه وواجباته ؟

بانتظام ☐ أحيانا ☐ لا أبدا ☐

17- هل يتحمل المسؤولية عند الخطأ؟

نعم ☐ لا ☐

18- هل يتصف العامل الافريقي بالأمانة في العمل؟

نعم ☐ لا ☐

19- يقتصد هذا العامل في مواد ومستلزمات العمل التي توفرها له؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة ب(نعم) كيف تفسر ذلك؟

.....

في حالة الاجابة ب(لا) كيف تفسر ذلك؟

.....

20- يحافظ العامل على ممتلكاتك الخاصة؟

بدرجة كبيرة ☐ بدرجة متوسطة ☐ بدرجة قليلة ☐

21- إلى أي مدى تثق في العامل الافريقي؟

أثق بشدة ☐ أثق فيه ولكن مع أخذ الحيطة والحذر ☐ لا أثق ☐

كيف تفسر ذلك؟

.....

<u>المحور الرابع:</u> يؤدي تميز العمالة الإفريقية بقدرات إلى تفضيل أرباب العمل استخدامها

22- هل تشغيلك للعامل الافريقي راجع إلى

السرعة في العمل ☐

تحمل العمل الشاق ☐

العمل لساعات طويلة ☐

23- ينجز العامل الافريقي مهامه:

بدون حضور أي أحد ☐ بحضوري ☐ بحضور شخص مكلف ☐

24- يمتلك العامل الافريقي قدرة بدنية لإنجاز هذا العمل؟

كبيرة ☐ متوسطة ☐ منخفضة ☐

25- هل يقبل بأي عمل يكلف به مقابل الاستمرار؟

نعم ☐ لا ☐

26-هل لديه القدرة على العمل في ظروف صعبة؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة ب(نعم) فما هي هذه الظروف ؟

.....

27- هل ترى بأن المردود الذي قدمه العامل الافريقي قد حقق ما هو مطلوب منه؟

نعم ☐ لا ☐

28- ما درجة حاجتكم للعامل الافريقي؟

كبيرة ☐ متوسطة ☐ قليلة ☐

<u>المحور الخامس</u>: يؤدي عزوف الشباب المحلي عن القيام ببعض الأعمال إلى استخدام العمالة الإفريقية

29- هل سبق ان استخدمت عاملا محليا؟

نعم ☐ لا ☐

30- في حالة الاجابة بنعم هل يقبل بأي عمل يعرض عليه؟

نعم ☐ لا ☐

31- هل يقدم لك شروطا حين يعمل لديك؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة ب(نعم) ماهي هذه الشروط؟

.....

.....

32- ماهي الأوقات التي يفضل العامل المحلي العمل فيها؟

صباحا ☐ مساءا ☐ ليلا ☐

33- هل تعتقد بأن العامل المحلي يتصف ب ؟

التماطل في العمل ☐

الالتزام بمواقيت العمل ☐

الارادة والمبادرة ☐

34- هل ترى بأن العامل المحلي يحافظ على ممتلكاتك الخاصة؟

دائما ☐ أحيانا ☐ لا أبدا ☐

35- هل يحظى العامل المحلي بالثقة من طرفك؟

أثق بشدة ☐ أثق فيه مع أخذ الحيطة والحذر ☐ لا أثق ☐

كيف تفسر ذلك؟.....

.....

36- هل تجد مشاكل وصعوبات في تشغيلك للعامل المحلي؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة ب(نعم) أذكرها؟

.....

37- هل ترى بأن تدني الأجر يسهم في عزوف العامل المحلي عن العمل الذي تعرضه؟

نعم ☐ لا ☐

38- أعتقد بأن عزوف العامل المحلي عن العمل بسبب؟

النظرة الدونية للعمل ☐

التزامات أسرية ☐

صعوبة العمل ☐

أسباب أخرى أذكرها

.....

.....

39- هل تفضل استخدام العامل الافريقي عن العامل المحلي؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة ب(نعم) لماذا؟

.....

40- ماهي الجنسيات التي تفضل استخدامها؟

.....

41- ماهي اقتراحاتك؟

.....

الملحق رقم(02):أسماء قائمة المحكمين:

الأستاذ	الجامعة	التخصص	الرتبة
العوفي مصطفى	باتنة	علم الاجتماع	أستاذ محاضر
باشيخ أسماء	أدرار	علم الاجتماع	أستاذ محاضر- أ-
محمداتني شهرزاد	أدرار	علم الاجتماع	أستاذ محاضر- أ-
عطية شطة	البيض	علم الاجتماع	أستاذ محاضر- أ-
قزوي ججيقة	جامعة الجزائر03	علم النفس	أستاذ محاضر- ب-
عبد الله العرفج	جامعة الملك سعود	علم الاجتماع	أستاذ محاضر- أ-

الملحق رقم(03)

دليل المقابلة

1- ماهي الأعمال التي تعرضها على العامل الافريقي؟

2- هل سبق ان استخدمت عمال أجانب غير العمالة الافريقية؟

3- ماهي أكثر الجنسيات التي تستخدمها؟

4- هل تفضل استخدام العمالة الافريقية على غيرهم من الأجانب؟

5- حسب رأيك هل الأعمال التي تعرضها على العامل تتطلب تواجد العمالة الافريقية؟

6- ماهي أسباب تفضيل استخدام هذه العمالة؟

7- ماهي الخصائص التي تتميز بها العمالة الافريقية ؟

8- ماهي القدرات التي تتميز بها العمالة الافريقية؟

9- هل تعتقد أن انخفاض الأجور العمالة الافريقية أدى إلى استعفاف العمالة المحلية من مزاولة الأعمال التي تعرضها؟